

الحكومة والشعب في السعودية :

ما لا يعرفه الآخر

- أ.د. أبو بكر دكوري (بوركيينا فاسو)
إدوارد شووارز (أمريكا)
أ.د. شارل سان برو (فرنسا)
أ.د. سهيل قاضي (السعودية)
أ.د. عبدالرحمن الحميد (السعودية)
أ.د. عبدالوهاب أبو سليمان (السعودية)
أ.د. نجاح الظهار (السعودية)
د. هدى الدليجان (السعودية)
- د. الخضر عبدالباقي (نيجيريا)
بلال التليدي (المغرب)
د. سعود البشر (السعودية)
عادل المعاودة (البحرين)
أ.د. علي النملة (السعودية)
د. مسفر البشر (السعودية)
د. هاني الجبير (السعودية)
د. ياسر راضي (ماليزيا)



مركز الفكر العالمي عن السعودية
Center for Global Thought on Saudi Arabia

٢ مركز الفكر العالمي عن السعودية، ١٤٣٣ هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

مركز الفكر العالمي عن السعودية

الحكومة والشعب في السعودية: ما لا يعرفه الآخر. / مركز

الفكر العالمي عن السعودية - الرياض، ١٤٣٣ هـ

٣٢٤ ص، ١٤، ٨٥ × ٢١ سم

ردمك:

١- السعودية - نظام الحكم ٢- السعودية - قوانين وتشريعات

أ. العنوان

١٤٣٣ / ٦٦٢٥

ديوي: ٣٢١، ٦

رقم الإيداع: ١٤٣٣ / ٦٦٢٥

ردمك: ٠٠٥١٢ - ٠١ - ٦٠٣ - ٩٧٨

رئيس المركز ورئيس الهيئة الاستشارية

أ.د. محمد بن سعود البشر

الهيئة الاستشارية

- | | |
|---------------------------------|--------------------------|
| أ.د. عبدالله بن إبراهيم الطريقي | د. محمد بن خالد الفاضل |
| د. بدر بن أحمد كريم | د. مسفر بن عبدالله البشر |
| د. حمد بن عبدالله الماجد | د. مازن بن صلاح مطبقاني |
| عبدالعزیز بن زيد آل داود | فالح بن بخيت المري |

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



مركز الفكر العالمي عن السعودية
Center for Global Thought on Saudi Arabia

الرياض هاتف: ٢٢٩٥١١٩ فاكس: ٢٢٩٥٠١٩

cgtsa@hotmail.com

الطبعة الأولى

١٤٣٣هـ - ٢٠١٢م

المحتويات

٦ المقدمة

الفصل الأول

١٥ الربيع العربي... الأسباب والبواعث

١٦ ١- إقصاء القيم والمقاصد الإسلامية العليا (بلال التليدي)

٤٤ ٢- الفساد الإداري والمالي (إدوارد شوارز).....

٥٤ ٣- البطالة (أ.د. شارل سان برو).....

٦٨ ٤- غياب الحريات المسؤولة (د.هدى الدليجان).....

٨٠ ٥- التنظيمات السياسية وإرهابات الثورة (د. مسفر
البشر).....

الفصل الثاني

٩٥ طبيعة العلاقة بين الحكومة والشعب في السعودية

٩٦ تمهيد

٩٩ المبحث الأول: أسس العلاقة بين الحكومة والشعب في السعودية

١٠٠ الشريعة الإسلامية أساس الحكم: (د. ياسر راضي).....

١٢٢ التكامل بين المؤسسات السياسية والشرعية (أ.د. نجاح الظهار)

١٤٤ المسؤولية المشتركة بين الحاكم والمحكوم (أ.د. أبو بكر دكوري)

المبحث الثاني: معالم وأسباب استقرار المملكة في عهد

التحولات السياسية ١٦١

١٦٢ مفهوم البيعة وأثرها في المجتمع السعودي (د. سعود البشر) ...
تدين المجتمع السعودي.. المكونات والخصائص (د. الخضر

عبدالباقي) ١٨٢

١٩٨ أثر العلماء في الاستقرار السياسي (عادل المعاودة)

الفصل الثالث

٢٢٩ التطوير في السعودية ضمانة المستقبل

تمهيد ٢٣٠

٢٣٢ التطوير في مجال القضاء (د. هاني الجبير)

٢٤٨ التطوير في مجال الشورى (أ.د. سهيل قاضي)

٢٦٨ الإصلاح في مجال الرقابة (أ.د. عبدالرحمن الحميد)

٢٨٦ التطوير في مجال الفتوى (أ.د. عبدالوهاب أبو سليمان)

٣٠٢ الإصلاح في المجال الاجتماعي (أ.د. علي النملة)

مقدمة

شهد العالم العربي في مطلع عام ٢٠١١ م، أحداثاً كبيرة، وتغيرات جذرية، وتحولات جوهرية طالت بُنيته السياسية والفكرية والاجتماعية والاقتصادية. كان ذلك في أعقاب الثورات الشعبية في كل من تونس ومصر وليبيا واليمن وسورية. استأثرت هذه الأحداث بمواقع الصدارة الإخبارية، والتقارير التحليلية التي كانت تقرأ الوقائع، وتحلل الأحداث، وتتنبأ بتأثيراتها وانعكاساتها، ليس على تلك الدول التي شهدت مجتمعاتها الثورات الشعبية فحسب، بل حتى على الدول العربية المحيطة بها. إذ تداعت حكومات إقليمية، ونخب عربية وأجنبية، ومراكز بحوث، ووسائل إعلام عربية وأجنبية، في الحديث المتصل، والتحليل المستمر، والتنبؤ الدائم بأن تطول رياح تلك الثورات دولاً عربية، ضاربة في الاستقرار السياسي والأمني، ليس فيها من أسباب قيام تلك الثورات ما يسوغ التنبؤ بحدوث ما يشابهها، فضلاً عن استنساخها.

السعودية في عين الحدث:

المملكة العربية السعودية، بثقلها الديني والسياسي والاقتصادي، لم تكن غائبة عن مسرح الأحداث. فهي - من جهة - كانت تحاول التقليل من الخسائر السياسية والاقتصادية والبشرية التي أحدثتها الثورات في تلك الدول، من خلال الأدوار السياسية التي كانت تقوم بها في السر والعلانية، وبسياسة ذات نفس طويل تستصحب الرؤية الإستراتيجية والمقاصدية لمآلات تلك الأحداث وتأثيراتها في بنية النسيج العربي في كل جوانبه.

ومن جهة أخرى، كانت المملكة العربية السعودية محطاً لأنظار ومحاولات من يريد استنساخ تجربة الثورة الشعبية داخل مجتمعا. تولت هذا الأمر جهات في الداخل يعرف السعوديون - قيادة وشعباً - غاياتهم وأهدافهم، وجهات في الخارج، عربية وأجنبية، تمنى لو لحقت السعودية بركب تلك الثورات الشعبية، تحقيقاً لهيمنة إقليمية، أو أهداف أيديولوجية، لا تخفى على كل من له أدنى قراءة موضوعية ومحايمة لمسار الأحداث.

أصوات من الداخل:

ففي الداخل السعودي، انساق طائفة قليلة، مؤيدة من سعوديين في الخارج، وناصرها عرب وأعاجم بما ظهر في المجتمع السعودي من مطالب للمواطنين بحقوق معيشية وحياتية، لم تكن في جوهرها مرتبطة بتركيبة النظام السياسي أو بنائه الاجتماعي، التي كانت سبباً من أسباب الثورات العربية. وهي مطالب لو تأملها كل متابع ذي بصيرة لوجدها (حقوقاً خدمية)، لكن هؤلاء وأولئك نظروا إليها من زاوية ثورية، تريد - كما أراد غيرها - التغيير الشامل، وحاولوا - قسراً - ربطها بأسباب قيام الثورات التي حدثت في غيرها. هذه الرؤية أثبتت فشلها وقراءتها الخاطئة عند أول اختبار لها، عندما تداعى نفر - عبر شبكات التواصل الاجتماعي - لثورة تغيير أسموها (حين)، ونادوا بالتظاهر في أكثر من مدينة سعودية. في هذه الأثناء كانت الاستجابة من المواطن السعودي نفسه، على اختلاف مستوياته السياسية والدينية والثقافية والاجتماعية والشعبية، إذ أحبط تلك المحاولات، ووأدها في مهدها. لم يكن ذلك ليحدث لولا أن المواطن - وليس رجل الأمن - هو الذي أثبت خطأ التفسيرات والتحليلات

التي صدّقها عرب وأعاجم في الخارج، وظننوا أنها ستحدث على أرض السعودية لا محالة !!

تنبؤات من الخارج:

التقارير الغربية التي نشرتها مراكز البحوث ووسائل الإعلام عن تأثير رياح الربيع العربي في السعودية اتسمت بالسطحية في فهم الداخل السعودي. فقد اتكأت على مسارين رئيسيين، كلاهما بعيد عن القراءة الموضوعية والواقعية للأحداث:

المسار الأول: كان مصدره نشاط قلة من السعوديين في الخارج، الذين طالبوا - ولا يزالون - بالتغيير الجذري في البنية السياسية للمملكة العربية السعودية، أو من الأنشطة الطائفية التي كانت تظهر بين حين وآخر في الجزء الشرقي من السعودية. ومن إلهامات هذين المصدرين بنت تلك التقارير رؤيتها على ما يجري في السعودية، ثم وصلت إلى نتيجة قررتها هي، مفادها: أن السعوديين كلهم يطالبون بالتغيير الجوهري في بلادهم. وهذه الرؤية المغلوطة انسحبت على التقارير العربية التي اعتمدت على التفسير الغربي ورؤيته لأحداث الثورات العربية.

المسار الآخر الذي تبنته التقارير الغربية عن تأثيرات ما

أسمته بـ (الربيع العربي) في السعودية، هو محاولة توظيف القضايا المجتمعية القديمة لخدمة الرأي القائل بحتمية وجود ثورة في السعودية، على غرار ما حدث في الدول العربية. وهذه القضايا هي التي تذكرها سنوياً المنظمات الدولية، المعنية منها بحقوق الإنسان على وجه الخصوص، مثل قضية المرأة، والتعليم، وحرية الرأي والتعبير، وغير ذلك من القضايا التي تمثل - في الرؤية العامة على الأقل - قضايا ثقافية اجتماعية خاصة تختلف باختلاف الأديان والثقافات، وليست لها علاقة مباشرة بالأسباب الكبرى، التي مهدت الأرضية الخصبة لانطلاق الثورات العربية.

إجابات عن تساؤلات:

القراءة الخاطئة للعلاقة بين أسباب قيام الثورات العربية وإرهاصات وجودها في السعودية، تقود إلى الدفع بحزمة من الإجابات عن تساؤلات من شأنها أن تُجلي الحقيقة، وتُوضِّح الصورة، وتقدم الواقع كما هو، لا كما تصوره فئة من الناس في الداخل أو الخارج، وذلك إسهاماً في تقديم المعلومة الحقيقية والموضوعية لكل منصف يبحث عنها، في خضم ما يدور في العالم العربي من تغييرات.

التساؤلات التي تتضمنها دفءا هذا الكءاب، هي:

• ما الأسباب والبواعء التي قاءء إلى الثوراء العربية؟
وفي ضوء الإءابة عن هذا التساؤل الرئيس؁ ءبني تساؤلاء
أخرى بين ما ءءء هناك وما هو واءع هنا:

• ما طبيعة العلاءة بين الحكومة والشعب في السعودية؟
• وهل ءءءف عن غيرها في الءول التي شهءء الثوراء
الشعبية؟

• ما أسس العلاءة بين الحكومة والشعب في السعودية؁ التي
لا يعرفها الأءر؟

ءلك تساؤلاء من شأن الإءابة عنها أن ءءءم شيئاً ذا بال؁
لمن رام معرفة طبيعة العلاءة بين الحكومة والشعب في
السعودية؁ كما يراها السعوديون أنفسهم؁ وكما هو في نؤم
مءءمعهم وواءعهم المعاش؁ وهي إءاباء ءساعد على مءاءولة
ءءوصل للفهم السليم لما يءءء هنا؁ في السعودية.

لكن؁ هل يكفي هذا؟

هل يكفي أن نءءم ءءققة لكل باءء عنها؟

هءه المءاءولة العلمية ءءهب إلى مءى أوسع مما قء يُظن
أنها مءاءولة (ءءفاع) فكري ءنظيري مجرد؁ لا يقءم مءاربة

في الإصلاح. بل إن (الإصلاح) بمفهومنا نحن السعوديين - وليس بمفهوم منظري الثورة - هو مطلب للقيادة قبل أن يكون مطلباً للشعب.

ولذا نتقدم خطوة في ضوء الإجابة عن التساؤلات السابقة التي تبين طبيعة العلاقة بين الحكومة والشعب وأسسها، لنصل إلى لب هذه المحاولة الفكرية وخلاصتها بطرح السؤال التالي:

ما جوانب الإصلاح المرتجى لضمان أمن المجتمع واستقرار الدولة؟ واستمرار رقيهما نحو الأفضل.

وهو سؤال منطقي، يستجيب لنداء القيادة السياسية، ويتناغم مع ضرورات النماء والتطور، ومن ثم الحاجة إلى التغيير الذي يريجه المجتمع، وذلك لا يتأتى إلا بالإشارة إلى جوانب الإصلاح المرتجى، والوقوف على مكامن القصور لسدها، وجوانب النقص لاستكمالها.

الإجابات التي يجدها القارئ عن تلك التساؤلات كتبها نخبة من ذوي العلم والفكر والخبرة، من السعوديين على اختلاف تخصصهم، وأسهمت معهم شخصيات أجنبية وعربية، أكاديمية وسياسية، عرفت المملكة عن قرب، فاخترت أن

تكتب لتشارك في تقديم المعلومة الصادقة عن المملكة العربية السعودية لمن يبحث عنها، في العالمين العربي والغربي على وجه الخصوص.

الهيئة الاستشارية

الفصل الأول

الثورات العربية.. الأسباب والبواعث

إقصاء الشريعة الإسلامية

الفساد الإداري والمالي

البطالة

غياب الحريات المسؤولة

التنظيمات السياسية وإرهابات الثورة

(١)

إقصاء القيم والمقاصد الإسلامية العليا

بلال التليدي *

مقدمة :

مهما تعددت المقاربات التي حاولت دراسة «الثورات العربية»، ومهما اختلفت زوايا النظر، والحقول المعرفية التي استعملت لبحث هذه الظاهرة، فإن الحاجة تدعو، قبل المغامرة في أي بحث من هذا النوع، إلى الاحتياط في التعامل مع الحدث والتحفّظ من إصدار أحكام قيم متسرعة، قد تظهر تطورات الأحداث الجارية خطأها. ذلك أن المسافة

* صحفي وباحث في مجال الفكر والشؤون الإسلامية، باحث في المركز المغربي للدراسات والأبحاث المعاصرة، له اهتمامات بدراسة الحركات والتيارات الدينية في الوطن العربي، صدر له كتاب (العقل وسؤال النهضة) (الإسلاميون والعلمانيون والتعايش الممكن) (الإسلاميون والربيع العربي: الصعود والتحديات وتديبير الحكم). (المغرب).

التي تفصل عن الحدث لا تزال قريبة، ولا تزال الديناميات السياسية داخل البلدان التي عرفت الثورة تتدافع داخل الحقل السياسي والاجتماعي، ما يجعل مصير هذه الثورات مفتوحاً على كل الاحتمالات.

غير أن قرب المسافة، وعدم وضوح المشهد السياسي في بلدان «الربيع العربي» لا يعني بالضرورة ترك هذا الحقل المعرفي خالياً من أي تأطير نظري، كما لا يعني عدم خوض تجربة البحث عن مقترب تفسيري، يحاول أن يمسك بالمعطيات والبيانات المتوافرة، ويبحث السياقات ويقارن بينها، ويرصد جدل مدخلات الفاعلين السياسيين ومخرجاتهم، ويحاول أن يستعين بما تقدمه المقتربات الاجتماعية؛ لبناء نموذج تفسيري قادر على تقديم معرفة علمية بحقيقة الثورات العربية ومحدداتها وأسبابها.

هذه المقالة البحثية، تحاول رصد أهم المقتربات التي حاولت تفسير الثورات العربية، وسنتقف على نقاط الاختلال فيها، وسنعمد إلى المساهمة في بناء معالم مقترب تفسيري مستوحى من الخلفية الفكرية التي تتيحها النظرية المعرفية الإسلامية.

مقاربات في تفسير الثورات العربية :

تتعدد المقاربات التي حاولت تفسير الثورة بحسب الحقول المعرفية التي تنتمي إليها (علم السياسة، علم الاجتماع السياسي، علم النفس السياسي، الانثروبولوجيا...)، وبحسب المناهج التي تم تطويرها (المادية الجدلية، البنائية الوظيفية، نظرية الأنساق بتشكيلاتها المختلفة...) وأحياناً بحسب الموقع الاجتماعي والطبقي والإيديولوجي، الذي ينتمي إليه الباحث.

ومع أن هذه الحقول المعرفية، وهذه المناهج المتعددة، تتيح إمكانات مهمة لتقديم معرفة علمية بالثورات التي اندلعت في العالم العربي، إلا أن علم الاجتماع السياسي، وبإقرار كثير من الباحثين، قد أصيب بصدمة كبيرة^(١)، بسبب عدم قدرته على التعاطي مع هذه الثورات، بله توقعها ومواكبة تفاعلاتها وامتداداتها واستشراف مستقبلها^(٢).

(١) انظر مقالة أحمد تهامي عبد الحي: «لماذا لم تنتبأ العلوم الاجتماعية بالثورات العربية؟» في مجلة السياسة الدولية العدد ١٨٦ أكتوبر ٢٠١١م، ومقال جاك قبانجي: «لماذا فاجأنا انتفاضتا تونس ومصر؟ مقارنة سوسيولوجية» المجلة العربية لعلم الاجتماع العدد ١٤ ربيع الأول ٢٠١١م.

(٢) يقول عبد الحي المودن المتخصص المغربي في علم السياسة: «لا يمثل العالم العربي النضال المثالي لفهم الثورات. بل إن هذه المنطقة شكلت بالنسبة إلى العلوم

ومع أن التراكم العلمي المطلوب في دراسة الثورات العربية لم يحصل بالشكل الذي يسمح بفرز مقتربات علمية متباينة، فسنجتهد في رسم صورة أولية عن بعضها بناء على إسهامات قدمها بعض الباحثين، مع تسليط الضوء على أوجه القصور في قدرتها التفسيرية، معتمدين في ذلك على معايير الانسحاب والشمول والاطراد، التي تعد من أهم المعايير التي تختبر بها القدرة التفسيرية لأي مقارنة.

أولاً: المقرب الطبقي:

وهو المقرب التقليدي الذي أطر بشكل نظري كثيف مسألة الثورة، ومحدداتها الطبقية، وآليات الصراع التي تستعمل في إدارة الصراع الطبقي، وأداة الثورة، وعلاقة الثورة بالدولة، وغيرها من المفاهيم التي أسهمت الماركسية اللينينية في إنتاجها^(١). وتعتمد هذه النظرية على خطاطة واضحة، تجعل من الثورة ثمرة صراع طبقي تقوم به الطبقة العاملة، وتنفذه

الاجتماعية الحديثة منذ بداياتها مصدراً لفهم قدرة الأنظمة وزعاماتها ومجتمعاتها على الاستمرارية، وعلى إعادة إنتاج النظام الاستبدادي القائم» انظر ورقة: «الثورة العربية على ضوء نظريات الثورات والاحتجاجات» اللقاء الدراسي المنظم بكلية الآداب والعلوم الإنسانية الرباط بتاريخ ١٥ مارس ٢٠١١م.

(١) نذكر على سبيل المثال كتاب الدولة والثورة - تعاليم الماركسية حول الدولة ومهمات البروليتاريا في الثورة - دار التقدم موسكو.

طليعة الثورة، التي يمثلها الحزب الشيوعي. وتقوم هذه الطليعة بتأطير النضال الجماهيري، ونقل الصراع من بنيته الفوقية (من الصراع الأيديولوجي) إلى بنيته التحتية (الصراع الطبقي) وحسمه بتولي الطبقة العمالية الحكم، وتقويض بنية الدولة.

ومع أن هذه النظرية تتسم بالوضوح التفسيري في كل مراحل الثورة، إرهاباتها ومحدداتها، وتفاعلات قوى الصراع، ولحظة الحسم التاريخي، ومعالجة أوضاع ما بعد الثورة، وبشكل خاص قضية الدولة، إلا أنها في سياق العالم العربي، تتسم بقصور تفسيري كبير، يمكن أن نجمله في العناصر الآتية:

- أن هذه الثورات لم تكن نتاج طليعة ثورية مؤطرة للنضال الجماهيري، وأنها على العكس من ذلك تماماً كانت ثورة شبابية من غير رأس، تجاوزت الفاعل التنظيمي.
- أن القوى الممثلة للطبقة العاملة توارت بشكل كبير، ولم تستطع أن ترقى في العالم العربي إلى قوى قادرة على إدارة الصراع مع ما يسمى، في الأدبيات الماركسية اللينينية، بالتحالف الطبقي المسيطر.

• أن هذه القوى، فشلت في كسب عطف الشارع المنتفض، ولم تستطع أن تستثمر العائد الثوري وتحوله إلى عائد سياسي، تحسن به موقعها في الصراع بدليل فشلها في العملية الانتخابية التي جرت في كل من مصر وتونس^(١). هذه العناصر تفقد المقرب الطبقي قدرته على التفسير؛ بسبب عدم انسحاب وتحقق أطره النظرية على الواقعة الاجتماعية (الثورة).

ثانياً: المقرب الوظيفي البنائي:

لم تهتم الوظيفة البنائية في تقليعاتها النظرية والمنهجية بالثورة، فهمها الأساسي- بل عيبها الرئيس - لم يكن هو التغيير بقدر ما كان هو المحافظة على النظام، وإدارة التوتر، وتحقيق الأهداف والتكامل والتكيف^(٢) ولذلك عني أرباب هذه النظرية بتجميع كم هائل من المعطيات والبيانات لفهم النظام السياسي ككل، وربط كل ظاهرة جزئية بهذا الكل (النسقية)، مع تحديد الوظائف التي تضمن الحفاظ على استمرار النظام

(١) كشفت نتائج العملية الانتخابية في كل من مصر وتونس تراجعاً كبيراً للقوى اليسارية والشيوعية.

(٢) نذكر هنا على سبيل المثال إسهامات ألموند وبارسونز وديفيد إيستون.

السياسي^(١).

ضمن هذا المقرب، لا يمثل الحراك الشعبي (أو الثورة) بحسبانه أحد وجوه الصراع، شيئاً طارئاً على التماسك الاجتماعي، فالتماسك والانسجام لا يمنعان بتاتاً حدوث التفاعلات الصراعية؛ «لأن كل صراع يفترض وجود نظام ما تمثل مراقبته والسيطرة عليه رهاناً أساسياً»^(٢)، وبحسب بارسونز وإيستون، فإن الإمكانية الوحيدة لتغيير النظام - جزئياً أو كلياً - هو وقوع اختلال بين مدخلات النظام السياسي ومخرجاته وعدم قدرته على تدبير هذا الاختلال، ومن ذلك الاختلال الناتج عن زيادة المطالب على النظام السياسي ونقص التأييد، الذي يؤدي إلى تناقص الشرعية وفقدانها^(٣).

ومع أن هذا المقرب النسقي، يوفر جملة من المفاهيم التي تعين على فهم الثورات العربية، لاسيما ما يخص الاختلال في وظائف النظام السياسي، وعدم قدرته على القيام بوظائفه

(١) نصر عارف أيبستمولوجيا السياسة المقارنة ص ٢٧٠-٢٧٤ المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع الطبعة الأولى ٢٠٠٢م.

(٢) خطابات علم الاجتماع في النظرية الاجتماعية جاك هارمان. تعريب الدكتور العياشي عنص ص ٩٥.

(٣) فلسفة الثورات سلمان بونعمان مركز نماء للبحوث والدراسات ص ٤٠-٤١ الطبعة الأولى ٢٠١٢م.

في المحافظة على النظام، وإدارة التوتر، وتحقيق الأهداف والتكامل والتكيف، والحاجة إلى تعديل جزئي أو كلي في بنيته، إلا أن عطبه الرئيس يتمثل في محاولته المحافظة على النظام، وتبرير استمراره. ولذلك، لم تزد المقترحات المتأثرة بالبنائية الوظيفية عن استثمار مفهوم الشرعية عند ما كس فيبر للوقوف عند حدود الاختلال في وظائف النظام، لاسيما ما يتعلق بضعف الشرعية أو فقدانها.

ثالثاً: المقترح الثقافي:

ويميل هذا المقترح إلى تأويل سرعة انتشار معالم الانتفاضات والثورات العربية في أقطار عربية كثيرة على أنها نوع من التعبير التضامني بين الشعوب العربية؛ بسبب اشتراك الأغلبية الساحقة في اللغة والدين، ويركز هذا التفسير في المنظومة الثقافية/ الرموزية الثقافية في التأثير في سلوكيات الأفراد والجماعات والمجتمعات والشعوب^(١). غير أن هذا المقترح - مع قدرته على تفسير سلوك التضامن والتعاطف، وسرعة امتداد الثورات في العالم العربي - إلا أنه لم يطور

(١) انظر حوار عالم الاجتماع التونسي محمود الذواودي على موقع مركز نماء للبحوث والدراسات على الرابط:

<http://nama-center.com/DialogueDatials.aspx?id=7>

مفاهيمه بالشكل الذي يجعل عناصر المنظومة الثقافية الرمزية تفسر أسباب اندلاع الثورة.

رابعاً: المقتربات الوصفية والسببية:

وهي التي حاولت أن تجمع البيانات التي وفرتها الحالة (الثورات العربية) وترصد مراحلها، وتقف عند أسبابها المباشرة، سواء كانت عوامل سياسية تتعلق بفقدان النظام السياسي الشرعية، أو عوامل اجتماعية مرتبطة بتنامي مشاعر الإحباط والحرمان لدى الشعوب، أو بعوامل مركبة مرتبطة بعدم قدرة النظام السياسي على تلبية الاحتياجات الأساسية للشعوب، لاسيما في ظل أزمات اقتصادية.

وقد اعتمد عالم السياسة الأمريكي لاري دايموند جزءاً من هذا المقرب في مقالته التي نشرها في مجلة الفورين أفيرز^(١)، وذلك حين حصر أسباب الثورة في «الإحباط المتزايد، والفساد والبطالة والظلم الاجتماعي، وانغلاق النظم السياسية»، إذ ربط بين هذه الأسباب وانعدام شرعية النظم السياسية،

(١) الموجة الرابعة أو الانطلاقة الخاطئة؟ أنظر المقالة على الرابط ضمن مجلة فورين

أفيرز:

<http://www.foreignaffairs.com/articles/67862/larry-diamond/a-fourth-wave-or-false-start>

متنبأً بزوال شرعية بعض النظم السياسية، كشرعية النظام الليبي، والسوري، والسوداني، واليميني، وبحتمية الإطاحة بها اليوم أو في السنوات القليلة المقبلة، وفي الوقت نفسه توقع أن تستطيع نظم سياسية أخرى مثل النظام المغربي والأردني الاستمرار في العيش في حالة استثمار شرعيتها السياسية في اتجاه الإصلاح الديمقراطي^(١).

وقد تواترت الدراسات والأبحاث العربية التي سلكت المسلك نفسه في التفسير مركزة تارة في الاستبداد، وتارة أخرى على الفساد، فيما ركزت دراسات أخرى في اتساع الفجوة بين الانتظارات الشعبية وسقف استجابة النظام السياسي، لاسيما ما يخص الملف الاجتماعي (فرص الشغل، السكن، الصحة....).

بيد أن عطب هذه المقتربات الوصفية أنها لا تتسم بسمة الشمول والاطراد، إذ هناك دول عربية يوجد بها مستوى عال من هذه العوامل، لكن الوضع لم يتفجر فيها بالشكل الذي تفجر في تونس ومصر، فالمغرب مثلاً، يعاني تقاقم ظاهرة البطالة، ومن تزايد عدد المصنفين ضمن أحزمة الفقر،

(١) المرجع السابق.

غير أنه لم يعرف المصير نفسه الذي عرفته مصر وتونس، وهذا ما يدفع إلى بحث المفارقات بين السياقات، والمركبات التي تجعل هذه العوامل مؤدية للثورة في هذا السياق، ومنتجة الإصلاح في سياق آخر.

خامساً: فقدان الشرعية السياسية كنموذج تفسيري:

استثمر كثير من الدراسات والأبحاث مفهوم الشرعية السياسية، وحاولت أن تجعل منه نموذجاً تفسيرياً لحالة الثورات العربية، ووظفت في ذلك جملة من المفاهيم التي أنتجتها نظريات علم الاجتماع السياسي، وعلم النفس السياسي بهذا الخصوص، وتوجه السؤال بشكل أساسي، إلى فشل السلطة السياسية في المحافظة على شرعيتها السياسية، وضمان ولاء الشعب لها.

سادساً: توظيف مفاهيم ماكس فيبر:

بتوظيف مفاهيم ماكس فيبر تعكس حالة الثورات العربية عجز فعالية السلطة السياسية في تحقيق الرفاهية والاستقرار، كما تمثل في الشق المقابل، فشلها في بناء شرعيتها السياسية على أسس قانونية تضمن ثقة الشعب ورضاه. وفي هذا الصدد، يمكن أن ندرج الدراسات التي ربطت بين الثورة في مصر

والتزوير في الانتخابات، كما يمكن أن ندرج أيضاً الأبحاث التي ربطت بين الثورة في تونس وفشل النظام في توسيع دائرة المنتفعين في محيطه^(١).

سابعاً: مفاهيم ميريلمان في علم النفس الاجتماعي:

بتوظيف مفاهيم ميريلمان فإن الثورات تعكس عجز النظام السياسي (بمبادراته وخطابه) أن يرسخ الإحساس لدى الشعوب بصلاحيته وأفضليته مقارنة مع الخيارات البديلة. وقد تبنى هذه المقاربات كثير من الأبحاث التي تناولت، في إطار وصفي سببي، مفهوم «فقدان الثقة» في النظام السياسي.

ثامناً: مفاهيم عالم السياسة «ليبست»:

بتوظيف مفاهيم ليبست فإن الثورات العربية تمثل عجز النظم السياسية عن تحقيق درجة مقبولة من النمو الاقتصادي، ومن غرس الاعتقاد، بأن ما يوجد من مؤسسات وسلطة هي

(١) يرى أوليفي روا أن من بين أسباب الثورة في تونس هو ضيق القاعدة الاجتماعية التي استند إليها النظام السياسي، ومحاولة حصرها في دائرة أسرته، وهو ما أضعف شرعية النظام السياسي، وافقده القاعدة الاجتماعية المساندة. انظر مقاله: ثورة ما بعد

الإسلاميين بجريدة لوموند بتاريخ ١٢ فبراير ٢٠١١ على الرابط:

http://www.lemonde.fr/idees/article/2011/12/02/revolution-post-islamiste_1478858_3232.html

الأصلح والأأنفع للمجتمع^(١) وقد تبنت بعض الدراسات هذا المفهوم، وانطلقت من دراسة تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية على الاقتصادات العربية، وعدم القدرة على تلبية الاحتياجات الأساسية المتزايدة للشعوب العربية، خصوصاً ذات البعد الاجتماعي^(٢). وفي هذا السياق يمكن أن ندرج أيضاً انعطافة بعض الأبحاث إلى دراسة ما يسمى بالحركات الاجتماعية الاحتجاجية في الوطن العربي^(٣).

ومع أن هذه المقاربات تقدم صورة حقيقية عن العلاقة التي

(١) الشرعية السياسية في الإسلام مصادرها وضوابطها، إعداد عزام التميمي ص ٩١
(٢) يرى الدكتور عزمي بشارة أن الثورة التونسية قامت على خلفية اجتماعية (الخبز) وأنها امتلكت شرطي النجاح الضروريين: التراكم والامتداد في الزمن، انظر مقاله: بصدد ثورة تونس المجيدة موقع الجزيرة نت ١٧ يناير ٢٠١١. انظر أيضاً العربي الصديقي في مقاله بنفس الموقع: تونس خاطرة طريق نحو الديمقراطية نشر بتاريخ ٢٠ يناير ٢٠١١م.

(٣) يرى الدكتور عبد الحي المودن في ورقته «أنه لا يمكن الاستغناء عن سوسيولوجيا الحركات الاحتجاجية عند معالجة الوجة الثورية العربية بحكم ما توفره من خبرات في البحث الميداني وتراكم نظري حول موضوع الاحتجاج». لكنه يرى أن توظيفها في فهم الوجة العربية يتطلب اعتبار سياقات تبلور هذه الأخيرة في ظل أنظمة سلطوية تنتمي للعالم الثالث، تمارس في معظمها أول مرة تجربة الاحتجاج السلمي ورفع مطالب غير- مادية وشعارات راديكالية ذات حمولات ثورية، أنظر ورقة: «الثورة العربية على ضوء نظريات الثورات والاحتجاجات» التي شارك بها في اللقاء الدراسي المنظم بكلية الآداب والعلوم الإنسانية الرباط بتاريخ ١٥ مارس ٢٠١١م.

تربط بين الشعوب والأنظمة السياسية في الدول، التي عرفت الثورات، والتي تتسم بضعف الشرعية أو فقدانها، إلا أنها لا تفسر بشكل دقيق اللحظة الثورية في علاقتها بدinamيات الشرعية، أي: أن هذه المقتربات لا تحدد بالضبط متى تنعدم الشرعية؟ ومتى تضعف؟ ومتى تحصل فيها مجرد أزمة؟ ومتى يكون للنظام السياسي القدرة على احتواء هذه الأزمة؟ ومتى لا يصل مستوى الشرعية إلى الدرجة الموجبة للثورة؟ لا سيما وأن هناك بعض الدراسات التي ركزت في دراستها لأسباب الثورة في الأجوبة التي قدمتها النظم السياسية في التعامل مع الحراك، وكيف استطاعت بعض النظم أن تجعل من جوابها مصدراً إضافياً للشرعية عبر طرحها مبادرات إصلاحية استباقية^(١).

قدمت لنا المقاربات السابقة خلاصات مفيدة نحتاج إلى

أن نلخصها في الآتي:

- أن الانغلاق السياسي للأنظمة يدخلها في أزمة شرعية سياسية، وأن هذه الشرعية تأخذ في التناقص حتى تفقد السلطة السياسية كل شرعيتها، وأن أزمة الشرعية

(١) انظر مقالة لاري دايmond السابقة «الموجة الرابعة أم الانطلاقة الخاطئة؟»

تتعقد كلما أمعنت السلطة السياسية في سياسة الإقصاء
والتهميش للقوى السياسية والاجتماعية.

- أن تنامي مشاعر الإحباط والحرمان من الوضع الاجتماعي
المتأزم أمام انعدام أي سياسات قادرة على تلبية الانتظارات
الشعبية يدخل السلطة السياسية في حالة أزمة شرعية، وأن
هذه الأزمة تأخذ في الاتساع إلى أن تفقد السلطة السياسية
قدرتها على ضبط الحركات الاجتماعية الاحتجاجية، التي
تتحول بشكل تدريجي إلى عمل ثوري يستهدف النظام
السياسي.

- أن ضعف القاعدة الاجتماعية للأنظمة السياسية، وتضييق
دائرة المنتفعين في محيطها يوسعان من دائرة الفساد
والاستبداد، ويعرض شرعية السلطة السياسية للاهتزاز.

- أن الاستهانة بكرامة الشعوب وهويتها وقيمها، خصوصاً
الدينية، غالباً ما تنتج عنه ردات فعل شعبية قد يتأخر
مفعولها عبر الزمن، لكنها تكون قوية، لاسيما إن أخذت
طابعاً سياسياً واجتماعياً.

- أن استسهال الأوضاع الاقتصادية وتداعياتها الاجتماعية،
وعدم قيام الأنظمة السياسية بمبادرات استباقية لحل

مشكلة الفجوة بين الانتظارات الشعبية والمنجزات المتاحة يعرض النظم السياسية لأزمة شرعية تأخذ في الاستفحال، كلما عجزت النظم السياسية عن استعادة المبادرة. والخلاصة، أنه يمكن أن نختصر خلاصات هذه المقتربات في كون الثورات العربية هي ثمرة نهاية التعاقد القائم بين السلطة السياسية والشعوب. ذلك التعاقد الذي يتضمن:

- الوفاء بالمقتضيات التي اعتمدت عليها السلطة السياسية في بناء شرعيتها التأسيسية، سواء كانت ثورية أو دستورية...
- تحقيق الالتزامات التي يقتضيها استمرار شرعيتها السياسية ومنها الملف الاجتماعي بكامل ثقله.

من أجل مقارنة إسلامية لفهم ظاهرة الثورات العربية:

وقفنا في المحور السابق على أوجه الاختلال في اعتماد بعض المقتربات المنهجية في تفسير ظاهرة الثورات العربية، وبيناً أنها، وإن كانت توفر مفاهيم مهمة تعين وتساعد على عملية الفهم، إلا أنها تبقى غير قادرة على تقديم نموذج تفسيري تتحقق أطره النظرية على جميع حيثيات الظاهرة، ويتسم بصفة الشمول والتعميم، أي: أنه يفسر كل الحالات، ولا

يخص حالة واحدة، وأنه يتسم بخاصية الاطراد، أي: أنه متى تحققت الأسباب، فإنها تنتج بالضرورة النتائج نفسها من غير استثناء.

ومما يزيد يقيناً في قصور هذه المقاربات أنها وقفت عند أسباب الظاهرة، ولم تنبئ إلى العلاقة المفترضة بين نتائجها وأسبابها، لاسيما الحالات التي تفجرت فيها الثورة تميزت في مرحلة ترتيب وضعها الانتقالي بسمتين اثنتين:

الأولى: وترتبط بصعود التيارات الإسلامية التي تنطلق في رؤيتها واختياراتها من اجتهادها من داخل المرجعية الإسلامية.

والسمة الثانية: تراجع كبير للقوى العلمانية واليسارية في العملية الانتخابية.

فخلافاً للملاحظات المتسرعة التي سجلتها بعض الدراسات الغربية، التي رأت في الثورات العربية إيذاناً بميلاد جيل جديد يؤمن بالشعارات العلمانية، ويبعد المفردات الدينية من خطابه، ولا يهتم بالإيديولوجية، ولا يكثر بقضية الدعوة إلى الله بقدر ما يهمله أن يرفع شعارات

لمموسة وبراغماتية^(١) فقد أظهرت نتائج العملية الانتخابية في كل من تونس، والمغرب، ومصر، أن هذا الجيل هو أكثر التصاقاً بقضية الهوية والمرجعية الإسلامية، بدليل تصويته على القوى الإسلامية الحركية والسلفية، ما يعني أن المعطى الهوياتي والمرجعي لا ينبغي أن يغيب عند أي مقترح تفسيري، خصوصاً أن حضور البعد الديني كان واضحاً وحاسماً في هذه الثورات^(٢).

والحقيقة، أن ما ذهب إليه أوليفي، من كون الثورات العربية تمت في إطار حقل علماني صرف، فيه تجاهل كبير للدور الكبير الذي قام به مفكرو الإسلام، الذين اشتغلوا على مدى أزيد من عقدين من الزمن لإزالة الخصومة بين الإسلام والديمقراطية. ومن ثم فالمطالب التي كان الشباب يطالبون بها، لم تكن شيئاً آخر سوى النظرة الجديدة للإسلام في صيغته المقصدية، التي تجعل الحرية والكرامة والاستقلال مقاصد عالية في الإسلام. وهو ما يعني أن ما يراه أوليفي

(١) مقال أوليفي روا « ثورة ما بعد الإسلاميين، جريدة لوموند الفرنسية بتاريخ ١٢ فبراير ٢٠١١.

(٢) نشير في هذا السياق إلى الدور الثوري ليوم الجمعة، والدور الذي قام به التأطير الديني في توجيه الثورة وترشيد مسالكها.

روا شعارات علمانية، أو حقلاً علمانياً، هي عند الجيل الجديد المفجر للثورات عناوين إسلامية بارزة ضمن الرؤية المقصدية للإسلام.

هذه الملاحظة الجوهرية المرتبطة بفاعلية الجانب الهوياتي والمرجعي في هذه الثورات تدفع إلى طرح عدد من الأسئلة المتشابهة:

أين كان موقع الدين في هذه الثورات؟

وهل كان إقصاؤه أحد عوامل الثورة؟

وما علاقة الدين ببقية العوامل التي تم بسطها في المقاربات

السابقة؟

وما النموذج التفسيري الذي يقدم معرفة علمية أكثر

بالثورات العربية؟

يقتضي الجواب عن هذه الأسئلة وضع المقدمات الأولية

الآتية:

- أن المقصود بالدين هنا ليس الصورة المرجعية التأسيسية للدين، ولكن المقصود به الصورة التي يتمثل بها الجيل الجديد هذا الدين.
- أن التمثلات التي يحملها جيل الثورة عن الدين هي وليدة

اجتهاد مفكري الإسلام لعقود من الزمن في بيان مقاصد الدين الكلية، وعدم تناقضها مع الديمقراطية والعدالة الاجتماعية والحرية والكرامة الإنسانية.

- أن الصورة البراغمية العملية التي استقرت في ذهن جيل الثورة عن الإسلام، هي تلك التي تجعل العلاقة بين السلطة السياسية والشعب محكومة بمعادلة الديمقراطية والحرية سياسياً، وضمان الحقوق وتحقيق العدالة الاجتماعية اجتماعياً، وتحقيق الرفاه والاستقرار اقتصادياً وأمنياً. وعموماً، فإن الصورة التي استقرت في ذهن الجيل الجديد عن السلطة السياسية في الإسلام، هي ليست السلطة التي تستمد شرعيتها من الدين، وتلزم الرعية بالطاعة في المنشط والمكروه لقراراتها، مع أن هذا جزء لا يتجزأ من النظرية السياسية في الإسلام، وإنما تركبت في ذهنه صورة أخرى مختلفة ساهمت جهود علمية كثيرة في بلورتها، منها ما يتعلق بأسس شرعية السلطة السياسية، ومنها ما يتعلق بوظائفها، ومنها ما يتعلق بعلاقتها بالثروة، ومنها ما يتعلق بآليات تدبيرها السلطة.

فهل تكون الثورات العربية إحدى تجليات فقدان الجيل

الجديد لصورة هذه السلطة السياسية في الأنظمة السياسية التي تمت الثورة عليها؟ أم تكون أحد مظاهر إقصاء الشريعة في مضمونها السياسي من الحياة السياسية العربية؟
نقترح للتعاطي مع هذا السؤال الإشكالي خمسة مداخل، يمكن أن تقدم أرضية أساسية للمقرب التفسيري، الذي سنطوره في هذه المحاولة:

- المدخل المفهومي: ويرتبط بالمفهوم الذي استقر عند جيل الثورة عن السلطة السياسية في الإسلام، و القواعد المعيارية التي تؤسس عليها شرعيتها السياسية، والسياسات الرشيدة التي تضمن بها استمرار هذه الشرعية.
- المدخل المقاصدي: ويرتبط بالفهم الذي استقر عند جيل الثورة عن المقاصد الكلية للشريعة الإسلامية، ليس في صيغتها الحفظية فقط^(١)، وإنما في صيغتها التجديدية التي انفتحت على مقصد الحرية، ومقصد العدل، ومقصد

(١) المقصود بالصيغة الحفظية، التأسيس النظري الذي قدمه الإمام الشاطبي لمقاصد الشريعة، وتحديداً صياغته للمقاصد الضرورية الخمس: حفظ الدين، وحفظ النفس، وحفظ العقل، وحفظ النسل، وحفظ المال.

الشورى^(١)، ومقصد رعاية الحقوق^(٢)، ومقصد الحفاظ على نظام الأمة^(٣) وغيرها من المقاصد الكلية في الإسلام. فهذه المقاصد التي اجتهد العلماء القدامى^(٤) والمحدثون^(٥) والمعاصرون^(٦) في إضافتها إلى كليات الشريعة الإسلامية، تحدد جزءاً من الصورة التي ارتسمت في ذهن جيل الثورة عن القيم الأساسية، التي أصبحت محددًا حاسماً لشرعية السلطة السياسية.

- المدخل المعياري التاريخي: ويرتبط بالتمثلات الذهنية التي يحملها جيل الثورة عن دور السلطة السياسية. تلك التمثلات التي ساهم الانتماء إلى هذه الأمة والارتباط بتاريخها وخبرتها الحضارية، وبشكل خاص تجربة الحكم الرشيد فيها، في صناعة صورتها المعيارية في المخيال

(١) انظر كتاب نحو تفعيل مقاصد الشريعة للدكتور جمال الدين عطية منشورات المعهد العالمي للفكر الإسلامي الطبعة الثانية ٢٠٠٩م.

(٢) انظر كتاب السياسة الشرعية في إصلاح الراعي والرعية لشيخ الإسلام ابن تيمية (٣) انظر مقاصد الشريعة الإسلامية الطاهر بن عاشور وانظر أيضاً كتابه النظام الاجتماعي في الإسلام.

(٤) مثل شيخ الإسلام ابن تيمية،

(٥) مثل الشيخ الطاهر بن عاشور في كتابه مقاصد الشريعة.

(٦) مثل الشيخ يوسف القرضاوي والشيخ محمد الغزالي والشيخ أحمد الريسوني.

الاجتماعي. فليست السلطة السياسية، في تمثل جيل الثورة وفي مخياله الاجتماعي، سوى السلطة التي تقوم على الشورى، وترعى الحقوق والأمانات، وتحكم بالعدل، وتؤسس لاقتصاد التضامن^(١).

• المدخل التعاقدى الوظيفي: الذي يرتبط بتصور جيل الثورة لطبيعة العلاقة بين السلطة السياسية والشعب، والوظائف التي تناط بهذه السلطة بمقتضى هذا التعاقد. وإذا كانت كتب القدامى فصلت في هذه المسائل، وحصرت الوظائف الدينية والولايات المدنية، التي تضطلع بها دولة الخلافة^(٢)، فإن كتب المعاصرين أسهمت بدورها في التحديد الدقيق لأسس الشرعية السياسية المعيارية في الإسلام، ووظائف السلطة السياسية^(٣).

(١) لا تغيب الصور والنماذج المعيارية المشرقة، التي خلفتها دولة الخلافة الراشدة باختلاف صورها عن المتخيل الاجتماعي لأبناء الأمة الإسلامية.

(٢) حصر الإمام الماوردي وظائف الإمام في عشر، وتابعه في ذلك الإمام الفراء، وميز ابن خلدون في مقدمته في وظائف الخلافة الراشدة بين الوظائف الدينية وما أسماه بالخطط الخلافية أو الخطط الملوكية السلطانية التي ترتبط برعاية الخلق في العمران البشري، ولخص الإمام ابن تيمية جماع السياسة العادلة في أداء الأمانات إلى أهلها والحكم بالعدل.

(٣) حدد الشيخ يوسف القرضاوي في كتابه من فقه الدولة في الإسلام ثمانية معالم للدولة الإسلامية (مدنية مرجعيتها الإسلام، دولة عالمية، دولة شرعية دستورية، دولة

• المدخل الحضاري: ويرتبط بمفاعيل عملية التثاقف الحضاري، لاسيما أن عملية التطور التكنولوجي وتفجر الثورة المعلوماتية الاتصالية أصبحت تتيح أقصى حدود الانكشاف. وهو ما سمح لجيل الثورة أن يبصر طبيعة السلطة السياسية في الغرب، وأسس شرعيتها ووظائفها، وأشكال التداول السلمي على السلطة، وقيس السلطة السياسية في بلده إلى ذلك^(١)، ويتطلع إلى بناء سلطة سياسية تتمتع بالمواصفات نفسها.

تجتمع هذه المداخل الخمسة، لتبني صورة مكتملة عن السلطة السياسية في متخيل جيل الثورة، وتحضر هذه الصورة في وعي هذا الجيل وفعله وخطابه، ولا تضرر إلا عندما يتطلب الوفاق

شورية لا كسروية، دولة هداية لا دولة جباية، ودولة حماية للضعفاء، ودولة الحقوق والحريات، ودولة المبادئ والأخلاق (يراجع فصل معالم الدولة التي يبينها الإسلام. (١) في كتابه الشورى في معركة البناء، تناول الدكتور أحمد الريسوني قضية الديمقراطية وآليات الرقابة المؤسسية في الغرب ضمن مبحث ضمن الاقتباس والملاءمة، يقول: «فإذا كانت الموازين الدقيقة، أو الموازين بالقسط، أو القسطاس المستقيم، قد أصبحت رمزاً للعدل وعلامة عليه ووسيلة إليه، حتى عبر القرآن الكريم باللفظة الرومية نفسها، فكذا قد أصبحت الديمقراطية رمزاً للتخلص من الاستبداد والاستئثار، ورمزاً لإشراك الناس في تدبير شؤونهم، واختيار حكاهم وممثلهم وفق أنظمة دقيقة محكمة تتحرى العدل والمساواة في حدود الإمكان على الأقل، فلا مانع، بل من المفيد، أن نعبّر عن بعض مقاصدنا في إقامة الشورى وتنظيمها بكلم الديمقراطية» ص ١٦٦ دار الرازي الطبعة ١.

الاجتماعي، تغييراً شكلياً في اللغة وليس في المضمون^(١) إذ الاتفاق حاصل على أن مقاصد الشريعة تتضمن العناوين التي رفعتها الثورات العربية، وفي مقدمتها الحرية والكرامة والعدالة. لهذا الاعتبار، واستصحاباً للخلاصات التي تحصلت من نتائج المقترحات العلمية الدارسة للربيع العربي، يمكن أن ننتهي إلى أن فقدان النظم السياسية أسس شرعيتها السياسية، وعجزها عن تجديدها، وابتعادها عن الصورة المعيارية للسلطة السياسية في الإسلام، وإخلالها بتحقيق مقاصد الإسلام في السياسة والحكم، وتفريطها في وظائفها السياسية المتمثلة في تحقيق العدل والكرامة الإنسانية وضمان الحقوق، وتسبب ممارستها السياسية في خلق هوة سحيقة بينها وبين النظم السياسية في الغرب على مستوى الحكامة وتديبير الحكم، وما ترتب عن ذلك من انهيار شرعيتها السياسية، وعجزها الكامل عن إنتاج سياسات تلبى ضرورات العيش الكريم للمواطنين، وفقدانها الإسناد الدولي بحكم عدم وفائها بشرط تحقيق

(١) الانتقادات التي توجه في العادة إلى قضية تطبيق الشريعة ترجع بالأساس إلى خلية سياسية تؤطر التوجهات العلمانية، التي تحاول أن تشيع تصوراً خاصاً للشريعة الإسلامية، حيث تجتهد في حصر دلالتها في جانب العقوبات والحدود مع إقصاء الفهم التجديدي للشريعة القائم على رعاية المقاصد الكلية والقيم الإسلامية، منها قيمة العدل والمساواة والحرية والكرامة ورعاية الحقوق والشورى وغيرها من القيم العالية.

الأمن والاستقرار، كل ذلك أنتج حالة من الحرمان والإحباط التي تعاضمت في أوساط الشعب، وأنتجت حراكاً شعبياً سرعان ما تحول من بعده الاجتماعي إلى بعده السياسي مستهدفاً بالأساس بنية النظام السياسي ورموزه.

الخاتمة

بناءً على نتائج تفعيل مقترب المداخل الخمسة، الذي اقترحناه في هذه المقالة البحثية، يمكن أن ندرج محددات الثورة التي انتهت إليها المقتربات المختلفة، ضمن محاور نظرية تتطرق من كون إقصاء القيم والمقاصد العالية للإسلام في نظام الحكم والسياسة أحد أهم الأسباب في صناعة الربيع العربي. هذه المحاور يمكن إجمالها فيما يلي :

فقدان الشرعية السياسية ناتج بالضرورة عن تتركز السلطة السياسية للأسس المعيارية التي قامت على أساسها شرعيتها، كما يمكن أن يكون ناتجاً عن الإخلال بمقتضيات التعاقد السياسي بين الراعي والرعية، الذي أطرته الشريعة الإسلامية.

وإخلال السلطة السياسية بوظائفها في رعاية الحقوق وحماية الفقراء والضعفاء، وإقامة الشورى، والحكم بالعدل، والحفاظ على الكرامة الإنسانية للشعوب وتحقيق العدالة الاجتماعية، كل ذلك ناتج عن تغييب للمقاصد الكلية للشريعة الإسلامية.

وضلوع السلطة السياسية في الفساد، أو التمكين له في

دوائر الإدارة وصناع القرار السياسي، هو أحد وجوه تغييب القيم الإسلامية الهادية للمشاركة السياسية في الإسلام. والاستئثار بالقرار، والانغلاق السياسي، وتهميش مكونات المجتمع وإقصاؤها من دائرة الاختيار أو المشاركة أو النصح، هي أوجه تغييب السياسة الرشيدة في الحكم في الإسلام. فهذه العوامل التي تضافرت، وأنتجت حالة من الحراك الشعبي الثائر في خلاصة أمرها، ليست إلتجلياً من تجليات تغييب الشريعة وإقصاء قيمها السياسية عن تأطير مجال السياسة وتديير الحكم.

(٢)

الفساد الإداري والمالي

أدوارد شوارز *

تستمر آثار السبب والمسبب في قرع طبول التغيير؛ نظراً
لأننا نشهد موسماً سياسياً جديداً في كثير من الدول العربية.
وقد حدد الكاتب سلطان العيسى ثلاثة أنواع رئيسة من الفساد
في العالم العربي:

- الفساد الصغير، الذي يرتبط برشوة رجل شرطة المرور
بشأن مخالفة مرورية.

* مراسل صحافي، ومحرر أخبار إذاعية. كتب في العديد من الصحف والمطبوعات
وعمل مراسل أخبار من على متن حاملة الطائرات يو اس اس ليت U.S.S. Leyte
غير عمله ليلتحق بمجال عمليات التأمين التجاري وإدارة المخاطر. تقلد عدة مناصب
قيادية في هذا المجال. عمل عضواً في مجلس إدارة شركة المؤمن الأمريكي. وعضواً
في مجلسين للمنح الدراسية بجامعة أريزونا الحكومية، وكذلك عضواً في لجنة
برامج المنح المحلية والدولية. (أمريكا).

- الثاني يرقى إلى تأثير مستوى أعلى؛ نظراً لأنه واسع النطاق، ويؤثر أو يفسد اقتصاديات كثير من البلدان التي يمارس فيها هذا النوع من الفساد. وتشاهد تلك الشكلية كجزء من عقود وخدمات كبيرة وذات قيمة عالية، وبضائع بين الحكومة أو موظفي الدولة وكبار قادة الأعمال التجارية أو الشركات. ويمكن القول إن كثيراً من الدول متورطة في هذا النشاط، وتعاني تلك المشكلة، وأن تلك الممارسات يمكن وجودها في الأمريكتين، والاتحاد الأوروبي، والدول الآسيوية، ودول أخرى من العالم. ويتضح أن الصحف اليومية تكشف بعضاً من تلك الممارسات، وتدفع بسرعة نحو إبراز تلك الأحداث في العناوين الرئيسية البارزة، ولكن الجوانب غير المعروفة هي المعاملات الكثيرة التي لم يكشف عنها النقاب بعد.
- النوع الثالث هو ما يشار إليه بالفساد السياسي، وهو من المشكلات التي تؤرق الصحة الاقتصادية في كثير من الدول، ومن المؤكد أنها لقيت عناية كبيرة فيما يتعلق بالبلدان العربية.

إن قضية تحديد الفساد من الممارسات التي تتعلق بعامة الشعب، والتي تتناول تدخل الدولة والاقتصاديات والقطاع العام والعقود والشفافية المرئية أو المُنوعة، وكثير غيرها. وتعد جوانب الاحتيال والرشوة المباشرة والضمنية، والابتزاز في أحيان كثيرة، جزءاً من التعقيد الواضح للعلاقات والأهداف. ونحن نشهد حقيقة ما يقع في عالم عربي يثور فيه مواطنوه، ويتمردون على حكوماتهم وممارساتها المشبوهة، وتقدم مصر وتونس واليمن ولبنان والعراق وأفغانستان وليبيا بعضاً من الأمثلة الجلية، التي حدثت مؤخراً لحركات ناشئة، يكون فيها الفساد كلمة الغضب الشائعة، وحيث يصبح التستر من قبل المسؤولين الحكوميين هو القانون وليس الممارسة الشاذة، وأصبحت الانتفاضات والثورات أكثر شعبية في البلاد العربية المتورطة، وأصبح الوعي الاجتماعي هو السلام، عبر التفاعل النشط لشبكة الإنترنت، الذي يُسير ويدفع الجماهير للثورة والمعارضة والاحتجاج. ويطالب الوضع الراهن بالتغيير والإصلاح من النوع الذي يقود إلى الشفافية والحكم، ولكن هما بمثابة الاختبار الكبير، وسوف يكونان من المهام الشاقة التي

يصعب أن تحققها حكومة جديدة في فترة زمنية قصيرة. إن الفشل الكبير الذي يسود بعض الدول العربية، هو غياب المساءلة التي تخص قادتها، الذين يتبوّون المناصب المسؤولة داخل الحكومة. وقد تكون هناك قوانين ضد الفساد ولكنها لم تصل إلى مرحلة التنفيذ. ونتيجة لذلك، قال رئيس البنك الدولي روبرت زوليك، **Rebort Zoe Lick**، إن رسالتنا إلى زبائننا في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، مهما كانت أنظمتها السياسية، أنه لا يمكن أن تكون لديهم تنمية ناجحة من دون وجود حكم رشيد، ومن دون مشاركة المواطنين فيه. ونحن نشجع الحكومات بنشر المعلومات، وتفعيل قوانين حرية المعلومات، وجعل خزائنهم وعمليات مشترياتهم مفتوحة مع بناء فعاليات المراجعة المستقلة ورعاية الإصلاحات الخاصة بأنظمة العدالة».

أعدت منظمة المراجعة الدولية **the World Audia Organization** قائمة لعام (٢٠١٠م) تتضمن تصنيفاً للدول والبلدان، فيما يتعلق بالأسس والقواعد التي تستخدمها لقياس الفساد، وتصنيف الديمقراطية.

تستمر مثل هذه الدراسة والتقارير في الإنذار والتنبيه من عواقب تنامي درجات السياسات غير المستقرة في بعض الدول العربية، مع تنامي درجات الغضب والإحباط التي ركزت في الفساد والرشى الحكومية، وتأثير بلايين العملات النقدية، التي يتم سحبها من الموارد، التي كان ينبغي أن تنفق في الرفاهية والمصلحة العامة. وعندما نواصل النظر في بعض الدول العربية فإننا نرى نوبات الغضب ورياح التغيير تميل نحو العدوانية، وهي تستمر في التنامي، وتحدي الأنظمة الحالية، والأبنية السياسية الراهنة. ويُعد النفط والسياسات والأموال من العناصر التي تشارك التقلب بسرعة في الدول العربية المعنية. ويبدو أن الرأي العام الغربي يميل إلى تجاهل إلقاء اللوم على الحكومات والمشاركة في تلك التعاملات، على الرغم من أن أيديهم تتعامل في الخفاء في عقود خاصة بالأسلحة والتموينات العسكرية، وأنواع التصدير والاستيراد المختلفة، والتعويضات عن طريق ترتيبات معينة، مع تفضيل خاص لأولئك الذين يتمتعون بالسلطة لمنح الموافقة. ويتم تحويل التعاملات النقدية العاجلة ونقلها عبر العمليات البنكية،

التي ترتبط بوسائل الإعلام الإلكترونية، مع ملكيات مخفية أو مغطاة. الفساد يمكن أن يكون صغيراً تافهاً، أو كبيراً هائلاً، ولكن السلب والاختلاس يكمن في الصفقة نفسها.

من المدهش أن الفساد السياسي، والمنظم له كثير من العواقب الضارة، التي تقاس بعدم كفاءة الحكومات، وقلة فاعليتها، كما أن الاختيار غير المنطقي يؤدي إلى اختلاسات كبيرة، والتأثير الكلي لذلك يؤدي إلى تقليل شأن الحكومات المعنية. فالفساد يمنع الكفاءة، ويوهن الاستقرار، والصدقية التي ينبغي أن تتحلّى بها الوكالات المعنية، إضافة إلى بعض رسائل خاطئة لعامة الشعب. وليست هذه قضية هامشية، إذ إن ذلك يثير عامة الشعب، ويؤدي لاحقاً إلى عزل الجماهير عن «سادتها»، وحينها تنتج المعادلة ما نراه حول العالم، وما نراه بوجه خاص في دول عربية معينة، حيث يتم الانتصار على الحرية والديمقراطية بالفساد والرشى. وقد نشرت منظمة الشفافية العالمية Transparency International، منذ عام (١٩٩٥م) مؤشر إدراك الفساد (Corruption Perception Index)، الذي يصنف البلدان سنوياً عن طريق

مستوياتها المرئية للفساد، التي تحددها تقويمات الخبراء، واستطلاعات الرأي». هذا المؤشر يعرف الفساد بأنه: «سوء استغلال السلطات العامة لجني فوائد خاصة». ومنذ عام (٢٠١٠م) صنّف المؤشر (١٧٨) بلداً بواسطة مقياس يصل إلى النقطة (١٠) «نظيف جداً»، وينخفض إلى درجة (صفر) «درجة فساد عالمية». ويجب أن نتذكر أن البلدان التي تكون أقل درجة على الميزان هي التي تقع فريسة لآثار الرشى ومستويات الفساد المرتبطة بذلك.

ساندت الدراسات القياسية التي أجريت في السنوات الأخيرة الإحصائيات التي تبين أن الفساد والرشى وممارسات أخرى، ليست محصورة في العالم العربي، ولكن حسبما أورده مؤشر إدراك الفساد (CPI) قبل ثلاث سنوات مضت، فإن العالم العربي نال معدلاً ضعيفاً، وأن بلداً عربياً واحداً هو دولة قطر، تم تصنيفه بين أفضل ثلاثين دولة من مجموعة (١٨٠) دولة تمت دراستها وإدراجها. وجميع مؤشرات البنك الدولي لديها مقياس للآثار والتفاعلات التي يحدثها الفساد، وقد أدرجت على أنها المسؤولية القانونية، والاستقرار السياسي،

وفعالية الحكومة، وجودة القوانين الرقابية، وسيادة القانون، ومكافحة الفساد. وتصبح تلك القضايا المحددة نشيطة بشكل ملحوظ، في حدود كيفية استجابة مواطني الدول، وتفاعلهم مع حكوماتهم، ولقد شاهدنا ذلك في مصر في العام الماضي. وشهدنا نوبات وعواصف الغضب الحقيقي وثورة الجماهير الغفيرة.

الفساد والرشوة في الحكومات يعدان من الأمراض التي تشكل جزءاً من الظواهر السياسية، التي ربما تحدد على أنها من المشاكل الاجتماعية. وقد جأر العرب بالشكوى بشكل مفتوح من تلك المشاكل، وأنها قد أدت إلى إنشاء المنظمات الرقابية على الفساد.

إن التأثير الذي أحدثته التغيرات في العالم العربي يبدو مدفوعاً بانعدام الشفافية لدى الحكومات، وبالأثار السلبية والمدمرة للاقتصاديات الممارسة، وبالاحتجاجات المطالبة بالحرية، وبالأجندة الاجتماعية، التي تكون في حراك مستمر. وعليه فإن الحاجة إلى جودة الحكم وشفافيته يعد جزءاً من المعادلة الوليدة. وبالتأكيد أن ما يحدث في العالم العربي

يمثل صورة مقطعية لما يحدث في أماكن أخرى من العالم. إن الصرخة العالية التي أطلقتها الشعوب حول الفساد، والحصانة التي يتمتع بها المفسدون والاستقرار الاقتصادي، أحدثت هزات قوية متلاحقة حول العالم في عام (٢٠١١م). وانتشرت الاحتجاجات والمظاهرات في كثير من البلدان بشكل سريع؛ من أجل توحيد الناس من طوائف المجتمع كافة. وقد تتشعب خلفياتهم ولكن رسالتهم واحدة: المطالبة بالمزيد من الشفافية والمسؤولية من قادتنا.

وعودة إلى (مؤشر إدراك الفساد) فقد أظهرت نتائجه لعام (٢٠١١م) أن الإحباط العام وخيبة الآمال يبدوان متجذرين لدى الشعوب، وأنه لا يوجد إقليم، أو بلد في العالم، محصن ضد الأضرار التي يلحقها الفساد، وقد سجلت الغالبية العظمى من البلدان والأقاليم والمقاطعات البالغ عددها (١٨٣) بلداً، أدنى من ٥ درجات على مقياس المؤشر.

ولذلك يقول هوجيتي لابلتي Huguette Labelle رئيس منظمة الشفافية العالمية): «رأينا هذا العام الفساد على شعارات المحتجين، سواء كانوا أغنياء، أو فقراء. وسواء كانوا

في أوروبا التي ضربتها أزمة الديون المالية، أو في العالم العربي حيث بدأت حقبة سياسية جديدة، فإن على القادة أن يهتموا بالمطالب التي تدعو إلى إنشاء حكومات أفضل». وهكذا، تستمر مثل هذه الدراسات والتقارير في الإنذار والتنبيه من عواقب السياسات غير المستقرة في بعض الدول العربية، مع تنامي درجات الغضب والإحباط، التي تركزت في الفساد والرشى الحكومية، وتأثير بلايين العملات النقدية التي يتم سحبها من الموارد، وهو ما أدى إلى ظاهرة الغضب الشعبي العام، الذي أطاح بعدد من الحكومات العربية ولا يزال يهدد بعضها الآخر.

(٣)

البطالة

أ.د. شارل سان برو *

ما يُميّز الثورات التي اندلعت في بعض البلدان العربية، أثناء عام ٢٠١١، هو التشابك الوثيق بين الأزمات السياسية والمعنوية والاقتصادية والاجتماعية. فتحليل طبيعة هذه الثورات يؤدي إلى عدم الاكتفاء بتفسير يعتمد على عامل مؤثر واحد، إذ إن الظروف كانت مختلفة جداً من بلد إلى آخر؛ ففي بعض البلدان، ليبيا وسورية - مثلاً - كان العامل الذي لعب الدور الحاسم هو سوء ممارسة الحكم؛ وجور الأنظمة السياسية

* دكتوراه في العلوم السياسية وإدارة الأبحاث القانونية، مدير المرصد الفرنسي للدراسات الجيوسياسية في باريس، أستاذ الدراسات الإسلامية والعربية في كلية القانون، باريس ديكارت وعدد من الجامعات الفرنسية والدولية. نشر ما يقارب الثلاثين كتاباً، وترجم بعضها إلى اللغات العربية والإنجليزية والإسبانية. منها: (سياسة فرنسا العربية، ٢٠٠٧ م)، (الإسلام: مستقبل السلفية بين الثورة والتغريب، ٢٠٠٨ م)، (رهان حوار الحضارات، ٢٠١٠ م)، وغيرها. (فرنسا).

جوراً لا يُطاق. وكنتيجة للأزمة السياسية كان للأزمة المعنوية دورها أيضاً؛ لأنّ شعوب تلك الدول المعنيّة وجدوا أنفسهم تائهين بلا مرجعية، وبلا مشروع مستقبلي كبير، وبلا تصوّرات أو أهداف مثالية تجمعهم، ولذلك نجحت الحركات التي تتخذ من الإسلام مرجعاً؛ لأنّ الدين يظهر في أعين أغلبية السكّان هو المعتقد الوحيد الموثوق فيه.

لكن كان العامل الأساسي في الثورات، في كثير من البلدان، هو الانفجار السكاني وزادت بالطبع من حدّته وأثره السيئ المشاكل الاجتماعية الاقتصادية في إطار عولمة مفترسة مَوسومة بالأزمة المالية الاقتصادية، التي تعيشها البلدان الغربية منذ عام ٢٠٠٨، لذا لا تزال القضية الاجتماعية في العالم العربي ضمن القضايا الكبرى التي تحتاج إلى أجوبة تُلائم التحديات المستجدة.

المسألة الديموغرافية :

أصبح واضحاً أنّ المسألة الديموغرافية لها هنا أهمية خطيرة، إذ إنّ العنصر الديموغرافي ركن أساسي في حياة المجتمعات، أمّا بخصوص العالم العربي فمما يلفت الانتباه أنّ هذه المجموعة من البلدان قد مرّت بتطوّرات تفسّر جزئياً

اضطراباتٍ نهايةِ العقدِ الأوّل من عام ٢٠٠٠، فمنذ سنوات الخمسينات، وفي ظرف نصف قرن من الزمن، زاد عدد سكان البلدان العربية زيادة كبيرة، وأقصد بالبلدان العربية الثنتين والعشرين دولة^(١) الأعضاء في جامعة الدول العربية، الممتدة من المحيط الأطلسي إلى الخليج العربي، ثم إن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (PNUD) من خلال تقرير التنمية الإنسانية العربية عام ٢٠٠٩م يُخبر، بناءً على تقديرات قدرتها الأمم المتحدة، أنّ عدد سكان البلدان العربية سيبلغ تقريباً ٣٨٥ مليون نسمة في حدود عام ٢٠١٥م، مقابل ١٧٠ مليوناً في عام ١٩٨٠^(٢). مجموع المنطقة التي تضم إفريقيا الشمالية (أي: المغرب العربي) والمشرق لا تزال محتفظة

(١) الجزائر، المملكة العربية السعودية، البحرين، جزر القمر، جيبوتي، مصر، الإمارات العربية المتحدة، العراق، الأردن، الكويت، لبنان، ليبيا، المغرب، موريتانيا، عمان، فلسطين، قطر، الصومال، السودان، سورية (سوريا)، تونس، واليمن. إذن هذا البحث لا يتناول إيران ولا تركيا ولا إسرائيل برغم أن هذه الدول تضم أقلّيات عربية ذات شأن (مثل: الأحواز) في إيران ومنطقة الإسكندرونه في تركيا والفلسطينيين داخل فلسطين المحتلة).

(٢) تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام ٢٠٠٩، من إصدارات الـ (PNUD/UNDP)، بالفرنسية والانجليزية والعربية، الرقم الدولي المعياري للكتاب (ردمك): ٩٧٨-٩٢-١-٠٥٤٤٧٧-١. الموقع:

بنسبة نموّ ديموغرافي كبيرة، تفوق ٢٪ في السنة، أي: أكبر من نسب المناطق النامية الأخرى المراوحة بين ٧,٠٪ و ٦,١٪. إنّ مصر التي هي أكثر البلدان العربية سكانيًا كانت في عام ٢٠١١ تحوي أكثر من ٨١ مليون نسمة، يعيشون على مساحة مليون كيلومتر مربع، لكن الأرض الزراعية فيها أصغر من بلد سويسرا (وهي عبارة عن شكل شريط عرضه عشرة كيلومترات على مقربة من النهر ويمتد هذا الشريط ألف كيلومتر، أي: من القاهرة إلى سدّ أسوان). فمنذ عام ١٩٨١ تضاعف عدد السكان، ولا يُستبعد أن يتضاعف مرّة أخرى في حدود سنة ٢٠٥٠م.

الحالة مشابهة لما في الجزائر، حيث صار عدد السكان فيها ثلاثة أضعاف ما كان حين الحصول على الاستقلال، ومشابهة أيضاً لما في اليمن حيث يبلغ معدّل النموّ الديموغرافي ٥,٣٪ في السنة، وكذلك هو الحال في أكثر البلدان العربية الأخرى، فهذه الأرقام تُفسّر كون هؤلاء السكان شبّاناً بنسبة كبيرة جداً. فمثلاً ٣٠٪ من المصريين لا يتجاوز عمرهم ١٥ سنة، وفي تونس ٤٢٪ من السكان العشرة الملايين لم يبلغوا ٢٥ سنة من العمر. إنّ معدّل الأعمار في البلدان العربية يساوي ٢٢ سنة، وبالتالي

عدد كبير من الشباب يُقبل كلَّ عام على سوقٍ للعمل غير كافية لاستيعابهم (كما هو حال مصر وتونس)، أو سوقٍ شبه منعدمة (كما هو الحال في الجزائر)، فـيترتب على ذلك نسَبٌ مذهلة لبطالة الشباب (وهم الذين أعمارهم بين ١٦ و ٢٩ سنة). فعلى سبيل المثال حسب منظمة العمل العربية، فإنَّ نسبة بطالة الشباب أثناء ٢٠٠٥/٢٠٠٦ بلغت ٤٦٪ في الجزائر، وفي عام ٢٠١٠ وعلى مستوى العالم العربي، فإن السكان البالغين من العمر أقلَّ من ٣٠ سنة كانوا في حالة بطالة، وغالبية الشباب العرب الخمسة عشر مليوناً، الذين يعانون البطالة يحملون مؤهلات وظيفية، علماً أنَّ ٣٠٪ إلى ٤٠٪ من الشباب تابعوا دراسات جامعية، إذن الدبلوم الذي كان الحصول عليه يساوي النجاح والارتقاء المهني لم يعدَّ سبباً كافياً لحصول ذلك، فمن السهل إذن تصوُّر إحساسات التضايق والحرمان وروح التمرد، التي قد تروج مثلاً بين الشباب الجزائري أو المصري أو التونسي، الذي ليس له آفاق مستقبلية.

فلا غرو إذن أنَّ انفجرت الثورة التونسية من انتحار رجل عاطل عن العمل في منطقة محرومة يوم ١٧ ديسمبر ٢٠١٠، حتى قيل إن الثورة هذه كانت ثورة التونسيين العاطلين.

مشكلة البطالة :

إنّ المزيج المتفجّر المكوّن من تزايدٍ سريعٍ لعدد السكان من جهة، أزمة مالية واقتصادية عظيمة منذ عام ٢٠٠٨ من جهة أخرى، قد أحدثت مشكلات اجتماعية اقتصادية متّسعة، ومنها بالخصوص زيادة البطالة في كثير من البلدان العربية. فحسب تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام ٢٠٠٩م، الصادر من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (PNUD)^(١) فإنّ المعدّل الشامل للبطالة في البلدان العربية كان بين عامي ٢٠٠٥ و٢٠٠٦ يساوي ٤،١٤٪، مقابل ٣،٦٪ في العالم بأجمعه، وباستثناء بعض الإمارات في الخليج العربي الغنية بالنفط والقليلة سكّاناً، فإنّ كلّ البلدان العربية معنيّة بهذه الظاهرة، إلاّ أن بعض البلدان تأثرت أكثر من غيرها، مثل مصر وتونس والجزائر واليمن وموريتانيا والدول التي سادت فيها الفوضى والحروب الأهلية كالصومال والعراق.

منظمة العمل الدولية ترى أن المنطقة العربية مرّت بنموّ اقتصاديٍّ جيّد، لكنها تلاحظ أنّ أكثر هذه البلدان لم تحسن التهيؤ لعواقب زيادة هائلة في عدد السكان، ما أدّى إلى زيادة

(١) المرجع نفسه

المزاحمة في سوق العمل، فيجب خلق ٥١ مليون وظيفة في ظرف زمني يمتد من الآن إلى عام ٢٠٢٠؛ من أجل تلبية الطلب المتصاعد من الشباب العربي على العمل، وهذا يعني أن نسبة النمو التي وصل إليها العالم العربي بين ١٩٨٠ و ٢٠٠٤ التي هي بمعدل ٤, ٦٪ غير كافية في مقابل النمو السكاني المتزايد.

هناك أسباب متعددة وراء مشكلة البطالة في العالم العربي. فمن هذه الأسباب أن التعليم والتكوين المهني كثيراً ما يكونان غير ملائمين للاحتياجات، ومن الأسباب أيضاً أن النزوح الريفي وتضخم المدن غير مضبوط جيداً، في دول لم يكن لها صناعات أو خدمات تكفي لتشغيل النازحين إلى المدن، ومن ذلك أيضاً إنقاص الوظائف في القطاع العام الذي كثيراً ما يُطالب به صندوق النقد الدولي القائم أحياناً بدور من يضرم النار لا من يطفئها، وهو إنقاص لم يعوّضه القطاع الخاص الذي لم ينم إلا قليلاً جداً.

إلى هذه العوامل الرئيسة انضمت الآثار الاجتماعية للأزمة المالية والاقتصادية العالمية التي جاءت نتاجها السلبية تزيد من حدة سلبية آثار العولمة.

إن الأزمة لم تُخطئ حتى البلدان ذات الاقتصاد المعتمد

على دخل البترول أو الغاز، كالجزائر وليبيا وسوريا، وذلك بسبب التبذير المنتشر، والنهب على مستوى الدولة، لكن البلدان المتضررة من الأزمة أكثر هي تلك التي لا تمتلك موارد من الطاقة. وهنا يجب التنبيه إلى أن العولمة، التي كثيراً ما قيل فيها أنها ستأتي بالنعف، قد أدت إلى إفلاس مناطق بأكملها، حيث أتاحت للمنتجات الصينية والهندية ذات الكلفة المنخفضة أن تنافس منتجات البلدان المغربية ومصر، في صناعة النسيج والقطن مثلاً. ففي تونس ومع أن مناطقها الساحلية حققت نجاحاً نسبياً، بسبب استفادتها من السياحة وازدهار اقتصادي ناجم عن استثمارات أجنبية بشروط ملائمة، إلا أن مناطقها الداخلية صارت أكثر فقراً كلما توقفت المناجم ومصانع النسيج عن العمل واحدة تلو الأخرى، فالبطالة في هذه المناطق تجاوزت نسبة ٣٥٪. ويحسن هنا التنبيه إلى أن أكثر البلدان، وخصوصاً مصر وتونس، قد اتخذت قرارات ذات طابع ليبرالي إلى أقصى حد، أفضت إلى كوارث اقتصادية، أمّا مصر فقد كانت فيها سياسة الانفتاح الاقتصادي للرئيس السادات، ويعني ذلك أنها انتقلت إلى اقتصاد ليبرالي همجي أدى إلى فوارق اجتماعية

لم تَزَلْ تتَّسع، كما أدَّى إلى ظهور طبقة جديدة من المستغلِّين يستطيعون العيش بالرشوة المتفشية. أمَّا تونس فتوجد فيها هذه الصورة لكن بقدر أقل، إذ إنَّ الاقتصاد الليبرالي لم يستفد منه إلاَّ أشخاص قليلون، لهم علاقة وثيقة بالحكم. قد نثني على تونس ومصر لتحقيقهما معدّل نموِّ اقتصادي جيِّداً يراوح بين ٦ و ٧٪، لكن كان ذلك في معظمه مُصطنعاً؛ لأنَّه لم يترتب على ذلك إنشاء اقتصاد حقيقي، ولا تحسين ملموس للظروف المعيشية. والحقيقة أن المستفيدين من هذا النموِّ، هم مجموعة صغيرة من المتاجرين، وأحياناً من المرتشين، أمَّا الشعب فكانت حالته تتدهور أكثر فأكثر، خصوصاً بسبب التدابير التقشّفية المُفرطة التي فرضها صندوق النقد الدولي، وقد كان الأجدر بنا أن نتخوَّف من حديث دومينيك ستروسكان، عندما هنا النظامين التونسي والمصري على اهتمامهما بتطبيق تعليمات صندوق النقد الدولي، وقد كانت بمثابة أوامر شرطيِّ الرأسمالية المُعوّمة.

لِنَكُنْ صُرحاء، ما ثار ناسٌ إلاَّ لأجل هذه الظروف المعيشية المتزايدة في الصعوبة، أي: بسبب زيادة البطالة وغلاء الأسعار المستمر وتخلّي الدولة عن القيام بواجبها. كانت

ثورتهم على أنظمة فاسدة وغاشة وعاجزة، لم تقم بواجبها لخدمة المواطن.

وعلى كل حال، فمهما أظهرت الثورات مدى الأزمة الاجتماعية الناتجة عن البطالة فإنها لم تأتِ بحلٍّ، فأكثر المشاكل الاقتصادية البنيوية ستبقى مطروحة في معظم البلدان المعنية، بل يُلاحظ أن الثورات سببت تقهقراً في الوضع الاقتصادي في كلٍّ من مصر وتونس، حيث زاد عدد العاطلين من ٥٠٠,٠٠٠ قبل الأحداث إلى أكثر من ٨٠٠,٠٠٠ في نهاية عام ٢٠١١.

إنّ المجلس الإداري لمكتب العمل الدولي (BIT)^(١) الذي يُمثّل الأمانة الدائمة لمنظمة العمل الدولية^(٢) (OIT)^(٣) قد عقد يوم ٢١ مارس ٢٠١١ دورة خاصّة للبحث في الوسائل التي تضمن مستقبلاً أكثر عدلاً في العالم العربي، مستقبلاً يجمع بين احترام حقوق العمل الأساسية والتوظيف والحماية الاجتماعية كأساس لتنمية مستدامة، وحسب مكتب العمل

(١) يقال له (ILO) بالانجليزية أي (International Labour Office)
(2) www.ilo.org

(٣) يقال لها (ILO) بالانجليزية أي (International Labour Organization)

الدولي فإنّ بطالة الشباب في العالم العربي تدرج ضمن مشكلة أوسع تتميز بأسواق عمل ضعيفة. فلا شكّ أنّ توفير فرص عمل هي من الأوليات التي تواجه حكومات البلدان العربية، لاسيّما تلك التي أصابها الأزمة أكثر كمصر وتونس، إلاّ أنّ الواقعية تفرض الاعتراف بعدم كفاية التدابير المقترحة التي من بينها تكوين مهنيّ موجه أكثر نحو احتياجات أرباب العمل والمُنشآت؛ لأنّ هذه التدابير لا تُمثّل حلاً إذا لم تكن مصحوبة بعمليّة تنمية حقيقية، وتنويع مناشط القطاع الخاصّ التي تنشأ عنها فرص عمل جديدة.

الحلّ يكمن أولاً في اتخاذ قرارات إستراتيجية صائبة وملائمة، من أجل تنمية مستدامة، تجمع بين تقوية الاقتصاد الواقعي والتقدّم الاجتماعي. وفي هذا الصدد فإنّ قضية المغرب تُشكّل نموذجاً مستحسنًا لمحاولة بناء اقتصاد أكثر تنوعاً، إذ إنه يشمل السياحة، وصيد السمك، والفلاحة، والصناعة الزراعية الغذائية، وصناعة النسيج والجلود، وشبكة من الصناعات (في مجال السيارات والطائرات والصيدلة)، مع اهتمام بالمجالات أو المتقدّمة، كما هو الحال مع تطوير الطاقات الجديدة (الشمسية منها والريحية). إضافةً إلى

ذلك، يُلاحَظ الدفع الذي قام به الملك محمد السادس لمصلحة مشاريع تنموية كبيرة، سواء بخصوص طنجة المتوسط (Tanger Med) الذي صار هو الميناء الأساس لكل البحر المتوسط، مع كونه أحد المشروعات التنموية الأكثر حداثة على الصعيد العالمي فيما يتعلق بالطاقات المتجددة^(١)، فيجب إذن أن يكون للإرادة السياسية ولِدورِ الدولة أهميّةً كبرى.

إيجاد الحلول للتحديات الجديدة:

بالتأكيد ليست العولمة امتداداً لنظام نافع وكفيل بأن يضمن الازدهار لجميع الدنيا، بل هي إعادة تشكيل البيئة الإستراتيجية الدولية، بما فيها من قوى جديدة وقوى صاعدة وأخرى متهافئة أو راكدة، ومعنى ذلك أنّها تحديات جديدة لا بدّ من مواجهتها وإلاّ كانت العاقبة الهامشيّة والخروج من التاريخ.

ليس للعالم العربي اليوم الوزن الذي يجب أن يكون له، وكدليل على ضعفه يرى بعضهم في تركيا قدوةً، بل حامياً

(١) إدارة: (شارل سان برو) و (جان إيف دو كارا) و (فريدريك روفيلوا)، «المغرب في الانطلاق» (Le Maroc en marche)، باريس، إصدارات المركز الوطني للبحث العلمي (CNRS)، سنة ٢٠٠٩.

جديداً. ما زالت الأمة العربية ضعيفة ومتفرقة، وضعفها من تفرقها. هذه هي الحقيقة على الرغم من أن العرب يتمتعون بمزايا ومؤهلات مُحَقَّقة، فَهْمُ يشكِّلون قوَّةً تبلغ ٣٥٠ مليوناً من السكَّان، يتحدَّثون بلُغةٍ واحدة، وتجمعهم قِيَمٌ مشتركة، ويتوزَّعون على أرضٍ مترامية الأطراف تمتدُّ من الخليج العربي إلى المحيط الأطلسي، أي: عند ملتقى القارَّات الثلاث: آسيا وأوربَّا وإفريقيا، والإسلام يُمثِّلُ عاملاً قوياً للتماثُلِ والوحدة^(١).

إنَّ الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية يزيد على ٢٠٠٠ مليار دولار أمريكي. الدول العربية تضمُّ بلداناً يُتَمِّمُ بعضها اقتصادَ الآخر، فبعض البلدان العربية (من بينها المملكة العربية السعودية والعراق والإمارات الخليجية والجزائر وليبيا وغيرها) تملك ٥٨٪ من احتياطات النفط العالمية، وأكثر من ٣٠٪ من احتياطات الغاز، وكثير من هذه الدُول (كالمملكة العربية السعودية وقطر والإمارات العربية المتحدة) تمتلك

(١) شارل سان برو، (مستقبل السلفية بين الثورة والتغريب) ترجمته إلى العربية مكتبة الملك عبدالعزيز العامة بالرياض، ٢٠١١م. (Islam: l'avenir de la Tradition entre révolution et occidentalisation)، باريس-موناكو، لوروشي، ٢٠٠٨. (ملاحظة من المترجم: أقصدُ بِ (الْمُتَوَارَث) جميع ما توارثه الناس عن الأجيال الماضية من المعتقدات والأعراف والعادات والتقاليد والأفكار وأنماط العيش... الخ.

قدرات كبيرة على توظيف الأموال، فضلاً عن الآفاق الجديدة التي تُتيحها المصرفية الإسلامية، التي تزداد مع مرور الأيام نشاطاً تبيّن بوضوح قدرة الإسلام على التكيف^(١). وهناك بلدان أخرى لها إمكانات كبيرة في مجال الفلاحة (كالمغرب والسودان)، أو لها موارد بحرية (كالمغرب واليمن وعمان)، أو لها محترفون في الصناعات التقليدية وموظفون أكفاء (كما في المغرب وتونس ولبنان وسورية)، أو لها أيدي عاملة (كما في مصر). فالتكامل الاقتصادي العربي ضمن سوق مشتركة بإمكانه أن يَمْنَحَ المنطقة حيويةً جديدةً ويرفع معدّل النموّ ويخلق الملايين من فرص العمل اللازمة لتنمية العالم العربي واستقراره. كما أن التكامل الاقتصادي بين بلدان المغرب العربي وفي نطاق أوسع بين بلدان العالم العربي سيسمح بتحسين شروط التبادل الاقتصادي مع البلدان الأوروبية التي هي بمنزلة الشريك الطبيعي.

(١) شارل سان برو، «النزعة الإصلاحية المتضمنة في الإسلام» (La Tradition islamique de la réforme)، باريس، إصدارات الـ(CNRS)، ٢٠١٠، مترجم إلى العربية، القاهرة، ٢٠١٢.

(٤)

غياب الحريات المسؤولة

د. هدى بنت دليجان الدليجان *

أكرم الله تعالى الإنسان بالعقل، ودعاه إلى التفكير في الكون والحياة والخلق، والنظر في عواقب الأمور، وتعلم كيفية مجريات الأمور، والعبرة من قصص الماضين، والتنبيه بالمستقبل، والاستعداد لكل ما يواجهه الإنسان في الحياة

* أستاذ مشارك في التفسير وعلوم القرآن في قسم الدراسات الإسلامية، كلية الآداب، جامعة الملك فيصل بالإحساء. عضو اللجنة الاستشارية النسائية واللجنة العلمية لملتقى القياديات في وزارة التعليم العالي، باحثة غير متفرغة في مركز الدراسات الإسلامية بكلية الدراسات الشرقية والإفريقية SOAS جامعة لندن عام ٢٠٠٨-٢٠٠٩، باحثة في هيئة حقوق الإنسان، شاركت بأكثر من ٢٠ بحثاً علمياً وعدد من المقالات العلمية. (السعودية).

بمسؤولية كاملة^(١)، وهذا هو مناط التكليف الإلهي للإنسان بأن جعله حراً طليقاً مكلفاً^(٢).

ونظراً للتغير الكبير في الدورة الحضارية العالمية وتأثيرها، فقد شكلت الثورة المعلوماتية الحديثة دوراً بارزاً في ترسيخ القيم الفاضلة، وبيان أثر ذلك في علاقة الحاكم بالمحكوم بطريقة مختلفة. من أجل ذلك تُعد الحكومات والأنظمة السياسية محفزاً وباعثاً كبيراً في بناء الرؤية الإستراتيجية للتعامل بين القيادة والشعب، وتنفيذ الآليات المناسبة لتحقيق الكرامة للمواطنين والمقيمين واحترام حرياتهم.

والحريات المسؤولة كانت دوماً وعلى مر التاريخ البشري المعاصر دافعاً من الدوافع الدينية التي استقرت في الفطرة البشرية، وحاجة من الحاجات الإنسانية الكريمة، «ذلك أن الإسلام يسعى لضمان حرية الناس وإخلاص عبوديتهم لله»^(٣).

لقد كانت القيم الكريمة التي جاءت بها الرسالة الخاتمة حول حرية الإنسان وكرامته، والثورة ضد ما يتعارض معها، أو

(١) انظر: الشيخ قريب الله، حسن الشيخ الفاتح، الحريات الأساسية للمواطنين، ص ٣١.

(٢) انظر: ابن كثير، أبو الفداء إسماعيل بن عمر، تفسير القرآن العظيم، (٧٥/٤)، والسعدي، عبد الرحمن بن ناصر، تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان، ص ٣٧٤.

(٣) الغنوشي، الشيخ راشد، الحريات العامة في الدولة الإسلامية، ٦٧.

يقلل منها، أو يُحقرها، سبباً في أن يكون مفهوم الحرية والكرامة لدى المسلمين حياً في النفوس، وراسخاً في الأذهان، لا يحتاج إلى شرح أو توضيح. وقد شهدت المجتمعات العربية التي هبت عليها رياح الربيع العربي تأكيداً لهذا المعنى، حيث ثارت شعوبها وانتفضت ضد حرياتنا الدينية المسلوقة، وانطلقت تنادي بحقوقها المشروعة في الحياة بهويتها الحقيقية التي حاولت حكومات تلك الدول تمييعها أو تغييبها.

وفي هذه المقالة البحثية عرض لأهم تلك الحريات المسلوقة، التي كانت سبباً في ظهور الربيع العربي.

حرية ممارسة الشعائر التعبدية :

تنقسم الشعائر التعبدية إلى: شعائر يومية كالصلاة، وشعائر سنوية كالصيام والزكاة والحج. ويمكن الحديث فيما يلي عن شعيرة الصلاة؛ لأنها من أعظم أركان الإسلام التي شهدت تغييباً ممنهجاً في المجتمعات التي شهدت الثورات العربية، وهو ما يعد أيضاً تغييباً للحريات المسؤولة التي هي حق للفرد والمجتمع.

فقد قرر الإسلام حرية المسلم في تأدية الصلاة جماعة في المسجد، ورغب في ذلك بالدرجات العلى، ورهب من مخالفة

ترك الصلاة في جماعة المسجد في حق الرجال، وكفل الإسلام الحرية للمسلم في تأدية الصلاة في أي مكان. قال رسول الله ﷺ: (وجعلت لي الأرض مسجداً وطهوراً) ^(١). فانتشار المساجد في المدن والقرى، وفي الطرقات ومحطات المسافرين سواء البرية أم الجوية، والتسابق لإقامة الصلاة والمداومة عليها، والقيام بحقها، هو من سمات المجتمع المسلم، الذي يمثل قول الحق تبارك وتعالى: **يَوْمَ الَّذِينَ هُمْ عَلَى صَلَاتِهِمْ يُحَافِظُونَ** ^(٢)، وقول النبي ﷺ: (العهد الذي بيننا وبينهم الصلاة، فمن تركها فقد كفر) ^(٣).

هذا هو ما ينبغي أن يكون في البلدان العربية الإسلامية، ومن أجل هذا كان الحرمان من تأدية الصلاة جماعة في المساجد، والتضييق على المصلين من أهم أسباب الاحتقان في الدول العربية المجاورة. فقد ضيقت بعض الحكومات العربية البائدة من الحرية في تأدية الصلاة في المساجد، وحاربت إقامة هذه الشعيرة العظيمة الفاصلة، بين الإيمان والكفر، بشتى الوسائل والأساليب، فضيقت على المسلمين

(١) أخرجه البخاري، كتاب التيمم، حديث رقم ٣٢٦.

(٢) المعارج: ٣٤

(٣) أخرجه الترمذي، كتاب الإيمان، حديث رقم (٢٥٦)، وقال: حديث حسن صحيح غريب.

صغاراً وكباراً، شيوخاً وشباباً. حدث هذا في دول شعوبها مسلمة، تقرأ قول الله تعالى: **يَوْمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ مَنَعَ مَسَاجِدَ اللَّهِ أَنْ يُذْكَرَ فِيهَا اسْمُهُ وَسَعَى فِي خَرَابِهَا أُولَئِكَ مَا كَانَ لَهُمْ أَنْ يَدْخُلُوهَا إِلَّا خَائِفِينَ لَهُمْ فِي الدُّنْيَا خِزْيٌ وَلَهُمْ فِي الآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ** ض.^(١).

ومع هذا النداء الإلهي العظيم والوعيد الشديد إلا أن المسلمين في بعض الدول العربية كانوا يعاقبون على تأدية الصلاة في المساجد. ونذكر هنا تصريحاً لأحد وزراء الداخلية في الأنظمة البائدة قال فيه: «إنه سيتم تسجيل رواد المساجد ببطاقة ممغنطة، عليها صورة المصلي واسمه وعنوانه، واسم المسجد الذي يرتاده، وضرورة تسجيله في أقرب مركز شرطة، ليتمكن من تأدية الصلاة في المسجد المعين»^(٢). ولذلك أسهمت الأوامر الأمنية في مراقبة الإمام للمصلين، ليتحول إمام الصلاة من وظيفته في الدعوة إلى الله وإرشاد المصلين، وجمع جماعة المسجد على الخير والهدى وبيان الحق، ليقوم بدور المخبر والمتجسس لمراقبة المصلين، وتسجيل أنشطتهم، وتزويد الجهات الأمنية بتقارير تضيق عليهم في صلاتهم ودينهم، بحجة ترشيد

(١) البقرة: ١١٧

(٢) انظر: جريدة إيلاف التونسية (النسخة الإلكترونية) على الشبكة العنكبوتية.

ارتداد المساجد!! فكانت هذه العلاقة السيئة بين الحكومات العربية السابقة وشعوبها سبباً لمنع الحرية في تأدية الشعائر التعبدية، وسبباً من أسباب الثورة على تلك الأنظمة. من هنا يتبين سبب التفاف تلك الشعوب المضطهدة في زمن الثورة بعضها على بعض، واتفاقها على محاربة الظلم بتنظيم جموع المصلين في الميادين، والمواجهة في صور بليغة ومؤثرة كانت ترجون سائم الحرية. ولا غرابة في ذلك، فتعاليم الإسلام التي دفعت نحو كسر طوق العبودية في كل العصور، كانت قوى ناهضة وداعية لكرامة الإنسان، حيث هدفت إلى تحريره من الرق والعبودية. وكانت القوى الاجتماعية التي ثارت ضد قيد الإنسان وحبسه في قيود بوليسية ما أنزل الله بها من سلطان، هي ما ألهم الشعوب العربية الدافعية للانتفاضة، في دعوة مفتوحة لاحترام الكرامة الإنسانية، وإعادة حرية الإنسان وحقه المشروع في ممارسة شعائره الدينية.

حرية الحجاب ومشاركة المرأة:

الإسلام هو الدين الكامل الخالد، الذي أخرج الله به الإنسان من الظلمات إلى النور، ومن الضلال إلى الهدى والرشاد، وهو الذي مكن المرأة المسلمة من التعلم، والتفكير، ومواجهة الأحداث

بنفس راضية وعزيمة مؤكدة، وهو الدين الذي مكن المرأة المسلمة لتكون في دائرة الحدث والتأثير في المجتمع المسلم.

نقرأ في تاريخ صدر الإسلام أن النساء الأوائل من المؤمنات المهاجرات تعرضن للاضطهاد والتعذيب والقتل، بعد أن استجبن لأمر الله ورسوله، فاستطعن بإيمانهن العميق التخلص من ركाम الجاهلية والانطلاق في فضاء الدين الجديد. فشاركت المرأة المسلمة أباها في الهجرتين الأولى والثانية إلى الحبشة، وتعرضت لصنوف الأذى والعذاب، مثل أسماء بنت عميس، صاحبة الهجرتين، وزوجة جعفر بن أبي طالب رضي الله عنهما^(١)، وأم سلمة رضي الله عنها في حادثة هجرتها إلى المدينة النبوية^(٢).

وقد فقه المجتمع الأول طبيعة المرحلة التي تمر بها البعثة النبوية الخاتمة والرسالة الكاملة، فأصبحت المرأة المسلمة حرة مكلفة، لها من الحقوق الشرعية في العلم والعمل والنكاح والميراث والوصية وغير ذلك، ما يؤسس لمبادئ الحرية المسؤولة في المجتمع المسلم.

(١) أخرجه مسلم، كتاب فضائل الصحابة، حديث رقم (٤٥٦٥).

(٢) انظر: العسقلاني، الإصابة في أسماء الصحابة، (٨/٨).

فالمراة في الإسلام هي رمز الطهر والعفاف والحياء، وهي شرف الأسرة كلها، تخرج من بيتها مصونة محترمة، عليها علامة الحياء، وجلال الستر، ووقار الحجاب، وهي بلباسها الحجاب الشرعي تعلن للعالم كله شخصيتها المستقلة، وحريتها الكاملة بعبوديتها لمن خلقها، وأنعم عليها بهذا الدين^(١).

فالحجاب هو: «لباس شرعي سايب تستتر به المرأة المسلمة، ليمنع الرجال الأجانب من رؤية شيء من جسدها خارج بيتها»^(٢). والحجاب شعيرة ظاهرة للمرأة المسلمة، أوجبه الله تعالى في القرآن الكريم، وبين أحكامه الرسول الأمين نبينا محمد ﷺ في السنة المطهرة، ونصت النصوص الشرعية على تسميته بالخمار والجلباب الذي هو الحجاب الشرعي الساتر. وعلى الرغم من أدلة وجوب الحجاب على المرأة المسلمة، حاربت بعض الأنظمة العربية المرأة المحجبة، وجعلت من الحجاب عائقاً من تمكينها في مجالات التعليم والعمل في ميادين مختلفة في المجتمع، وظهرت مشكلة التناقض في التعامل مع المرأة المسلمة، وتقليص الفرص

(١) انظر: أبو شقة، عبد الحليم، تحرير المرأة في عصر الرسالة، (٢٥١/١).

(٢) أبو غدة، حسن عبد الغني، وآخرون، الإسلام وبناء المجتمع، ص ١٠٠.

العملية أمام المرأة بسبب الحجاب الشرعي.

وعندما حاولت بعض الحكومات العربية إعادة تشكيل المجتمع المدني، والدفع بأبنائه نحو التقدم في علومه الطبيعية والإنسانية، ابتدأت بالدعوة إلى ممارسة الإنسان لحريته الشهوانية، وتحريره من العبودية الحقبة، ليكون عبداً أسيراً لتلك الأنظمة الفاسدة، بدعوى إطلاق حرية العقل في أن يبدع ويكتشف، وكانت (ثورة العقل) التي زعمت أنها تهىء العدالة للجميع، وتحقق المساواة وتكافؤ الفرص بين الرجل والمرأة للمشاركة في تنمية المجتمع، وهي مظاهر حرصت بعض البلدان العربية على التظاهر بها شكلاً لا مضموناً.

وعلى إثر الدعوة إلى إعادة صياغة المجتمع المدني، قامت تلك الأنظمة العربية بمنهجة الاختلاط المذموم بالنساء المتبرجات في مجالات الدراسة والعمل، وظهرت صور المرأة العارية في الشوارع والإعلام، ونُشرت مواخير الدعارة في كل مكان، وتجارة الجنس الناعم، في صورة مقبولة لإهدار كرامة المرأة المسلمة، وأصبحت الفرص العليا للمرأة التي خلعت حجابها، وسارت في ركاب المدنية المزعومة والتحضر الزائف، وأصبحت المساومة على عرض المرأة المسلمة وكرامتها وحجابها شرطاً للحصول

على الفرصة الثمينة في الدراسة والعمل.
فلما بدأت المفاهيم الإسلامية في الانتشار صاحب ذلك عودة الحجاب الشرعي، وأصبحت المرأة المسلمة في بعض الدول العربية مستعدة للتضحية بمستقبلها أمام التنازل عن حجابها، ما كان سبباً في مناصرتها الثورات ضد تلك الأنظمة التي صادرت حريتها في الحجاب. فانتشر الحجاب في صفوف الفتيات والنساء المسلمات، وأصبحت المرأة المسلمة في بلدان الربيع العربي وغيرها مدركة حجم المؤامرة الكبرى التي تحيكتها الحكومات؛ استجابة لتوصيات مؤتمرات السكان والتنمية، أو باسم المشاركة في المجتمع المدني، وفُضحت توجهات تلك الأنظمة البائدة في رؤيتها المهينة للمرأة، ورأى العالم كله في التقارير الإعلامية العالمية والعربية الهجمة الشرسة عليها من خلال الأنظمة البائدة التي شهدت ثورات الربيع العربي، وهي مؤازرة انتصرت لكرامة الأمة الثائرة ضد إهانة المرأة المصونة الحرة، وبخاصة إذا علمنا أن عدداً من النساء المسلمات في تلك الأنظمة البائدة أعتصبن بطريقة وحشية من جنود تلك الأنظمة الظالمة، وهو ما أشعل لهيب الصفوف الحرة، وأسهم في زيادة الرغبة في التخلص من

تلك الأنظمة بأية وسيلة^(١).

وخرجت المرأة المسلمة بعد الربيع العربي وهي تستنشق
أنفاس الحرية وكرامة الربيع، والخلوص من أغلال الأنظمة
الفاسدة، ليكون مشهد المحجبات والمنقبات يملأ مدرجات
الجامعات، ومكاتب الشركات ووسائل الإعلام، وأثبتت المرأة
المسلمة أن حريتها الحقيقية هي في التزامها حجابها،
واستجابتها لأمر ربها الكريم، ودعوة إلى إتقانها العمل، وتلبية
مقاصدها الشريفة في خروجها من بيتها.

لقد حدثت هذه الثورات بسبب ما رآته النساء المسلمويات
لحريتهن في الحجاب مقارنة مع دول إسلامية مجاورة، أو قريبة
لمجتمعاتهن، وبخاصة في بلاد الحرمين الشريفين التي كانت
بمعزل عن تلك الثورات ومسبباتها، إذ استطاعت المرأة السعودية
أن تخرج من هذا المأزق العربي الكبير في تشجيع بمشاركتها
الحية في جميع المجالات، وهي مصونة كريمة بحجابها الشرعي
المتميز، في مجتمع أسهم نظامه التعليمي في تهيئة للدراسة

(١) انظر: ما كتبه الصحفية الأمريكية ماري كولفن مراسلة الصنداي تايمز، وهو توثيق
بالصور ومقاطع الفيديو لحوادث اغتصاب جنود النظام الليبي الهالك في ليبيا، ٢٢/٢٠١١م،
وقد قتلت هذه الصحفية الثائرة في أحداث ثورة سوريا في الهجوم
الهمجي على حصص الحرة في ٢٢/فبراير/٢٠١٢م.

المنفصلة بين البنين والبنات في مراحل التعليم العام والتعليم العالي، ومن خلال سياسة تعليمية تنص على «تقرير حق الفتاة في التعليم بما يلائم فطرتها ويعدّها لمهمتها في الحياة، على أن يتم هذا بحشمة ووقار في ضوء الشريعة الإسلامية، فإن النساء شقائق الرجال»^(١)، ومن خلال مشاركة مجتمعية تنص على ضرورة التزام المرأة الضوابط الشرعية في مجالات الحياة^(٢)، وهو ما كان محط إعجاب من غير السعوديين^(٣).

هذا عرض موجز لمظهرين مهمين من مظاهر كبت الحريات، وأثرها في ظهور الربيع العربي، ومحاولة الشعوب الثائرة المطالبة بحقوقها وحرّياتها المسؤولة والمسلوّبة التي كفلها الإسلام، وتظل أي محاولة لمنع الحرية المشروعة عن أي فرد أو شعب أو مصادرتها هي محاولة يائسة خاسرة بجميع المقاييس.

(١) انظر: الحقل، سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية، ص ٣٩.

(٢) القرار الملكي ١٢١/أ - مثلاً - نص على مشاركة المرأة السعودية في مجلس الشورى والمجالس البلدية المختلفة مع رعاية الضوابط الشرعية.

(٣) نوّهت بذلك وكالة شؤون العلاقات العامة في وزارة الخارجية الأميركية السفيرة كارين هيوز بما حقّته الفتاة السعودية في مجالات التنمية كافة، وتميزها وتفردّها في المجالات العلمية والثقافية والإبداعية مع تمتعها بالحرية الكاملة والحجاب الكامل، وقالت في لقاء مفتوح مع أكثر من ٥٠٠ طالبة من طالبات كلية دار الحكمة للبنات في جدة: «إن المرأة السعودية تحتل مكانة بارزة في مجتمعها من خلال دورها المهم والفاعل في التنمية، إذ تتبوأ مراكز قيادية في التعليم والطب والتدريب والجامعات والمؤسسات المجتمعية، إضافة إلى دورها الإنساني من خلال إسهاماتها في عدة جمعيات إنسانية.

(٥)

التنظيمات السياسية وإرهابات الثورة

د. مسفر بن عبدالله البشر *

مقدمة :

القراءة السياسية للمجتمعات العربية التي شهدت الثورات الشعبية تشير بوضوح إلى اختلال العلاقة بين التنظيمات السياسية التي كانت تنشط في مجتمعاتها والنظم السياسية التي كانت تحكمها. وأسباب هذا الاختلال يُعزى - في جانب كبير منه - إلى استبداد تلك النظم السياسية وقوة أجهزتها الأمنية التي كانت تعكس الولاء للنظم أكثر من ولائها للمجتمع والشعب.

* دكتوراه الإعلام في جامعة أوكلاهوما بالولايات المتحدة، عضو هيئة التدريس في قسم الإعلام بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض. عمل رئيساً لقسم الإعلام في الجامعة، ثم وكيلاً للدراسات العليا والبحث العلمي في كلية الدعوة والإعلام، شارك في رئاسة وعضوية عدد من المؤتمرات المحلية والدولية، أعيرت خدماته من الجامعة للعمل مديراً تنفيذياً لجائزة الأمير نايف بن عبدالعزيز آل سعود العالمية للسنة النبوية والدراسات الإسلامية المعاصرة. (السعودية).

وعلى الرغم من شعارات الديمقراطية والتعددية وتداول السلطة، وحرية إنشاء الأحزاب والمشاركة السياسية، إلا أن تلك النظم سرعان ما تتخلى عن تلك الشعارات، وتمنع المشاركة السياسية إن هي وصلت إلى المستوى الذي يمثل قلقاً لتلك النظم، وفي سنوات الرضا التي تتعايش فيها التنظيمات السياسية مع الحكومات، فإن الأخيرة لا تسمح لهم إلا بالوصول إلى عدد محدود من المقاعد في البرلمان لا يستطيعون أن يُحدثوا بها أي أثر في الحياة السياسية.

هذا الاختلال في العلاقة بين التنظيمات السياسية والحكومات العربية انعكس بشكل أو بآخر على مشاركة تلك التنظيمات السياسية في الثورات الشعبية، وهو ما تحاول هذه الورقة مناقشته في ضوء المحاور الأربعة التالية:

- توتر العلاقة بين التنظيمات السياسية والحكومات.
- بذور القابلية للثورة.
- تأجيج الثورة.
- تأثيرات ما بعد الثورة.

توتر العلاقة بين التنظيمات السياسية والحكومات:

على مدى العقود الثلاثة الماضية، كانت العلاقة بين

التنظيمات السياسية والحكومات في الدول التي شهدت مجتمعاتها ثورات شعبية (تونس، مصر، وليبيا، واليمن، وسوريا) تسير في مؤشر بياني متصاعد نحو التوجس والخوف من تأثير تلك التنظيمات على أنظمة الحكم. لم يكن أمام حكومات تلك الدول إلا تضيق الخناق على نشاط الجماعات السياسية، وقياداتها، ومشروعاتها الفكرية والمجتمعية.

ففي تونس كانت الحكومة صارمة في الولاء للعلمانية ومطاردة نشاط الجماعة الإسلامية، وسجن قاداتها، واضطرار بعضهم للعيش خارج البلاد ليمارسوا توجهاتهم للداخل من الخارج.

وفي مصر كانت جماعة الإخوان المسلمين (وهي أكبر تنظيم سياسي في الدول التي شهدت الثورات الشعبية) تُغير من سياساتها وفق ما تمليه ظروف المراحل التي مرت بها، ومع ذلك لم يأمن قاداتها ومشروعاتهم السياسية من الملاحقة والسجن والتضييق على برامجهم التي كانت تنتشر بشكل مذهل في كل محافظات مصر.

أما في ليبيا فأول تشكيل لتنظيم سياسي معارض كان تابعاً لجماعة الإخوان المسلمين أيضاً في عام ١٩٦٧م، عبر تواصل

دائم ومستمر بين الطلاب الليبيين الذين كانوا يدرسون في مصر وأساتذة الجامعات في ليبيا. ثم علمت السلطات الليبية بهذا الحراك السياسي فحظرتها وأودعت أعضائها السجن. وحتى عندما نشط بعضهم في العمل السري تم القبض على بعضهم عام ١٩٩٨ م، وفرّ البعض الآخر إلى خارج ليبيا وتفرقوا في دول عديدة.

وفي اليمن نشط حزب التجمع اليمني للإصلاح، وبخاصة في السنوات القليلة التي سبقت الثورة، لكن النظام الحاكم كان يماطل كثيراً في عودته السياسية بالتمكين لهم في المسرح السياسي، بل كان يقسو كثيراً على قياداتهم للحد من نشاطهم وتأثيرهم. وقد كانوا - في الجملة - أحسن حالاً من نظرائهم في تونس ومصر بسبب عدد من المعطيات الاجتماعية، أهمها: القبيلية والعشائرية التي كانت تمثل سندا لهم يمنع الحكومات من اتخاذ سياسات قمعية تجاههم.

هذا بالنسبة للتنظيمات ذات التوجه الإسلامي، أما الجماعات والأحزاب السياسية الليبرالية أو القومية أو الناصرية فلم تكن تمثل في حقيقتها إلا واجهات لامتناهات غضب النخب السياسية. فقد سُمح لتنظيمات هذا التيار

بتشكيل الأحزاب والجماعات السياسية، وانطلقت في برامجها الحزبية ترفع شعارات الديمقراطية السياسية، وتداول السلطة، والحريات بأنواعها، وتزاحم الأحزاب الكبرى التي تنتمي لها النظم السياسية في الانتخابات الرئاسية، والبرلمان، والنقابات، وغيرها، لكنها في النهاية لا تُمكن مما تُريد، لهيمنة الأحزاب الحاكمة على مفاصل الحكم وفرضها بطرق شرعية وغير شرعية لأعضاء ينتمون إلى الحكومة وحزبها، تنتهي في نهايتها إلى تحقيق ما يريده الرئيس والمؤيدون له.

وفي كل الأحوال، فإن التنظيمات السياسية على اختلاف توجهاتها كانت أحوالها تتغير بين مد وجزر طيلة العقود الثلاثة الماضية، لكن محصلة ذلك كله هو: أنها تتمدد إلى حدود معينة، ثم تتكمش فتعود إلى نقطة الصفر التي بدأت منها، دون أن تحدث أثراً ملموساً في الواقع يتناسب مع توجهاتها وأهدافها.

بذور القابلية للثورة :

إزاء هذا الوضع، حاولت التنظيمات السياسية أن تتوجه بنشاطها إلى القاعدة المجتمعية لتُحدث الأثر الذي ترجوه، وهو أثر يبدأ من تغيير البنية الاجتماعية ليتصاعد بشكل شمولي ومكثف في كل الاتجاهات ليصل إلى رأس الهرم في النظام

السياسي. وهي استراتيجية طبقتها التنظيمات السياسية على اختلاف توجهاتها الفكرية ومنطلقاتها السياسية. فالاتجاه الإسلامي الذي كان عنواناً لنشاط الجماعات السياسية - في تونس ومصر واليمن على وجه التحديد - حاول التركيز على إحياء القيم الإسلامية لدى الشعوب، من خلال الهيمنة على النقابات ومؤسسات المجتمع المدني، وحلّ (البعث الإسلامي) محلّ المواجهة المسلحة مع الحكومات، وتكونت ملامح هذه الاستراتيجية بهدوء، بعيداً عن الصراع مع الأنظمة أو الاقتتال والاحتراب. استطاعت هذه التنظيمات أن تخترق هيئات الدولة ونقاباتها ومنظماتها الاجتماعية، مع التركيز على الطبقة المتوسطة التي تمثل الأكثرية بالنسبة لعدد السكان.

ومع مرور الوقت اكتسب الاتجاه الإسلامي شعبية واضحة، وهيمن على كثير من المؤسسات الاجتماعية المؤثرة عن طريق القانون، الذي كان يسمح للجميع بالدخول في الانتخابات، وبخاصة النقابات ذات التأثير الكبير في أوساط المجتمع، مثل نقابات الأطباء، والمهندسين، والمحامين، والعمال، وغيرها. هذه الاستراتيجية الشمولية الهادئة صنعت جيلاً من

الشباب - رجالاً ونساءً - متشعباً بقيم الجماعات الإسلامية التي غرستها فيهم مدة من الزمن، وهياتهم لأي متغيرات وتحولات يمكن أن تحدث في المجتمع والدولة.

أما التنظيمات السياسية ذات التوجهات الليبرالية أو القومية أو الناصرية فقد عملت هي الأخرى بهذه الاستراتيجية الموجهة إلى القاعدة الشعبية أكثر من تركيزها على مفاصل السياسة العليا. لكن تلك التنظيمات كانت مبعثرة الجهود، ولم تشكل في مجموعها قوة تغيير شعبية يمكن التنبؤ بفاعلية تأثيرها على شرائح المجتمع المختلفة في الدول التي شهدت الثورات الشعبية.

صحيح أن التنظيمات الليبرالية كانت مؤثرة في الثقافة والإعلام، وفي جوانب من الحياة السياسية، لكنها لم تكن تشكل خطراً يهدد الأنظمة الحاكمة، كما أنها لم تحظ بإسناد أو تعاطف جماهيري من عامة الشعب. وقد بذلت هذه التنظيمات جهوداً مكثفة لتحقيق برامجها السياسية، لكنها لم تكن منظمة بالشكل الذي يجعلها أكثر فاعلية في المجتمع. وربما يكون هذا السبب هو الذي جعل المؤسسات الليبرالية الغربية تتنادى لتنظيم صفوف هذه التيارات وإرشادها لأفضل السبل للوصول

إلى الجماهير والتأثير فيهم، وعُقد لهذا الهدف مؤتمرات وندوات عديدة، كان من أهمها لقاء الوفد الليبرالي العربي مع تحالف الليبراليين والديموقراطيين من أجل أوروبا في بروكسل (٢٠-٢٦ أبريل ٢٠٠٨م) تحت عنوان: (تنظيم وتطوير برنامج الأحزاب الليبرالية الحديثة). وفي المدة نفسها عُقد في برلين ورشة عمل بعنوان: (القضايا التنظيمية والإشرافية المتعلقة بإدارة الأحزاب السياسية الحديثة)، وندوة: (التحديات التي تواجه الليبرالية في العالم العربي)، ونوقشت في هذه الندوات قضايا مهمة بالنسبة لهذه الأحزاب، مثل: تنظيم الأحزاب، وتمويل الحملات الانتخابية، والتعبئة العضوية، وغيرها.

هذا النوع من التنظيمات السياسية كان في أحيان كثيرة يمثل جزءاً من الحكومات العربية، ومن كان من أعضائه مستقلاً كان يتمتع بمساحة من الحرية السياسية لم يكن يحظى بها أعضاء التنظيمات الإسلامية. وقد يكون بعض قادتهم مدعوماً من مؤسسات حقوقية دولية تمنحه القوة في ممارسة نشاطه، وإن لم ترض عنه الحكومة. حدث ذلك للقيادي السياسي - أيمن نور - على سبيل المثال لا الحصر -، وهو زعيم حزب الغد المصري. فقد سجنته حكومة حسني

مبارك، فتلقى خطاباً شديداً باللهجة من زعيم الكتلة الليبرالية في البرلمان الأوروبي يطالب بالإفراج عنه. كما كتبت صحيفة الواشنطن بوست الأمريكية مقالاً هاجمت فيه الرئيس المصري حسني مبارك لسجنه أيمن نور، وطلبت صراحة من الرئيس الأمريكي باراك أوباما عدم استقبال الرئيس مبارك أثناء زيارته لواشنطن، وهو ما اضطر الأخير لإطلاق سراحه قبل مضي المدة المحكومة عليه.

خطاب التنظيمات السياسية الليبرالية كان ظاهراً عبر وسائل الإعلام، وتنقله المؤسسات الإعلامية الغربية، وتركز عليه لإعطائه زخماً سياسياً وجماهيرياً داخل المجتمعات التي كان ينشط فيها، لكن ذلك لم يؤثر كثيراً في القاعدة الشعبية، على الرغم من رفع الخطاب الليبرالي لشعارات براقية، مثل الديمقراطية، والحرية، والمشاركة والتعددية السياسية، بسبب تناقضه مع قيم الشعوب العربية والإسلامية من جهة ولدعم المؤسسات الغربية له من جهة أخرى. بيد أن هذا التيار كان يمثل قلقاً مستمراً للحكومات العربية، وكان أتباعه ومؤيدوه - على قلتهم - يمثلون رقماً إضافياً للكتلة الشعبية التي كانت ترفض النظم السياسية التي تحكمها.

تأجيج الثورة:

أيًا كانت تفسيرات المحللين السياسيين لأسباب قيام الثورات العربية، فإن ما لا تخطؤة العين هو أن التنظيمات السياسية التي كانت في الدول التي شهدت تلك الثورات كانت من أهم عوامل تأجيجها وتشجيعها واستمراريتها، انتصاراً لمبادئها أو أفكارها التي كانت تروج لها خلال العقود الثلاثة الماضية. بل كانت الثورات تمثل الفرصة السانحة لتلك التنظيمات لتُحدث التغييرات الكبرى التي اختصرتها تلك الثورات.

وهذا ما جعل قيادياً سياسياً بارزاً في اليمن (عبدالمجيد الزنداني) يقول: إن ما فعله الشباب في أيام لم نستطع فعله في سنين، وقول راشد الغنوشي: إن ثورة الياسمين في تونس اختصرت الزمن لتقفز بالإرادة الشعبية إلى الواجهة وتفرض نفسها بقوة العزيمة والإصرار على التغيير وهزيمة الاستبداد. وهكذا كانت مشاعر التوجهات العلمانية والقومية والناصرية وغيرها، الذين اتفقوا على أن الثورات الشعبية هي فرصة التغيير السياسي التي طال انتظارها.

ومن يسترجع مشاهد الثورات العربية قبل أن تنتهي باسقاط الأنظمة السياسية التي كانت تحكم تلك الدول يستطيع أن

يتذكر الشعارات التي كانت ترفعها الشعوب في تظاهراتها السلمية والعنيفة، إذ كانت تمثل جوهر الأفكار التي كانت تنادي بها التنظيمات والأحزاب السياسية، مثل: المناداة بتطبيق الشريعة الإسلامية، أو العدل، أو المساواة، ومحاكمة المستبدين والمفسدين، وغيرها. وبعد أن نجحت الثورات في الإطاحة بالحكومات، تابع الجمهور العربي ما كان يحدث بين أتباع تلك التنظيمات من مواجهات اتخذت من أفكارها ومبادئها منطلقاً للاختلاف والتنازع. نتذكر في هذه السياق ما حدث في جامعة تونس من صراع بين الطلبة على قضية الاختلاط والحجاب. وهي وإن كانت قضية غير جوهرية، إلا أنها ترمز لتوجهات فكرية متضادة، كل اتجاه يسعى لفرض قناعاته على مجتمع ما بعد الثورة.

وأما مرحلة ما بعد الثورة وسقوط الأنظمة السياسية، فقد برزت قيادات تلك التنظيمات والأحزاب السياسية إلى الواجهة، في محاولة منها للهيمنة على المشهد السياسي.

ففي تونس تصدر حزب النهضة الإسلامي، ورضي الليبراليون بنتيجة صناديق الاقتراع التي دفعت بالنهضة وأتباعها إلى الواجهة. وفي مصر أمسكت جماعة الإخوان المسلمين

والسلفيون بمفاصل الحياة السياسية، وحصلوا على ثلثي المقاعد البرلمانية، بل هيمنوا على لجنة صياغة الدستور، تاركين الأحزاب السياسية الليبرالية والقومية والناصرية يقتسمون ما تبقى من مقاعد نيابية لا يمكن أن تحدث أثراً ذا بال.

تأثيرات ما بعد الثورة:

انتهت ثورات، وسقطت حكومات، وشُغلت الدول التي أسقطت شعوبها حكوماتها بمرحلة ما بعد الثورة، لكن دولا أخرى تحاول استنساخ تجربة غيرها، متأثرة بالشعارات التي كان يرفعها غيرها، وأخذت تأثيراً لا يزال عالقاً في عقول الشعوب المتطلعة إلى التغيير. سوريا هي النموذج البارز في هذا السياق، لكنه - كما يبدو في الظاهر والباطن - نموذج متأثر بشعارات (البديل الإسلامي) للنظام الحاكم. ربما يبدو للوهلة الأولى أن المجلس الوطني الذي يمثل المعارضة وينسق أعمالها ذو هيكلية تجمع الأطياف الأيديولوجية المختلفة، لكن الواقع في الداخل ينطق بغير ما تريده المعارضة في الخارج. فالشعارات التي يرفعها السوريون شعارات ذات نفس إسلامي في أحيان كثيرة، والمقاومة في الداخل هي من أبناء السنة، العرب أو الأكراد، الذين يطالبون برحيل النظام البعثي

ورموزه وأتباعه. هذا ظاهر لا تخطئه عين المراقب، وهو يقرأ شعارات إسلامية، مثل: (لن نركع إلا لله)، (إن كنتم أتباع الأسد فنحن أحفاد صياد الأسود حمزة بن عبدالمطلب)، وغير ذلك من شعارات لفظية تترد على السنة الضباط والجنود المنشقين الذين ينظمون للجيش الحر.

التظاهرات والشعارات التي تُرفع في الثورة التي عمت المدن السورية تشير إلى إرادة شعبية تتطلع إلى دولة إسلامية، وإن لم يكن لهذه الإرادة أحزاب أو رموز يعبرون عنها في عصر ما قبل الثورة، كما كان يحدث في تونس ومصر واليمن، وهي أقرب ما تكون إلى استنساخ الثورة الليبية في الشكل والمضمون.

الخاتمة:

ما سبق هو عرض موجز لعلاقة التنظيمات والأحزاب السياسية بالثورات العربية في مراحلها الثلاث:

- مرحلة زرع بذور القابلية للثورة في أوساط الشباب.
- مرحلة تأجيج الثورات الشعبية بعد قيامها.
- مرحلة المشاركة في المشهد السياسي ما بعد الثورة.

وقد تبينت العلاقة المباشرة لوجود التنظيمات والأحزاب السياسية في المجتمع - سواء كانت علنية قانونية أو سرية

محظورة - وتأثيرها في التحولات الكبرى التي تشهدها المجتمعات العربية. وسبب ذلك هو أن الحكومات العربية هي التي هيأت لمثل هذا الحراك السياسي أن ينشط، لتطبيقها أنظمة سياسية تختلف في أسسها ومصادرها المرجعية عن الشريعة الإسلامية، وهي مرجعيات دينية أو فكرية مغايرة لفضرة الشعوب العربية التي تحكمها، وهو ما جعل التنظيمات السياسية ذات التوجه الإسلامي تتعاطف مع الثورة وتؤججها لفرح بديل يمثل عقيدة المجتمع.

والحال نفسه بالنسبة للأحزاب السياسية ذات التوجهات الليبرالية أو القومية أو غيرها، فقد سئمت من عدم تحقيق الشعارات التي تناضل من أجلها، وأحبطت من التسويف والمماطلة من الحكومات التي كانت تعدهم بالعدالة والحرية والمشاركة السياسية وغيرها، فتعاطفت مع الثورات الشعبية التي انطلقت في مجتمعاتها، وشاركت في مراحلها الثلاث.

لقد كانت هذه التنظيمات والأحزاب السياسية بمثابة الجداول التي التقت في مصب واحد، وهو: التهيئة للتغيير، ثم المشاركة في الثورة، وأخيراً المنافسة على حصول أكبر قدر ممكن من المكاسب السياسية في مرحلة ما بعد الثورة وسقوط الأنظمة.

الفصل الثاني

طبيعة العلاقة بين الحكومة والشعب في السعودية

تمهيد

المبحث الأول: أسس العلاقة بين الحكومة

والشعب في السعودية

المبحث الثاني: معالم استقرار المملكة وأسبابه

في عهد التحولات السياسية

تمهيد:

بعد استعراض أهم الأسباب التي أدت إلى قيام الثورات العربية ومناقشتها، يتبادر إلى ذهن القارئ محاولة تقويم واقع المجتمع السعودي في ضوء تلك الأسباب. ولذا فإن الكتاب في فصله الثاني يستبق الإجابة العاجلة، ليسهم في رسم صورة واقعية لطبيعة العلاقة بين الحكومة والشعب في السعودية، من خلال الحديث عن أسس هذه العلاقة التي قد يعرفها البعيد عن طبيعة المجتمع السعودي، لكن لا يدرك أثرها في حفظ الكيان السياسي والاجتماعي، على الرغم من كثير من العواصف التي واجهها منذ تأسيسه. وأول هذه الأسس هو: مصدرية الشريعة الإسلامية، بوصفها المرجعية الوحيدة للنظم المعمول بها في المملكة، التي انبنى عليها الأساس الثاني، وهو: التكامل بين المؤسستين السياسية والشرعية، لضمان بقاء هذه العلاقة واستمراريتها.

لقد واجهت المملكة العربية السعودية، منذ قيامها على يد المؤسس الملك عبدالعزيز ومن معه من الرجال، كثيراً من الأزمات التي أظهرت التكامل السياسي والشرعي في مشاهد تتكرر كلما جدَّ موقف، أو ظهرت أزمة، أو ثارت عاصفة تهدد الكيان، أو تلوح بتقويض البناء، وهو ما أنتج مسؤولية مشتركة بين الحاكم والمحكوم. هذه المسؤولية هي ما اقتضاها مفهوم (البيعة)، الذي لم توجد تطبيقاته المعاصرة إلا في النظام السياسي للمملكة العربية السعودية.

إن معالم استقرار المملكة في عهد التحولات السياسية هو مشهد لا يمكن إدراكه إلا بالفهم العميق لطبيعة أجزائه الكلية حتى تكتمل صورته الصحيحة. والمعرفة الكاملة لطبيعة العلاقة بين الحاكم والمحكوم في السعودية لا يمكن لباحث عنها أن يحيط بها، ما لم يقف على كل الخيوط النازمة لنسيج المجتمع السعودي، الذي أفرز ذلك النوع من العلاقة، ليصل إلى حكم موضوعي يستطيع من خلال أن يُقوِّم المجتمع، في ضوء ما يعصف بمن حوله من تحولات سياسية، وهو ما يناقشه هذا الفصل من الكتاب.

المبحث الأول
أسس العلاقة بين الحكومة والشعب
في السعودية

الشريعة الإسلامية أساس الحكم في السعودية
التكامل بين المؤسسات السياسية والشرعية
المسؤولية المشتركة بين الحاكم والمحكوم

الشريعة الإسلامية أساس الحكم في السعودية

بقلم: د. ياسر بن إسماعيل راضي*

الشريعة الإسلامية وسنن الله في الجزيرة العربية:

إن من كمال عدل الله تعالى وجليل حكمته، أن جعل في بني البشر أمرين اثنين، لولاهما لفسدت البشرية، وانحدرت إلى حضيض الشهوات، وظلمات المعاصي والآثام، والجهل والضياع. هذان الأمران هما: النبوة والشريعة. يقول الأستاذ سعيد النورسي (ت: ١٩٦٠م): «إن القدرة الإلهية التي لا تترك النمل من دون أمير، والنحل من دون يعسوب، لا تترك حتماً

* مدرب معتمد، وعضو هيئة التدريس بجامعة طيبة بالمدينة المنورة، متخصص في مجال التفسير وعلوم القرآن الكريم، له عدد من المؤلفات، والبحوث العلمية المنشورة في المجلات العلمية المحكمة المحلية والدولية، شارك في كثير من الملتقيات والندوات والمؤتمرات المحلية والدولية، محكم رسمي ومستشار في عديد من المجلات العلمية المحكمة (ماليزيا).

البشر من دون نبي، من دون شريعة»^(١). وقد مضت النبوة الخاتمة وبقيت رسالتها وشريعتها الإسلامية الخالدة، لتكون منهاجاً للحياة، وقانوناً للبشر.

إن أساس نجاح أي دولة في الأرض، يتوقف على المنهج الذي تعتمده الدولة في دستورها، والقانون الذي تحكم به شعبها. وإن أوضح المناهج وأكملها، وخير القوانين وأفضلها هو القانون الإلهي (شرع الله تعالى).

فالشريعة الإسلامية هي ما شرعه الله تعالى لعباده؛ لرعاية مصالحهم، وتحقيق سعادتهم في الدنيا والآخرة. وتشمل أحكام العقيدة، والأحكام العملية من عبادات، ومعاملات، وأحوال، وحدود، كما تشمل الأحكام السياسية للدولة في تنظيم علاقاتها الداخلية والخارجية وما إلى ذلك.

وتختص الشريعة الإسلامية عن غيرها من الشرائع البشرية أو القوانين الوضعية، بعدة خصائص:

أن المشرع هو الله تعالى، الخالق المنزه عن النقص والخلل. قال تعالى: يَشْرَعُ لَكُمْ مِّنَ الدِّينِ مَا وَصَّى بِهِ نُوحًا وَالَّذِي

(١) النبوة مكانتها وضرورتها للإنسانية في فكر النورسي، د. ياسر بن إسماعيل راضي، مجلة التجديد، العدد (٢٥)، ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م.

أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ وَمَا وَصَّيْنَا بِهِ إِبْرَاهِيمَ وَمُوسَى وَعِيسَى أَنْ أَقِيمُوا الدِّينَ وَلَا تَتَفَرَّقُوا فِيهِ كَبُرَ عَلَى الْمُشْرِكِينَ مَا تَعُبُوا وَهُوَ إِلَيْهِ اللَّيْجُنْبُ إِلَيْهِ مَنْ شَاءَ وَيَهْدِي إِلَيْهِ مَنْ يُنِيبُ ض. (١).

إنها شريعة فطرية، أي: أحكامها موافقة لفطرة الإنسان، ورغباته الروحية والمادية، لا تناقض بينها ولا اختلاف. قال تعالى: يَفَاقَهُمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفًا فِطْرَةَ اللَّهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا لَا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ اللَّهِ ذَلِكَ الدِّينُ الْقَيِّمُ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ ض. (٢).

إنها شريعة كاملة في تعاليمها، وشاملة في قوانينها، تشمل جميع شؤون الحياة ومتطلباتها.

قال تعالى: يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَوْفُوا بِالْعُقُوبِ إِنَّكُمْ كُنْتُمْ لَكَاذِبِينَ ض. (٣).

إنها شريعة صالحة لكل زمان ومكان، ليس لها مدة صلاحية، أو بقعة جغرافية، أو منطقة حدودية. بها جاء أول الخلق من البشر - آدم عليه السلام - وبها ختمت الرسالات واكتملت

(١) الشورى: ١٣.

(٢) الروم: ٣٠.

(٣) المائدة: ٣.

بخاتم الأنبياء والرسول محمد بن عبد الله ﷺ، وبرفعها ينتهي
عُمر الدنيا، وتقوم الساعة.

والحديث عن الشريعة الإسلامية يلزمنا معرفة سنن الله
تعالى في الموقع الجغرافي، الذي اكتملت فيه تعاليم هذه
الشريعة وأحكامها. فإن من سنن الله تعالى وتدابيره النافذة
في خلقه، التي يجب أن يعلمها الناس ويؤمنوا بها؛ أن لمنطقة
الجزيرة العربية خصوصية جغرافية، ودينية، وجبليّة، تختلف
عن غيرها من مناطق العالم أجمع.

أولاً: أن الله تعالى اختار الجزيرة العربية مهداً للبعثة
المحمدية، وجعل مكة المكرمة فيها - أظهر بقاع الأرض - مركزاً
لانطلاق الرسالة الخاتمة إلى جميع أقطار العالم. وهذا المعنى
مستنبط من موقع مكة الجغرافي في وسط اليابسة، فقد أثبتت
دراسات الإعجاز العلمي الحديث ذلك. استنباطاً من قوله تعالى:
يُوكِّدُكَ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ قُرْآنًا عَرَبِيًّا نُنذِرُ أُمَّ الْقُرَى وَمَنْ حَوْلَهَا وَنُنذِرُ يَوْمَ
الْجَمْعِ لَأَرْبَبَ فِيهِ فَرِيقٌ فِي الْجَنَّةِ وَفَرِيقٌ فِي السَّعِيرِ^(١) (٢). وسئل رسول

(١) الشورى: ٧.

(٢) ينظر البحث الموسع لـ د. حسين كمال الدين أحمد، إسقاط الكرة الأرضية بالنسبة
إلى مكة المكرمة، وتعيين اتجاه القبلة، مجلة البحوث الإسلامية، (الرياض: رئاسة إدارة
البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد، ج ١، عدد ٢، ١٣٩٥/١٣٩٦هـ)، ص ٢٩٢-٣٣٥.

اللَّهُ ﷻ: أخبرنا عن نفسك؟ فقال: «دعوة أبي إبراهيم، وبشرى عيسى، ورأت أمي حين حملت بي أنه خرج منها نور أضاءت لها بُصرى، وبُصرى من أرض الشام»^(١). فالآية والحديث يوضحان أمراً في غاية الأهمية، وهو تشبيه انتشار رسالة الإسلام إلى المناطق المجاورة والبلدان؛ بالمركز الإشعاعي-وهي مكة المكرمة- الذي تنطلق منه إشعاعات ضوئية تتسع شيئاً فشيئاً لتنتشر في أرجاء الأرض. وفي هذا دلالة واضحة على أن الجزيرة العربية لا يصلح أن تكون فيها ديانة سوى ديانة الإسلام، ولا يحكمها قانون أو شريعة سوى شريعة الإسلام، لذا قال ﷻ: «لا يجتمع دينان في جزيرة العرب»^(٢). وهذه سنة ماضية إلى قيام الساعة، لا تتبدل ولا تتغير إلا إذا رجع الناس إلى عهد الجاهلية الأولى من عبادة الأصنام، وهدمت الكعبة المشرفة، ولا يكون ذلك إلا في آخر الزمان.

ثانياً: لأجل حكمة هذا الاختيار الربّاني للمنطقة، فقد تكفّل الله تعالى لها- لا سيما البلد الحرام فيها- بنعمة الأمن والأمان، والرخاء والاستقرار، وضمن لأهلها الطيبات من الرزق إلى

(١) رواه الحاكم في المستدرک، ٦٠٠/٢. وقال صحيح الإسناد ووافقه الذهبي.

(٢) عن ابن شهاب الزهري، التمهيد، ابن عبد البر، ١٢/١٣.

أن تقوم الساعة، استجابة لدعوة إبراهيم عليه السلام، قال تعالى: **يَوْمَ إِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّ اجْعَلْ هَذَا بَلَدًا آمِنًا وَارْزُقْ أَهْلَهُ مِنَ الثَّمَرَاتِ مَنْ آمَنَ مِنْهُمْ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ قَالَ وَمَنْ كَفَرَ فَأُمَتِّعُهُ قَلِيلًا ثُمَّ أَضْطَرُّهُ إِلَى عَذَابِ النَّارِ وَبِئْسَ الْمَصِيرُ** (١). فلا يستتب هذا الأمن، ولا تكون حراسة ذلك الرزق لدواعي هذا الأمن إلا في ظل تحكيم شريعة الإسلام.

ثالثاً: من خصائص الجزيرة العربية، أن الله تعالى نظر في أجناس خلقه، وهو أعلم بهم، فاختر منهم جنس العرب ليبعث فيهم نبي آخر الزمان: محمد بن عبد الله ﷺ. قال تعالى: **يَرْسِلْنَا وَأُبْعَثْ فِيهِمْ رَسُولًا مِنْهُمْ يَتْلُو عَلَيْهِمْ آيَاتِكَ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَيُزَكِّيهِمْ إِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ** (٢). وذلك كما يعلل علماء التاريخ والسيرة النبوية بما أودع الله في العرب من صفات شخصية، ونفسية، وعقلية - لا يتسع المقام لبسطها - تتناسب مع عظم حمل رسالة الإسلام ونشره في الأرض. في العهد النبوي خاصة وفي العهود المتتالية عامة، حتى تقوم الساعة (٣).

(١) البقرة: ١٢٦.

(٢) البقرة: ١٢٩.

(٣) ينظر: الجامع الصحيح للسيرة النبوية، د. سعد المرصفي، (بتصرف)، ص ٢٥١.

الشريعة الإسلامية أساس الحكم في السعودية :

لقد أدرك العالم المجدّد محمد بن عبد الوهاب (رحمه الله تعالى)، وأمراء الدولة السعودية الأولى وملوكهم- بعناية الله ورعايته- هذه السُّنة الإلهية في المنطقة، فنظروا في حال الجزيرة العربية، فوجدوها قد امتلأت بالفتن العقائدية، والاضطرابات الفكرية، والانحرافات الأخلاقية، ورجع الناس إلى ما كان عليه أهل الجاهلية قبل الإسلام، من البدع والخرافات وعبادة غير الله، فانتشر الجهل والضلال، والنهب والسلب، وتفشى القهر والظلم، وعُدم الأمن والأمان. فكان على إثر ذلك أن انطلقت الدعوة الإصلاحية سنة (١١٥٧هـ -١٧٤٤م) بين كل من الإمام محمد بن سعود (ت: ١١٧٩هـ- ١٧٦٥م) أمير الدرعية، والشيخ محمد بن عبد الوهاب (ت: ١٢٠٦هـ-١٧٩١هـ). لتحكيم الشريعة الإسلامية وإرجاع الناس إلى تعاليم الكتاب والسنة.

ونظرة إلى المصادر التاريخية؛ العربية منها وغير العربية، لا سيما تلك التي كُتبت بأقلام محايدة، فإنها تتفق على أن سبب قيام الدولة السعودية في مهدها الأوّل كان نتيجة لهذه

الدعوة الإصلاحية^(١). وأن هذه الدعوة كانت سليمة المقصد، واضحة الهدف. يقول الكاتب ج. ج. لوريمر: « ومن المتفق عليه بشكل عام أن الدعوة الوهابية ملتزمة تمام الالتزام ما جاء بالقرآن الكريم، والتراث الإسلامي المعترف به »^(٢). ويذكر الرحالة المغربي جون س. حبيب في كتابه: (الإخوان السعوديون) « أن دعوة محمد بن عبد الوهاب تقضي العودة إلى ممارسة الإسلام الحقيقي القائم على القرآن والسنة على مذهب الإمام أحمد بن حنبل... »^(٣).

وعلى هذه الدعوة الإصلاحية أقام الملك عبد العزيز آل سعود (رحمه الله تعالى) (ت: ١٣٧٣هـ - ١٩٥٣م) دستور المملكة العربية السعودية، وأرسى دعائمها، منذ بداية نضاله في استعادة مدينة الرياض عام (١٣١٩هـ - ١٩٠٢م) - وهو ما يتفق عليه المؤرخون لبداية الدور الثالث لتاريخ المملكة^(٤) -

(١) تاريخ المملكة العربية السعودية في ماضيها وحاضرها. صلاح الدين المختار، ص ٣٥.

(٢) تاريخ البلاد السعودية في دليل الخليج، ج. ج. لوريمر، جمع وتعليق: محمد بن سليمان الخضيري، ص ٢٧.

(٣) الإخوان السعوديون، في عقدين (١٣٢٨هـ - ١٣٤٩هـ) (١٩١٠م - ١٩٣٠م)، جون س. حبيب، ص ٢٨.

(٤) المملكة العربية السعودية (مسيرة البناء)، وزارة الإعلام الخارجي، ص ٩.

حتى توحيدها عام (١٣٥١هـ - ١٩٣٢م). فمن أقواله في دستور الدولة وخطبه - وهي كثيرة -^(١) قوله: « دستوري، وقانوني، ونظامي، وشعاري، دين محمد ﷺ، فإما حياة سعيدة على ذلك، وإما موتة سعيدة»^(٢). ويوم أن طلبت هيئة الأمم المتحدة من الحكومات الأعضاء فيها، موافقتها بنسخة من دساتير بلادها؛ أمر الملك عبد العزيز حكومته بأن تبعث بنسخة من القرآن الكريم إلى تلك الهيئة، وأن تكتب لها بأن القرآن هو دستورها الوحيد، وأن أحكامه نافذة في كل أرجاء البلاد^(٣).

ولعلنا نستعرض بعض شهادات الطرف الآخر دليلاً على نجاح الملك المؤسس في إقامة الدولة السعودية.

يقول جورج أنطونيوس: «بدل ابن سعود شكل الحياة في عرب الجزيرة تبديلاً أساسياً، في نواحيها الخاصة والعامة، بما أوجده من نظام للحكم،... كما أنه جعل الشرع الإسلامي له المقام الأول في تسيير أمور الدولة»^(٤).

(١) ينظر للزيادة: الملك عبد العزيز آل سعود شخصيته ومقومات نجاحها من خلال خطبه، محمد المنيف، ١٤٣١هـ.

(٢) الملك الراشد جلالة المغفور له عبد العزيز آل سعود، عبد المنعم الغلامي، ص ٣٨٢.

(٣) المرجع السابق نفسه.

(٤) الملك عبد العزيز آل سعود أمة في رجل، د. عبد الله التركي، ص ١٧٣.

ويقول موريس جارتو: «إذا كان ابن سعود قد نجح في لم شعث الجزيرة العربية تحت لوائه، فإن مرد ذلك إلى أرقى عوامل الترامي والتماسك، أي: التقيد الشديد بأحكام القرآن»^(١).

ويقول المؤرخ السياسي الشهير السير هارفرد جونز بريدجز، وقد عاصر أحداث الدعوة الإصلاحية الأولى: «ابن سعود لم يلبث أن تقلد الزعامة السياسية والدينية، ولم يجد صعوبة في كسب الموافقة على ذلك من قبل العرب... إن تقلد هاتين الزعامتين ينسجم تماماً مع أقوال نبيهم وأفعاله، ومع ما كان قد مارسه الخلفاء الأوائل الذين خلفوا النبي ﷺ وأبناء بلادهم في جزيرة العرب»^(٢).

لقد كان من دعاء الملك المؤسس (رحمه الله تعالى) الذي أثر عنه، ودل على حسن نيته، وسلامة مقصده في إقامة الدولة على شريعة الإسلام، قوله: «اللهم إن كان قصدي إعلاء كلمة الله، ونصرة الإسلام والمسلمين، فأرجو منك التوفيق والتأييد والنصر، وإن كان قصدي خلاف ذلك، فأرجو

(١) المرجع السابق نفسه.

(٢) موجز لتاريخ الوهابي، السير هارفرد بريدجز، ترجمة ودراسة: د. عويضة الجهني،

منك أن تريحني بالموت العاجل»^(١). ويذكر أحد الرجال الذين عاصروه موقفاً ودعاءً عجباً سمعه منه، إذ يقول: «رأيت الملك عبد العزيز في الهزيع الأخير من الليل، عند صلاة الفجر، يتمسك بأستار الكعبة ويدعو الله قائلاً: «اللهم إن كان في هذا الملك خير لي وللمسلمين، فأبقه لي ولأولادي، وإن كان فيه شر لي وللمسلمين، فانزعه مني ومن أولادي»^(٢). فاستجاب الله تعالى له، وعلم بصحة مقصده، ونبه هدفه، فأبقى له ملك الجزيرة، إذ حكم فيها بين إمارة وملك أكثر من خمسين عاماً، من (١٣١٩هـ - ١٣٧٣هـ)، (١٩٠٢م - ١٩٥٣م)، وهي أطول مدة حكم لحاكم عربي عرفها تاريخ الدول والملوك في القديم والحديث منذ قيام الدولة الإسلامية في المدينة المنورة على صاحبها أفضل الصلاة وأتم التسليم.

ثم أبقى الله سبحانه وتعالى الولاية والحكم لأولاده من بعده، حتى عصرنا الحاضر، فحكم منهم حتى الآن خمسة ملوك، ساروا على المنهاج نفسه، ومضوا على الخط القيادي نفسه للدولة، فما منهم من ملك إلا وله كلمات خالدة وبصمة

(١) الدعوة في عهد الملك عبد العزيز، د. محمد الشثري، ص ٧٧.

(٢) الأئمة من آل سعود والنهج الإسلامي الفريد، فهد الكليب، ص ٩١.

واضحة في دستور الدولة.

فهذا الملك سعود بن عبد العزيز (رحمه الله تعالى) - ومدة حكمه: (١٣٧٣ - ١٣٨٤هـ) - (١٩٥٣ - ١٩٦٤م) - يقول في إحدى كلماته: «لا يمكن لنا بأي حال من الأحوال أن نستبدل دين الإسلام بأديان أخرى، وأن نستبدل الشريعة الإسلامية بمذاهب وشرائع وقوانين ما أنزل الله بها من سلطان، مهما كانت الأسباب والمسببات»^(١).

وهذا الملك فيصل بن عبد العزيز (رحمه الله تعالى) - ومدة حكمه: (١٣٨٤ - ١٣٩٥هـ) - (١٩٦٤ - ١٩٧٥م) - يقول بعد مبايعته ملكاً على المملكة: «وأنا بدوري أبايعكم على كتاب الله وسنة رسوله، وأن أكون ناصراً للشرع في جميع الأمور، وأن أقوم بما يصلح المواطنين في دينهم ودنياهم، مؤملين الخير لأمتنا، متبعين في ذلك الشريعة، جعلنا الله من أنصار دينه، وخدمة بيته»^(٢).

أما الملك خالد بن عبد العزيز (رحمه الله تعالى) - ومدة حكمه: من (١٣٩٥ - ١٤٠٢هـ) - (١٩٧٥ - ١٩٨٢م) - فمن

(١) المرجع السابق، ص ٤٩.

(٢) تاريخ آل سعود، سعود بن هذلول، ص ٢٢٤.

كلماته المأثورة عنه: « إن تطبيق الشريعة الإسلامية لهو من أوّل الواجبات التي يجب علينا وعليكم تطبيقها، والتمسك بعراها في كل شؤون حياتنا، فهي فيها النجاح لنا ولكم وللإسلام والمسلمين»^(١).

ولخادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز رحمه الله تعالى - ومدة حكمه: (١٤٠٢-١٤٢٦هـ) - (١٩٨٢-٢٠٠٥م) - قوله: «إن دستورنا في المملكة العربية السعودية هو كتاب الله... وسنة رسوله ﷺ وما اختلف فيه من شيء رددناه إليهما. وهما الحكمان على كل ما تصدره الدولة من أنظمة»^(٢).

وفي العهد الراهن يقول خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز، إذ بدأ حكمه الفعلي عام: (١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م) - في خطابه عندما تولى مقاليد الحكم: «... وإنني إذ أتولى المسؤولية بعد الراحل العزيز - الملك فهد - وأشعر أن الحمل ثقيل، وأن الأمانة عظيمة، أستمد العون من الله

(١) الأئمة من آل سعود والنهج الإسلامي الفريد، فهد الكليب، ص ٤٩.
(٢) المملكة العربية السعودية (مسيرة البناء)، وزارة الإعلام الخارجي، ص ٥٧. وينظر للزيادة: كلمات منتقاة من خطب خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز آل سعود، عبد الرحمن الرويشد.

(عز وجل)، وأسأل الله سبحانه أن يمنحني القوة على مواصلة السير في النهج الذي سنَّه مؤسس المملكة العربية السعودية العظيم، جلالة الملك عبد العزيز آل سعود (طيب الله ثراه)، وأتبعه من بعده أبنائه الكرام (رحمهم الله). وأعاهد الله ثم أعاهدكم أن أتخذ القرآن دستوراً، والإسلام منهجاً، وأن يكون شغلي الشاغل إحقاق الحق، وإرساء العدل، وخدمة المواطنين كافة بلا تفرقة، ثم أتوجه إليكم طالباً منكم، أن تشدوا أزرِي، وأن تعينوني على حمل الأمانة، وأن لا تبخلوا علي بالنصح والدعاء»^(١).

لم يكن السعي في تطبيق الشريعة الإسلامية في الدولة مجرد شعارات وهمية، أو وعود فضفاضة، ليس لها حقيقة على أرض الواقع، بل تاريخ المملكة ومواقفها في عقودها التاريخية كلها يشهد لمقصدتها. بل إن مسألة مساس نظام الحكم المبني على أحكام الشريعة الإسلامية التي بنت المملكة العربية السعودية عليها دستورها، خط أحمر لا يقبل النقاش أو الحوار، وغير مسموح بطرحه على طاولة التفاوض

(١) جريدة الرياض، العدد (١٣٨٤٧)، الثلاثاء ٢٥ ربيع الآخر ١٤٢٧هـ، النسخة الإلكترونية:

والمساومة. فهذا الملك المؤسس عبد العزيز يقول راداً على من أراد تمييع منهج الدولة وخلخلة قوائمها: « من الناس من عاب علينا التمسك بالدين، فوالله لا أُغَيَّرُ شيئاً مما أنزل الله على لسان رسوله ﷺ ولا أتَّبِعُ إلا ما جاء به»^(١). فلم يترك الملك عبد العزيز أي مجال للمساومة والمناورة على منهجه مقابل أية مكاسب مادية أو سياسية لإرضاء بعض الأطراف أو القوى^(٢).

علاقة الشعب بنظام الحكم والحاكم:

في مسألة علاقة الحاكم برعيته فقد استن الملك المؤسس عبد العزيز -بعد تقلده الحكم - سياسة الباب المفتوح، لاستقبال الرعية والسماع منهم، وتلبية احتياجاتهم متمثلاً في ذلك بخلق النبي ﷺ، والخلفاء الراشدين من بعده، ومن سار على نهجهم في سياسة الملك. وقد أصبحت هذه السنة سمة بارزة في ملوك آل سعود حتى وقتنا الحاضر، والواقع يصادق على ذلك. وفي هذا تعزيز لأواصر المحبة وبناء لجسور الصلة بين الحاكم والمحكوم، وبين الراعي والرعية. وللملك المؤسس

(١) الملك عبد العزيز: المنهج القويم في الفكر والعمل، د. عبد الله التركي، ص ٤٤.

(٢) عناصر القوة في توحيد المملكة العربية السعودية، د. بدر الفقير، ص ٥٠.

كلمات لطيفة في هذا الباب إذ يقول: « التباعد بين الراعي والرعية يدع مجالاً للنفعيين، فيحوّلون الحق باطلاً، ويصورون الباطل حقاً، إذا لم تكن هناك صلة بين ولاة الأمور والأهالي، فاختلاط الرعية مع الحاكم يقضي على أولئك النفعيين من جهة، ويسهل الأمور ويحل المشكلات من جهة ثانية، فليس بيننا وبين أحد حجاب، فالدين لا يأمرنا بالاعتزال، والشرف لا يأمر بالابتعاد عن الناس»^(١).

لقد بايع الشعب ملوك المملكة العربية السعودية على السمع والطاعة في المكره والمنشط، والعسر واليسر؛ لأنهم على علم تام بأن طاعة ولي الأمر من طاعة الله ورسوله، كما هو حق شرعي للحاكم دعت إليه تعاليم الإسلام. قال تعالى: يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اطِّيعُوا اللَّهَ وَاطِّيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا^(٢).

إن ما يسعى إليه أي شعب في ظل حكومته هو إقامة العدل والمساواة فيهم، وضمان حقوقهم وممتلكاتهم، وبسط الأمن

(١) مئة عام في خدمة العرب والعروبة، نشر دار اللواء للصحافة والنشر، بيروت، ص ٣٥.

(٢) النساء: ٥٩.

والرخاء بينهم، وهذا ما حملته المملكة العربية السعودية على عاتقها، وسعت على تحقيقه منذ تأسيسها على يد الملك المؤسس عبدالعزيز، بُغية توطيد العلاقة بين الحاكم والمحكوم، وضبطها بضوابط الشرع، فأنشأت لذلك عدداً من المجالس، والوزارات والهيئات والمراكز وغيرها التي كانت بمنزلة عصب الدولة وعامودها الفقري الذي تستند إليه وتعتمد عليه في شؤونها كلها، السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والدينية. فأنشأت مجلس الشورى، ووزارة العدل، والمجلس الأعلى للقضاء، وديوان المظالم...، وفي مجال توعية المجتمع وإرشادهم، أنشأت وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد، والرئاسة العامة لهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، والرئاسة العامة لإدارة البحوث العلمية والإفتاء، وهيئة كبار العلماء، وغيرها من الهيئات والمؤسسات.

فكان نتاج ذلك أن قويت العلاقة بين الشعب والمحكوم والدولة الحاكمة، وتعمقت الصلة بينهما، إذ إن العامل المشترك الذي ضبط هذه العلاقة بين الطرفين كان التحاكم إلى كتاب الله تعالى وسنة رسوله ﷺ، والعمل بما جاء فيهما من تعاليم وأحكام وقواعد.

وفي ظل المتغيرات المعاصرة، والثورات العربية العارمة التي يشهدها العالم العربي اليوم، تقف المملكة العربية السعودية شامخة بدستورها، ومفتخرة بمنهجها في تحكيم الشريعة الإسلامية. واثقة من شعبها، وضامنة رعيته؛ لأنها بسطت عليهم مظلة الأمن والأمان والرخاء والاستقرار، وأقامت فيهم العدل والإحسان.

إن نظام الحكم في المملكة العربية السعودية، بشهادة القاضي والداني، وعلى رغم القصور الذي هو طبيعة البشر، يُعدُّ نموذجاً يقتدى به. وما شهدته الدولة وتشهده من حركات أو اتجاهات مارقة عن نظامها، وأحداث إرهابية قضت بالتخريب والفساد وإراقة دماء الأبرياء من المواطنين وغيرهم، لا يمثل بحال من الأحوال الرأي العام للشعب، بل وينكره المجتمع السعودي بجميع أطيافه الفكرية والعقدية والسياسية؛ لأنه مخالف تماماً لما جاء به الإسلام من سماحة وسلام ورحمة بين الناس ومن استمسك بحبله، بدون تقصير أو جفاء. وهي ظاهرة طبيعية في المغالين المتطرفين أو الجافين من بعض فئات المجتمع، إذ تكررت تاريخياً على مر العصور، منذ عصر الخلفاء الراشدين حتى عصرنا الحاضر.

وبالجملة فإنه يحقّ القول إن سرّاً بقاء المملكة العربية السعودية لأكثر من مئة عام- وما زالت- وأن مركز قوتها واستمرار عزها، واستجابة الشعب لها مبايعة وطاعة وولاء؛ هو تمسكها بمنهجها القائم على العقيدة السليمة وتحكيم الشريعة الإسلامية. بخلاف وضع الدول المجاورة التي تهافتت واحدة تلو الأخرى وتساقطت بسبب تمييع المنهج الحاكم، وغموض الدستور القائم، ما نقتت شعوبها عليها. والحمد لله رب العالمين.

المراجع

١. الجامع الصحيح للسيرة النبوية، د. سعد المرصفي، (الكويت: مكتبة المنار؛ بيروت: مؤسسة الريان، ط ١، ١٤١٥هـ-١٩٩٤م).
٢. مجلة البحوث الإسلامية، العدد الثاني، (الرياض: رئاسة إدارة البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد، ١٣٩٦/١٣٩٥هـ).
٣. تاريخ البلاد السعودية في دليل الخليج، ج. ج. لوريمر، جمع وتعليق: محمد بن سليمان الخضير، (الرياض: دار الملك عبد العزيز، ط ١، ٢٠٠١م).
٤. الإخوان السعوديون في عقدين (١٣٢٨هـ - ١٣٤٩هـ) (١٩١٠م - ١٩٣٠م)، جون س. حبيب، (الرياض: دار المريخ، ط ١، ١٩٩٨م).
٥. عناصر القوة في توحيد المملكة العربية السعودية، د. بدر بن عادل محمد الفقير، الأمانة العامة للاحتفال بمرور مائة عام على توحيد المملكة العربية السعودية، (١٤١٩هـ-١٩٩٩م).
٦. الملك عبد العزيز آل سعود (أمة في رجل)، أ. د. د. عبد الله ابن عبد المحسن التركي، (الرياض: الأمانة العامة للاحتفال بمرور مائة عام على تأسيس المملكة العربية السعودية، ط ١، ١٤١٩هـ).

٧. موجز لتاريخ الوهابي، السير هارفرد جونز بريدجز، ترجمة ودراسة وتحقيق: د. عويضة بن متيريك الجهني، (الرياض: دار الملك عبد العزيز، ط١، ١٤٢٤هـ).
٨. تاريخ المملكة العربية السعودية ماضيها وحاضرها، صلاح الدين المختار، (بيروت: دار مكتبة الحياة، د.ت).
٩. المملكة العربية السعودية مسيرة البناء، (الرياض: وزارة الإعلام الخارجي، ١٩٩٦م).
١٠. الملك الراشد جلالة المغفور له عبد العزيز آل سعود، عبد المنعم الغلامي، (الرياض: دار اللواء، ط٢، ١٩٨٠م).
١١. الدعوة في عهد الملك عبد العزيز، د. محمد بن ناصر الشثري، (د.ن، ط١، ١٩٩٧م).
١٢. الأئمة من آل سعود والنهج الإسلامي الفريد، فهد بن عبد العزيز الكليب، (القاهرة، ١٩٧٧م).
١٣. مجلة التجديد، العدد (٢٥)، النبوة مكانتها وضرورتها للإنسانية في فكر النورسي، د. ياسر بن إسماعيل راضي، (ماليزيا: الجامعة الإسلامية العالمية، ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م).
١٤. المملكة العربية السعودية في مائة عام، (الرياض: دار الملك عبد العزيز، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م).

١٥. تاريخ آل سعود، سعود بن هدلول، (د.ن، ط٢، ١٩٨٢م).
١٦. مائة عام في خدمة العرب والعروبة، من منشورات الدار، (بيروت: دار اللواء للصحافة والنشر، ط١، ١٩٩٩م).
١٧. كلمات منتقاة من خطب خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز آل سعود، عبد الرحمن الرويشد، (د.ن).

التكامل بين المؤسستين السياسية والشرعية

أ.د. نجاح بنت أحمد الظهار*

تتناقل وسائل الإعلام المسموعة والمقروءة، مقولات مغرضة الهدف منها: إلقاء الشك والريب في قلوب أبناء الشعب السعودي تجاه حكامهم! وتحريضهم على المطالبة بالحرية والديمقراطية! وأن هذا هو ما يفتقرون إليه في ظل دولة تأبى إلا أن تحكمهم باسم الدين من خلال تحالفها مع علمائه، الذين أفلحت الحكومة في إخضاعهم لسلطانها السياسية، فسيست خطابهم الديني، ووظفته فيما يخدم مصالحها السياسية!.

* أستاذة اللغة العربية في جامعة طيبة بالمدينة المنورة، وكاتبة رأي في صحيفة المدينة. نشرت عدداً من الأبحاث المحكمة، والكتب المتخصصة في البلاغة، والمرأة، والطفل، والتعليم، وقضايا المجتمع. (السعودية).

وزعموا أن هذا هو ديدن الدولة السعودية، منذ اتفاقها مع الشيخ محمد بن عبد الوهاب، مع الأمير محمد بن سعود في الدولة السعودية الأولى، ورأوا أن هذا الاتفاق قام لخدمة المصالح الخاصة، التي كان ينشدها كل من الطرفين. فمحمد بن عبد الوهاب، كان يبحث عن قوة تحميه لينشر مذهبه الوهابي، فيما كان آل سعود بحاجة إلى مظلة دينية وشرعية، تسوغ توسعهم العسكري، وتضمن استقرار حكمهم. فهذا الاتفاق في نظر هؤلاء المفرضين الذين قرأوا التاريخ بعيون أعماها الحسد، وعقول مלאها الجهل، هو اتفاق يقضي ببقاء الشؤون السياسية في يد محمد بن سعود وسلالته، فيما يحتكر محمد بن عبد الوهاب وسلالته الشؤون الدينية، وعلى هذا نسجت فتاوى الشيخ محمد بن عبد الوهاب التي كانت تؤكد على وجوب طاعة الحكام، وأن الخروج عليهم يُعدُّ من الكبائر في الإسلام، وهكذا وفرت فتاوى الشيخ الغطاء الآمن لاستقرار الحكم السعودي.

وكانت فلسفة هذه الفتوى تقوم على أن الدولة السياسية لا غنى عنها لأنها تكفل تطبيق شرع الله، فهي جزء صميمي من الدين؛ لذا فالدفاع عنها وحمايتها واجب ديني، فحمايتها هي

حماية للدين، فإذا طاعة الحاكم واجب شرعي.

وقد روج هؤلاء الحاقدون، أن هذا النهج التحالفي بين الدين والدولة توارثه حكام آل سعود أباً عن جد، غير أنه في العصر الحالي نقضت الجبهة السياسية عرى هذا التحالف بزيادة حدة الضغوط على العلماء، وإجبارهم على إصدار فتاوى تتناغم مع الهوى السياسي للدولة، ويستشهدون بالفتاوى التي أصدرتها هيئة كبار العلماء من جواز الاستعانة بقوات خارجية، وإن كانت تخالفنا في العقيدة، وذلك في إبان حرب الخليج الثانية (١٩٩٠ - ١٩٩١م).

وبهذا وجدت تلك الفئة ضالتها، فهبت تذيع في الأفاق تبعية علماء الدين للسياسة، وأخذت تصفهم: بالقلوبة، والأدلجة، والتحجّر، والتخلف، والرجعية.

وكانت نية هؤلاء الحاقدين من ترويح تلك المزاعم والافتراءات، هي شق صف الوحدة، وخلخلة اللحمة الوطنية، وزعزعة الأمن، وتفتيت أضلاع المثلث الذي تتكون منه الدولة، وهو (الحاكم، وعلماء الشريعة، والشعب)، وبهذه الطرق الخبيثة يتم الإيقاع بين الجميع، فيضرب بعضهم رقاب بعض. فالعلماء قد أوغرت صدورهم على الدولة التي سحبت منهم

سلطتهم الدينية، والشعب ملئ فكره بأنه مقاد لا رأي له، فعُنُقَهُ بين يدي السلطة الدينية والسلطة السياسية، وأن عليه أن يطالب بحريته، وعتق رقبته من هذا الاستعباد.

وفي ظل هذه الفوضى تجد السلطة السياسية لنفسها العُذر في قمع الشعب وعلماء الشريعة بحجة الدفاع عن أمن بلادها، وإرساء الاستقرار فيها. وبنهاية هذا المشهد المتخيل، اعتقدت تلك الجهات المُحرّضة التي لم تفتأ تسوق لمقولاتها هذه ليل نهار عبر كل وسائل الاتصال أن ثمار خططها قد أينعت وحن قطفها، فكانت فتنة المنادة بالخروج على الدولة في مظاهرات تم التخطيط والتوقيت لها، تحت شعار (وطن بلا هوية) و(وطنية بلا خصوصية). كان مؤشر نجاح هذه الثورة قد وصل إلى أقصى مداها، فقبلت النزاع الموقوتة قد زرعت في قلب المجتمع، واقتربت ساعة انفجارها، والمناخ العربي أصبح خصباً يُبشر بالنصر المؤكد، فهاهي الثورات الشعبية على الحكام في تونس وليبيا ومصر، قد كُلت بالنجاح، وسقطت الحكومات واحدة تلو الأخرى وانتصرت إرادة الشعوب.

وملاً أولئك العابثون أيديهم بنجاح ثورتهم، فكان يوم الجمعة (١١ مارس ١٤٣٢/٤/٦هـ)، الذي سُمي (بجمعة

مظاهرات حنين). في هذا اليوم ظلت أعناق العالم تتناول لترى المشهد السعودي، وهو يقف في مواجهة تحدٍّ يهدد الوحدة الوطنية، وكانت تراحمها أعناق أولئك المخربين وقد رققت قلوبهم فرحاً، وتمايلت أعطافهم طرباً، حتى إذا ما انبلج الصباح، وفرك الجميع أعينهم حتى يرون المشهد واضحاً، ولا يفوتهم جزء منه، تفاجأ الجميع بثورة لم يشهد لها التاريخ مثيلاً، وثورة فريدة من نوعها في تاريخ الإنسانية، ثورة يعجز الوصف عن وصفها، إنها (ثورة السكون)، (ثورة الصمت)، (ثورة الصمود)، (ثورة الوفاء)، (ثورة كيد الأعداء)، (ثورة التحالف)، وقل ما شئت من الأسماء من هذا القبيل.

لقد خطط المرجفون لثورة أرادوها دامية، سوداء كسواد قلوبهم، تفوح منها رائحة الخيانة، والعصبية، بنوها على الأكاذيب والأراجيف، والحقد الأسود القميء، وكان يوم ثورتهم التي تخيلوا منها الحشود المؤيدة والتهاتفات المزيفة، ولكن كانت الصدمة المفاجئة، إذ لم يروا إلا جحافل الفراغ والسكون تقتل أطماعهم، وترد كيدهم في نحورهم.

وكان وراء ظهور هذه الثورة الهادئة، التي أدهشت العالم، وقلبت الموازين السياسية العالمية، علماء الشريعة الأفاضل،

الذين لم يصيخوا سمعهم لأي ناعق ينادي بتمزيق الوحدة الوطنية، وتسارعوا يلتفون حول قيادتهم، فأصدرت هيئة كبار العلماء فتوى بتحريم المظاهرات، وبيان خطرها في تفريق الكلمة، وإشاعة الفوضى، جاء فيها: «.. وهيئة كبار العلماء إذ تستشعر نعمة اجتماع الكلمة على هدي من الكتاب والسنة وفي ظل قيادة حكيمة فإنها تدعو الجميع إلى بذل كل الأسباب، التي تزيد من اللّحمة، وتوثق الألفة، وتحذر من كل الأسباب التي تؤدي إلى ضد ذلك، وهي بهذه المناسبة تؤكد على وجود التناسح، والتفاهم، والتعاون على البر والتقوى، والتناهي عن الإثم والعدوان، وتحذر من ضد ذلك من الجور، والبغي، وغمط الحق، .. كما تحذر من الارتباطات الفكرية والحزبية المنحرفة، وإذ الأمة في هذه البلاد جماعة واحدة متمسكة بما عليه السلف الصالح وتابعوهم، وما عليه أئمة الإسلام قديماً وحديثاً من لزوم الجماعة، والمناصحة الصادقة، وعدم اختلاق العيوب وإشاعتها، مع الاعتراف بعدم الكمال ووجود الخطأ، وأهمية الإصلاح على كل حال وفي كل وقت، فإن الهيئة تؤكد أن الإصلاح والنصيحة أسلوبها الشرعي الذي يجلب المصلحة ويدرأ المفسدة وليس بإصدار بيانات فيها تهويل

وإثارة فتن، وأخذ التواقيع عليها، لمخالفة ذلك ما أمر الله عز وجل به، والهيئة تؤكد على حرمة المظاهرات في هذه البلاد، فإن الأسلوب الشرعي الذي يحقق المصلحة، ولا يكون معه مفسدة هو المناصحة، وهي التي سنها النبي ﷺ، وسار عليه صحابته الكرام، وأتباعهم بإحسان).

وهكذا، لم يخب ظن ولاة الأمر في علمائهم وشعبهم، إذ خرج الأمير نايف بن عبدالعزيز في اليوم التالي (السبت ١٢ مارس ٢٠١١م) ليحي في العلماء وقفتهم الشجاعة، ونبههم النادر، ويهنئ الشعب بتلك الروح الوطنية الأصيلة، التي أثبتت الأحداث صدقها، وقوة معدنها، فقال: (لا يفوتني في هذا المقام أن أضيف إلى شكري لجميع المواطنين، أن أشكر سماحة مفتي المملكة الشيخ عبدالعزيز آل الشيخ، وعلماء المملكة، وأئمة المساجد ولكل العقلاء من أبناء هذا الوطن، لقد ردوا بكل قوة وثقة - بعد الله - على الأشرار، الذين يريدون بنا شراً، ولكننا - والله الحمد - أمناء على هذا الوطن...).

وتوالت مفاجآت المشهد السعودي التي زادت من استغراب العالم، إذ تلت ثورة (جمعة حنين) التي انقلب فيها السحر على

الساحر، ثورة أخرى أعظم من سابقتها إثارة، ثورة يُمكن أن نطلق عليها (ثورة الفرح) و(ثورة التلاحم) و(ثورة الوحدة الوطنية). ففي يوم الجمعة الموافق: (١٣/٢/١٤٣٢هـ - الموافق ١٨ مارس ٢٠١١م) قامت أول ثورة انطلقت من أعماق شعب وفيّ، خَرَجَ مهللاً مكبراً مجدداً ولاءه لقيادته. إنها ثورة تروى، وقصة تلاحم شعب مع قيادته، إنها جمعة الاستفتاء الشعبي النزيه، استفتاء لم يرد في الأجندات السياسية، شهد العالم نتائجه في تلك الاحتفالات التي عمت أرجاء البلاد فخرج الصغار والكبار، النساء والرجال، ووجوههم تتهلل فرحاً، وألسنتهم تلهج شكراً بعد خطاب تاريخي موجز، مفعم بالبلاغة التي تمثلت في تلك العبارات الرقيقة، والمعاني الصادقة، التي خرجت من القلب لتصل إلى القلب، استمع إلى الملك وهو يقول: (كم أنا فخورٌ بكم، والمفردات والمعاني تعجز عن وصفكم، أقول ذلك ليشهد التاريخ، وتكتب الأقلام، وتحفظ الذاكرة الوطنية بأنكم بعد الله صمام الأمان لوحدة هذا الوطن، وأنكم صفتكم الباطل بالحق، والخيانة بالولاء، وصلابة إرادتكم المؤمنة).

إن ثورة الفرح هذه هي تطبيق عملي، لمبادئ التسامح والحوار، نعم إنها ثورة الحوار الحر التي كان عمادها الحوار

المفتوح بين الشعب وقيادته، حيث أفضى الشعب بكل مطالبه واحتياجاته، واستمعت القيادة لكل تلك المطالب، فكانت النتيجة حزمة من القرارات التي تضمنت إصلاحات جوهرية، وعالجت مشكلات مفصلية، بلهجة تُنمُّ عن الصدق والعزم في تحقيقها، وفوق ذلك العمل الجاد والدؤوب في سرعة إنجازها، ليتمتع بها الشعب.

إن تلك القرارات الإصلاحية، لامست ما يطمح إليه الشعب في شؤونه الصحية والتعليمية والمعيشية، وعلى رأسها أزمة الإسكان، والقضاء على البطالة، إلى غير ذلك من الإصلاحات التي عمت البلاد، ولعل من أهم النقاط التي أذيعت: أن هذه القرارات والإصلاحات، إنما هي من حق الشعب، فالكل شركاء في موارد الدولة وعائداتها.

ومما سبق، يتأكد لنا أن هذا المشهد السعودي السياسي، قد قلب كل الموازين والأعراف والنظريات السياسية، وقدم للعالم أجمع رؤية سياسية واضحة، كانت تعارضها كثير من الرؤى العالمية، التي تدعي التقدم والديمقراطية وتنادي بالحرية، وتتمر في مطالبتها هذه بسلسلة من القلاقل والفتن والتخريب وسفك الدماء.

ولتأصيل هذه الرؤية السياسية السعودية، ينبغي أن نعود إلى تاريخ تأسيس المملكة، ونقرأ المشهد السعودي السياسي منذ نشأته، قراءة واعية محايدة، وهي حتماً ستسلمنا إلى مقومات ومبادئ القيادات الناجحة التي تُشكل من خلالها منظومتها الإدارية، ولعل من أبرز تلك المقومات: الالتفاف حول معتقد مُشترك يؤمن به القائد ويؤمن به أفراد قيادته، ومنه يأخذون جميع مناهج حياتهم، وعليه ينظمون علاقاتهم فيما بينهم، وعلاقاتهم بمن يُشاطرونهم ذات المعتقد، التي تبني على الاحترام والتسامح.

من هذا المعتقد الأصيل، يمتد جسر التواصل المتين، بين القائد وشعبه، بكل صدق وشفافية، فتنمو العلاقات بين جميع الأطراف على ميثاق متين، ارتضاه الجميع، وتحالفوا على التمسك بنظمه، وتعاهدوا على الدفاع عنه بالروح والمال، ذاك الميثاق العظيم هو الدين الإسلامي الحنيف، دين الرحمة، والحب، والإخاء، وهذا ما تنص عليه المادة السابعة من الباب الثاني من نظام الحكم في المملكة العربية السعودية: (يستمد الحكم في المملكة العربية السعودية سلطته من كتاب الله تعالى، وسنة رسوله ﷺ وهما الحاكمان على هذا النظام،

وجميع أنظمة الدولة).

وجاء في المادة الثامنة من ذات الباب: (يقوم الحكم في المملكة العربية السعودية على أساس العدل، والشورى، والمساواة، وفق الشريعة الإسلامية).

والمملكة في كل أنظمتها، تؤكد أن الدين الإسلامي هو ركيزتها، فجاء في المادة الأولى من الباب الأول من نظام الحكم، والمتعلق بالمبادئ العامة: (المملكة العربية السعودية دولة إسلامية ذات سيادة تامة، دينها الإسلام ودستورها كتاب الله تعالى، وسنة رسوله ﷺ ولغتها هي اللغة العربية، وعاصمتها الرياض).

هل وعي العالم أجمع سبب نجاح السياسة السعودية والتفاف العلماء والشعب حولها؟

أضف إلى ذلك، أن هذا النظام القائم على كلمة التوحيد الخالص، لم يكن وليد اللحظة، بل هو نظام اتخذته الدولة منذ قيام الدولة السعودية الأولى (١١٥٧هـ - ١٢٣٣هـ) على يد المؤسس الأول محمد بن سعود، واتفاقه مع الشيخ محمد بن عبد الوهاب على إعلاء كلمة التوحيد، وليس كما قال المرجفون أنه تحالف سياسي ديني، قائم على المصالح الشخصية

للطرفين، إنه تحالف من أجل مصلحة مشتركة، وهي نشر الدين الإسلامي ليعم خيره البلاد والعباد.

وتهدف هذه الدعوة إلى نشر الخير والمحبة والسلام بين شعوب الأرض قاطبة امتثالاً لقول الله تعالى: **يَوْمَا أَرْسَلْنَاكَ إِبْرَاهِيمَ لِنَأْتِيَ النَّاسَ بِبَشِيرٍ وَنَذِيرٍ** (١) وقوله تعالى: **يُوجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ** (٢).

هذا التحالف بين الديني والسياسي، لم يقم على سيطرة أحدهما على الآخر، بل كان قائماً على التكامل والتناصح والمشورة، وفوق ذلك التآلف، والمحبة والتعاون. مفاهيم منبثقة من ميثاق واحد ارتضاه الجميع وهو الشرع الإسلامي الحنيف. وتتجلى لنا مظاهر اهتمام الدولة السعودية الأولى بالعلماء، في حرص قادتها على حضور مجالسهم، والتتلمذ على أيديهم، ومشاركتهم في المناقشات العلمية، إلى جانب اصطحابهم في مواطن الحرب لتعليم أفراد الجيش وإرشادهم.

وبفضل جهود أولئك القادة وإخلاص العلماء ازدهر التنوير الفكري للعقول عن طريق نشر الكتابات والمكتبات الوقفية في

(١) سبأ: ٣٨.

(٢) الحجرات: ١٣.

المساجد، وفتح مجال المناظرات، فكانت هذه بذور النهضة الشاملة، التي تشهدها المملكة اليوم، التي تُعدّ بمستقبل زاهر - بإذن الله تعالى - .

وهكذا، أخذت العلاقة بين الديني والسياسي في المملكة تنمو وتزدهر، بعدما لمس الفريقان ما حققه هذا التكامل والتعاون من خير عمّ أثره أرجاد البلاد، فبرزت صورة هذا التعاون في أجل معانيها، إبان ظهور الدولة السعودية الثالثة، (١٣١٩هـ) على يد المؤسس الملك عبدالعزيز آل سعود، الذي استفاد من فطنة الأمير محمد بن سعود، وأدرك أهمية دور العلماء في استتباب الأمن، وفي ذلك تذكر الباحثة (موضى بنت منصور) في رسالتها العلمية: (لقد صدق الملك في تقديره أن حركة التوطين، وتثبيت التعاليم السلفية، ستكون هي العامل الحاسم في تغيير موازين القوى في الجزيرة العربية، وتكشف الوثائق أن رأياً عاماً قد تكون في أعقاب الكشف عن ذلك المشروع الهائل، بأن هذا الحدث الذي سيقوم مركز ابن سعود في وسط الجزيرة العربية). وتقول أيضاً: (الوثائق تكشف بصراحة ووضوح أهمية التوطين مع نشر التعاليم السلفية).

والقارئ لسيرة الملك عبدالعزيز مع العلماء، يقف على

احترامه وتقديره لهم، حيث اتخذ منهم المستشارين في قضايا التعليم، والدعوة والإرشاد والقضاء، ويحاورهم ضمن جلسات مخصصة معهم، إلى جانب استغلاله لمواسم الحج، وجعلها مؤتمراً علمياً يلتقي فيه بعلماء الأقطار الإسلامية الأخرى.

ومن أبرز صور تقديره للعلماء، أنه عمل على استعادة هيبتهم في نفوس الناس، واحترامهم لهم، وإحيائه لمكانتهم العلمية. ثم ما كان منه في عام ١٣٥٧هـ، حين كثر طلاب الشيخ عبدالعزيز بن باز، قاضي الخرج، حتى أقبل عليه الطلاب من البلدان المجاورة، مثل: العراق والشام واليمن، فأمر الملك عبدالعزيز ببناء مكان له، ليجتمع فيه بالناس ويعلمهم.

كما دعم الملك جهود الشيخ عبدالله القرعاوي الدينية والعلمية في جنوب المملكة، وفتح له العديد من المدارس هناك، وإنفاقه السخي عليها.

وعلى هذا النهج التكاملي القويم في علاقة الحاكم بالعلماء، وتوقيرهم ومشاركتهم في سياسة البلاد، سار أبناؤه من بعده، تنفيذاً لوصيته التي كتبها لولي عهده في عام ١٣٥٢هـ، ومنها قوله: (أوصيك بعلماء المسلمين خيراً، أحرص على توقيرهم، ومجالستهم، وأخذ نصيحتهم، وأحرص على تعليم العلم، لأن

الناس ليسوا بشيء إلا بالله، ثم بالعلم، ومعرفة هذه العقيدة، احفظ الله يحفظك).

هذا النهج الذي سارت عليه الدولة السعودية - كما رأينا - جنت ثماره في أقصى الظروف، وأحلك الأزمات، فكل أزمة تمر بها البلاد، تجد علماء الدين يقفون معها بكل صدق وإخلاص. والشواهد على ذلك كثيرة، منها ما ذكر سلفاً عن (مظاهرات جمعة حنين الفاشلة)، ذلك المثال الحاضر في ذهن كل مواطن، بل في ذهن العالم أجمع، وما أحدثه من مفاجأة أدهشت العقول من سر هذا الالتفاف الشعبي المكين حول القيادة الذي كان سببه علماء الدين الذين نادوا بالوحدة الوطنية، ونبذ الفرقة والتشردم.

والأمثلة على مثل هذه المواقف الداعمة المشرفة للعلماء كثيرة لا يتسع المقام لحصرها - وإنما نُعرجُ على بعضها، ولعل من أبرزها: حادثة (فتنة الحرم المكي) عام ١٤٠٠هـ، التي حدثت في عهد الملك خالد بن عبدالعزيز رحمه الله، وكانت هذه الحادثة من أعظم وأكبر التحديات التي واجهت الحكومة والعلماء ووضعتهما على محك خطير، إذ إن القائمين بالفتنة يدعون السلفية، إضافة إلى أنهم يحتمون بالحرم المكي

الشريف الذي حرم الله القتال فيه. هذه الحادثة بتفاصيلها المعقدة المتشابكة كانت تهدد أمن المجتمع، لكن كان اجتماع كلمة هيئة كبار العلماء وإصدارهم فتاوى تُقوّي من موقف الحكومة، بينت للناس أن هذه الفئة تجرأت على مخالفة أمر الله وأمر رسوله ﷺ وما عليه إجماع أئمة الإسلام، وأن على ولي الأمر أن يقضي على الفتنة باتخاذ كافة الوسائل المشروعة، ولو أدى ذلك إلى قتالهم داخل الحرم، بعدما منحتهم الفرصة الكافية، استناداً إلى قوله تعالى: **يُولَاتُفَاتِلُوهُمْ عِنْدَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ حَتَّى يُقَاتِلُوهُمْ فِيهِ فَإِنْ قَاتَلُوكُمْ فَاقْتُلُوهُمْ كَذَلِكَ جَزَاءُ الْكَافِرِينَ ض.**^(١) وقوله ﷺ: **«من أتاكم وأمركم جميع على رجل واحد، يريد أن يشق عصاكم، فاضربوا عنقه كائناً من كان».** وهكذا أخذت الفتنة وعاد الأمن للوطن.

كما يُشكر لهم موقفهم المشرف في حرب الخليج، حين غزا (الجيش العراقي) دولة الكويت من غير حق مشروع، وحاول الهجوم على الحدود السعودية، وظهر محك التحدي للعلماء أقوى من سابقه، إذ ظهرت قضية الاستعانة بالقوات الأجنبية في هذه الحرب، مما أثار جدلاً وخلافاً واسعين بين العلماء،

(١) البقرة: ١٩١.

ولكن النهج الإسلامي الذي ارتضاه الجميع منهجاً ونظاماً لحياتهم، يدعو إلى الوحدة وتغليب مصلحة الأمة، وتكاتفها على كل رأي وكل مصلحة أخرى، فعادت واجتمعت كلمتهم، وتوحدت الصفوف حول القيادة.

غير أن الاختبار الأعظم، والامتحان الأقوى على صمود هذا التحالف، وعلى قوة هذا التلاحم، ما كان من أحداث (الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١م) حين أخذت أصابع الاتهام تشير إلى علماء الشريعة، وإلى المناهج الدينية والأجندة الدعوية، التي يقفون وراءها، بأنها السبب الرئيس في تفريخ الإرهاب، ورميهم بالتشدد، والتخلف، والتوسع السلطوي، في جنابات الدولة، وهمزت ولمزت إلى ضرورة الحد من سلطتهم، وتقليص أنشطتهم، ما يعني فض ذلك التحالف بين الديني والسياسي الذي قامت عليه الدولة، واستبداله بأنظمة حديثة تتماشى مع العصر. وظلت المكائد تحاك واحدة تلو الأخرى، وحلم العلماء وصبرهم، يربأ بنفسه أن يلين لها، حتى كانت (جمعة حنين) التي كشفت عن وجه الحقيقة، وأظهرت معدن العلماء والشعب الأصيل، العلماء الذين سارعوا بالوقوف في صف الدولة، لأنهم يؤمنون بقوله تعالى: **يَوَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ**

اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفْرُقُوا^(١) فارتفعت أصوات الخطباء تندد بالمظاهرات وتبين مخاطرها، كذلك تواتت فتاوى العلماء الصادقة تبين الحكم الشرعي في المظاهرات وما تجرّه من وبال على الناس، وهدر للدماء البريئة.

من يقرأ فتاوى العلماء قراءة واعية نزيهة، سيدرك بلا شك أنهم لم يرموا من وراء فتواهم تلك التزلف، أو التملق للحكام، أو الانصياع الأعمى للرغبة السياسية، فهناك إجماع من كبار العلماء على أن المملكة العربية السعودية، هي بلاد لا تحتكم إلى قانون وضعي مطلقاً، وإنما تقوم محاكمها على تحكيم شريعة الله القائمة على الكتاب والسنة.

ولعلني اكتفي بالاستشهاد هنا ببعض من أقوال عالم جليل له مكانته الخاصة في نفوس أبناء الأمة الإسلامية، وذلك لضيق المقام في هذا المقال الذي لا يتسع لذكر أقوال جميع العلماء. استمع إلى قول الشيخ عبدالعزيز بن باز - رحمه الله - ورأيه في نهج الدولة السعودية: (وهذه الدولة السعودية دولة مباركة نصر الله بها الحق، ونصر بها الدين، وجمع بها الكلمة، وقضى بها على أسباب الفساد، وأمن بها البلاد)،

(١) آل عمران: ١٠٣.

وقال: (ومن أقوى أسباب نجاح هذه الدعوة أن هياً الله لها حكماً أمنوا بها، ونصروها، وأزروا دعائها، ذلكم هم الحكام من آل سعود، بدءاً من الإمام المجاهد محمد بن سعود رحمه الله مؤسس الدولة السعودية، ثم أبناؤه من بعده).

وعلى الرغم من إقراره لها بكل تلك الصفات الحميدة التي اكتسبها من نصرتها للدين، فهو لم يمدحها لخيرٍ شخصي ناله منها، بل إن ثناءه نابع من مقارنته لها ببقية الدول التي آثرت الخضوع للقوانين الوضعية، وعلى الرغم من ذلك لم يُبرئها من الوقوع في بعض الخطأ، ما يدل على صدقه، إذ قال: (وليس معصومة، وليس كاملة، كلُّ فيه نقص، فالواجب التعاون معها على إكمال النقص، وعلى إزالة النقص، وعلى سد الخلل بالتناصح والتواصي بالحق، والمكاتبة الصالحة، والزيارة الصالحة، لا بنشر الشر والكذب ولا بنقل ما يقال من الباطل).

ولو قرأت كلمات العلماء في الدولة السعودية، تجدهم بعد ذكر أفضالها لا يحجمون عن الاعتراف بوجود نقص وزلات هي من طبيعة البشر، وجميعهم يجمعون أن إصلاح الأخطاء يكون بالتناصح، بل حتى ولاة الأمر أنفسهم في أكثر من مناسبة لا

يدعون لأنفسهم الكمال، إنما يطالبون الشعب بالتواصل معهم، وذكر مواطن الخلل والتحاور مع المسؤولين بأسلوب إسلامي حضاري، يهدف إلى الإصلاح.

وبهذا ماتت الفتنة قبل مخاضها، بفضل الله تعالى ثم بفضل ذلك التحالف والتكاتف مع ولاية الأمر، الذين أبوا إلا أن يقولوا للمحسن أحسنت وللمسيء أسأت، خص الملك عبد الله العلماء في خطابه، بذكر فضلهم والاشادة بجهودهم، التي أطفأت نار الفتنة، وحذر لمن يتعرض لهم زوراً وبهتاناً، فحفظ بذلك مكانتهم وهيبتهم، إذا جاء في خطابه: (واستشعاراً منا بما يجب نحو علمائنا الأفاضل، وهم أهل العلم وحراس العقيدة ومن حباهم الله بحسن الهدى، وعلو السمات على جادة شرعنا المظهر بوسطيته واعتداله، وسعة أفق حملته، في مشمول ما أكدوا عليه في فتاواهم، وقراراتهم، وبياناتهم، ومحاضراتهم، فمثّلوا - بحمد الله - الامتداد العلمي لسلفنا الصالح، وفي سياق مبارك لا نستغربه من علمائنا الموفقين بفضل الله عليهم للنهل من معين الكتاب والسنة، بعيداً عن مزائق البدع والأهواء، والغلو والتطرف على محجة بيضاء ليلها كنهارها، لا يزيغ عنها إلا هالك، وحرصاً منا على أن يعكس الإعلام نهج الدولة المستند

إلى كتاب الله وسنة ورسوله ﷺ لتحقيق ذلك في آداب التعامل مع علمائنا من خلال عدم المساس أو التعرض لسماحة مفتي عام المملكة، وأصحاب الفضيلة أعضاء هيئة كبار العلماء، بالإساءة أو النقد، ولأهمية التقيد بذلك، والحرص عليه، على كافة وسائل الإعلام الالتزام التام بما ذكر^(١).

كما حث على مساندة الاتجاه الديني السلفي، إذ أمر الملك بإنشاء فروع للإفتاء في كافة مناطق المملكة، بوظائف محددة وميزانية مخصصة، وإنشاء مجمع فقهي ليكون ملتقىً علمياً تُناقش فيه القضايا والمسائل الفقهية، تحت إشراف هيئة كبار العلماء، واعتماد دعم مالي لجمعيات تحفيظ القرآن الكريم، انطلاقاً من أهمية حفظ الكتاب الكريم وتعلمه، وأثره المبارك على تربية النشء، بمفاهيمه السمحة البعيدة عن الغلو والتطرف. كما شملت أوامر الملك الاهتمام بمكاتب الدعوة والإرشاد، حرصاً من الدولة على استمرارها في القيام بواجبها في الدعوة إلى الله، بالحكمة والموعظة الحسنة، بعيداً عن أساليب الغلو والتطرف، واقتداءً بنهج السلف الصالح، القائم

(١) كلمة الملك عبدالله بن عبدالعزيز للشعب السعودي والأوامر الملكية الصادرة في يوم الجمعة ١٣/٤/١٤٣٢هـ الموافق ١٨ مارس ٢٠١١م.

على الوسطية والاعتدال، والاهتمام بدور هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وأثرها العظيم في سلوك الفرد والمجتمع، وواجب دعمها حتى تقوم بواجبها على أفضل وجه^(١).

ويتجلى صدى اعتزاز الملك بعلماء بلده وشعبه، وكل من ناصره ووقف في وجه الفتنة، بقوله: (اسمحو لي أن أخاطب العلماء في هيئة كبار العلماء أو خارجها، الذين وقفوا ديانة للرب عز وجل، وجعلوا كلمة الله هي العليا، في مواجهة صوت الفرقة ودعاة الفتنة، ولا أنسى مفكري الأمة وكتابها، الذين كانوا سهاماً في نحور أعداء الدين والوطن والأمة. وبكل اعتزاز أقول للجميع، ولكل مواطن ومواطنة إن أي أمة ترفع كلمة الحق لا خوف عليها).

وهكذا، أثبت محك المحن الذي مخض التجربة السياسية السعودية القائمة على التحالف المتكامل بين الديني والسياسي، أثبت أصالة ولادة الأمر، وطيب معدنهم، كما أثبت أصالة العلماء وعظيم ولائهم ووفائهم للمواثيق، فكانت نتيجة هذا التحالف الصادق على كتاب الله وسنة رسوله، وإعلاء كلمة التوحيد، أن توحدت الصفوف واجتمعت الكلمة على التناصر والوحدة، ورأى العالم أجمع ملحمة الوحدة الوطنية.

(١) المرجع السابق.

المسؤولية المشتركة بين الحاكم والمحكوم

أ.د. أبو بكر دكوري *

مقدمة :

إن كل مجتمع لا يكون سعيداً إلا إذا كان مجتمعاً صالحاً رشيداً، لذلك ألزم الله كل فرد من أفرادِه أن يكون مسؤولاً عن أعماله ومحاسباً عليها، ومن ثم يكون صالحاً في نفسه ومصالحاً لغيره. يقول ﷺ: (كلكم راع وكلكم مسؤول عن رعيته، الإمام راع ومسؤول عن رعيته، الرجل راع في أهله ومسؤول عن

* حصل على درجة الدكتوراه في أصول الفقه من الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة عام ١٩٨٢م، ودبلوم عالي في اللغة والحضارة الفرنسية من جامعة السوربون ومن المدرسة الدولية للغة الفرنسية في باريس. يعمل الآن مستشاراً لرئيس جمهورية بوركينا فاسو للشؤون الثقافية والإسلامية، ورئيساً للمجلس التنفيذي للإيسيسكو، وعضو هيئة مكتب مجمع الفقه الإسلامي الدولي بجدة. (بوركينا فاسو).

رعيته، والمرأة راعية في بيت زوجها ومسؤولة عن رعيتها)^(١).
ولذلك نجد الإسلام قد جعل لكل فرد من أفراد المجتمع
مسؤولية، سواء كان تابعاً أو متبوعاً، حاكماً أو محكوماً.
والمسؤولية المشتركة، بين الحاكم والمحكوم في
الإسلام، تتمثل قبل كل شيء في التعاون على البر والتقوى،
ويبدأ ذلك بالترام الجميع تعاليم الإسلام الحنيف، والتمسك
بشريعته.

الإسلام لم يفرض على الناس شكلاً معيناً لنظام الحكم؛ لأن
مصالح الناس تختلف باختلاف الأزمان والأحوال والأماكن،
فربّ قانون يحقق مصلحة في مكان أو زمان ما، أو لمجتمع
ما، ولا يحققها في زمان أو مكان آخر، أو لأمة أخرى، ولكن
حتى لا يقع الناس في حرج أو خطأ، شرع لهم الإسلام الأحكام
الأساسية، والمبادئ العامة التي يقوم عليها نظام الحكم في
كل زمان ومكان، وترك الفروع والتفاصيل لكل مجتمع أو أمة،
تتصرف فيها بما يحقق أمنها ومصحتها، على أن لا تتعارض
هذه الفروع مع الأحكام الأساسية والمقاصد العامة للشريعة
الإسلامية.

(١) متفق عليه، راجع كشف الخفاء ١١٥/٢.

هذا هو الفرق بين نظام الحكم في الإسلام والأحكام والقوانين التي يضعها البشر، التي لا تخلو من الحيف والجور في أغلب الأحيان، إذ البشر لا يشرعون الأحكام إلا لحماية مصالحهم دون غيرها من المصالح، وأيضاً فإن العقل البشري قاصر، لا يقوى على الإدراك والإحاطة بكل الحكم والمصالح المتعلقة بالعباد في كل زمان ومكان، أما ما وضعه الله من الأحكام والشرائع فإنها وسعت مصالح الناس على اختلاف أجناسهم وعاداتهم وأديانهم، وحققت لهم السعادة الدائمة؛ لأن واضعها هو الرحيم بعباده، الذي وسعت رحمته كل مخلوقاته، وهو العدل في أحكامه، حيث حرّم الظلم على نفسه وجعله بين الناس محرماً، ومن كان هذا شأنه فإن ما يشرّعه لعباده من الأحكام لا يمكن أن يتصف بالقصور أو الظلم أو القسوة. فإذا التزم الجميع أحكامه، وأدى كل من الحكام والمحكومين ما عليهم من حقوق وواجبات سعدوا جميعاً.

فالحكم في الإسلام - إذن - هو حكم قائم على تعاليم الشريعة الإسلامية، ولما كان الشعب مجتمعاً لا يمكن له القيام بالتكاليف المنوطة به، أوجب الله عليه أن يختار من يحمل عنه

تبعه القيام بهذه التكاليف، ومن هنا ظهر مفهوم البيعة، بيعة الشعب للحاكم.

ومن يتم اختياره للرئاسة ورعاية شؤون الرعية، قد يحمل لقب الرئيس، أو الملك، أو السلطان، أو الحاكم، أو غير ذلك، إذ لا مشاحة في الاصطلاح، ولكن قد جرت العادة على تسميته بالإمام، أو الخليفة، أو الأمير في الدولة الإسلامية.

والخليفة في الإسلام هو من خلف رسول الله ﷺ في حفظ الدين وسياسة الأمة، بعد انتقاله إلى الرفيق الأعلى، مأخوذ من معناه اللغوي وهو النيابة عن الغير^(١).

ولأن الأمير هو من يسوس أمور الناس، ويدير شؤونهم من الأمر وهو الشأن، فأمر المؤمنين هو إمامهم وحاكمهم العام. وإذا تم اختيار الأصلح لتولي الحكم بناء على توفر الشروط المعتبرة فيه، والتزامه القيام بواجباته تجاه الرعية والأمة، التي تتمثل في نشر دعوة الإسلام وإقامة ميزان العدل بين جميع أفراد الرعية، وأداء الأمانات بمختلف أنواعها من حفظ الدين، وإيصال الحقوق إلى مستحقيها، والذود عن مكاسب

(١) راجع هذا الموضوع في مقدمة ابن خلدون ص ١٩٠ وما بعدها.

الأمّة ومصالحها، فإنه يستحق أن يبايعه الجميع على السمع والطاعة في المعروف.

البيعة .. المسؤولية المشتركة :

والبيعة أهم ما يربط الحكام بالمحكومين؛ لأنها عهد بين الطرفين للتعاون على الخير، وقيام كل طرف بما له وما عليه من الواجبات، وقد تكون عامة، وقد تكون خاصة، أي: على أمر معين، فيجوز تعددها حسب المهمات والمجالات الخاصة بها، فقد بايع الأنصار الرسول ﷺ على النصرة والحماية إن هو هاجر إليهم، وبايعته النساء على التزام تعاليم الإسلام كما ورد في سورة الممتحنة: **يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا جَاءَكَ الْمُؤْمِنَاتُ يُبَايِعْنَكَ عَلَى أَنْ لَا يُشْرِكْنَ بِاللَّهِ شَيْئًا وَلَا يَسْرِقْنَ وَلَا يَزْنِينَ وَلَا يَقْتُلْنَ أَوْلَادَهُنَّ وَلَا يُنَبِّهْنَ بَبْهُتَانِ يَفْتَرِينَهُ بَيْنَ أَيْدِيهِنَّ وَأَرْجُلِهِنَّ وَلَا يَعْصِيَنَّ فِي مَعْرُوفٍ فَبَايِعُهُنَّ وَاسْتَغْفِرْ لَهُنَّ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ** (١) والفرق بين البيعة العامة والخاصة هو أن الأولى لا تتعدد لأكثر من واحد؛ لأن طبيعتها تأبى ذلك (٢)، ولهذا قال ﷺ: (كانت بنو إسرائيل تسوسهم الأنبياء، كلما هلك نبي خلفه

(١) الممتحنة: ١٢.

(٢) راجع الأحكام السلطانية لما وردى ص ٣٠.

نبي، وأنه لا نبي بعدي، وسيكون بعدي خلفاء فيكثرون، قالوا يا رسول الله فما تأمرنا؟ قال أوفوا ببيعة الأول فالأول، ثم أعطوهم حقهم، واسألوا الله الذي لكم، فإن الله سائلهم عما استرعاهم^(١).

ومعنى هذا الحديث كما قال النووي في شرحه على صحيح مسلم: (إذا بويع لخليفة بعد خليفة فبيعة الأول صحيحة يجب الوفاء بها، وبيعة الثاني باطلة يحرم الوفاء بها ويحرم عليه طلبها)^(٢).

الوفاء بالبيعة :

والبيعة عقد ملزم للمحكوم يجب الوفاء به للحاكم، قال تعالى: **يَفَمِّنْ نَّكَثَ فَإِنَّمَا يَنْكُثُ عَلَىٰ نَفْسِهِ وَمَنْ أَوْفَىٰ بِمَا عَاهَدَ عَلَيْهِ اللَّهُ فَمَسِيئَةٌ بِهِ أَجْرًا عَظِيمًا**^(٣) وقال أيضا: **يُؤَاوِفُوا بِعَهْدِ اللَّهِ إِذَا عَاهَدْتُمْ وَلَا تَنْقُضُوا الْأَيْمَانَ بَعْدَ تَوْكِيدِهَا وَقَدْ جَعَلْتُمُ اللَّهَ عَلَيْكُمْ كَفِيلًا**^(٤). وهذا العهد وهذا الوفاء إنما يكونان

(١) متفق عليه راجع نيل الأوطار ٤/٣٥٦.

(٢) راجع شرح صحيح مسلم للنووي ١٢/٢٣١ ونيل الأوطار ٤/٣٥٧ والمحلّى لابن حزم ٩/٢٦٠.

(٣) الفتح: ١٠.

(٤) النحل: ٩١.

للإمام أو الحاكم أو الأمير؛ مقابل قيامه برعاية شؤون المحكومين، فهو وكيل عن الأمة ونائب عنها في تحقيق مصلحتها.

وقد لخص الماوردي^(١) واجبات الحاكم في عشرة أمور على النحو التالي:

حفظ الدين على أصوله المستقرة وما أجمع عليه السلف، تنفيذ الأحكام بين المتشاجرين لتحقيق العدل ومنع الظلم، حماية الوطن من الفتن، وإقرار الأمن، إقامة الحدود لصيانة محارم الله، تحصين الثغور وحراستها من العدو، الجهاد لمن يعادي الإسلام ويقف في طريق الدعوة، جباية الفية والصدقات، أي: تدير موارد الدولة، تقدير العطايا والاستحقاقات في بيت المال، اختيار الأكفيا من العاملين، مراقبة تنفيذ الأوامر ومتابعة سير العمل في الدولة^(٢).

(١) هو علي بن محمد بن حبيب البصري العقبة الشافعي المعروف بالماوردي ٤٥٤هـ راجع طبقات الأصوليين ١/٢٤٠.

(٢) راجع الأحكام السلطانية ص ١٥ وما ورد في هذا الموضوع في كتاب روح الدين الإسلامي لعفيف طيارة.

الشورى بين الحاكم والمحكوم:

ولا شك أن هناك واجبات أخرى بفعل التطور العلمي والاجتماعي والاقتصادي في العالم، فكان الأولى أن تحدد هذه الواجبات بكل ما يحقق الأمن والسعادة للرعية، ويجنبها كل ما فيه شقاؤها وهلاكها في الدارين. وقد وردت نصوص كثيرة من الكتاب والسنة تدعو إلى وجوب قيام الحاكم بواجباته، وتحذره من التقصير فيها، منها قوله ﷺ: (ما من أمير يلي أمور المسلمين ثم لا يجهد لهم وينصح لهم إلا لم يدخل معهم الجنة)^(١). ومعلوم ألا شيء يمكن الحاكم من القيام بواجباته ويجنبه الخطأ في إدارة شؤون الحكم، مثل اعتماده على الشورى، لذلك أمر الله نبيه به وقال: **يُوشَاوِرُهُمْ فِي الْأَمْرِ**^(٢)، وقال في وصف المؤمنين: **يَوْمَئِذٍ يُشَاوِرُهمُ شُورَى بَيْنَهُمْ**^(٣). وكان ﷺ يشاور أصحابه في كل الأمور وينزل على رأيهم إذا ظهرت فيه المصلحة. والأمثلة على ذلك كثيرة كما في غزوة بدر وغيرها^(٤) وفي

(١) رواه مسلم.

(٢) آل عمران: ١٥٩.

(٣) الشورى: ٣٨.

(٤) راجع روح الدين الإسلامي ص ٣٢١-٣٢٢ وزاد المعاد ٢/٦٤.

المستدرك^(١)، عن أبي هريرة: (ما رأيت أحداً أكثر مشورة لأصحابه من رسول الله ﷺ)^(٢).

الطاعة في المعروف:

والبيعة إذا تمت على أساس مشروع ووجب التزامها، وعدم نقضها؛ لأن عدم المبايعة أو نقض البيعة من دون وجه حق يعد خروجاً عن الجماعة، إضافة إلى ما في ذلك من إثارة الفتن، التي تضعف شوكة الأمة. يقول رسول الله ﷺ: (من خلع يداً من طاعة لقي الله يوم القيامة ولا حجة له، ومن مات وليس في عنقه بيعة مات ميتة جاهلية)^(٣). ويلزم من البيعة كذلك طاعة المبايع والرضا به حاكماً وأميراً، قال تعالى: يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ^(٤)، وفي حديث عبادة بن الصامت قال: (بايعنا رسول الله على السمع والطاعة في منشطنا ومكرهنا وعسرنا ويسرنا وأثرة علينا، وألا ننازع الأمر أهله، قال إلا

(١) هو لمحمد بن عبد الله النيسابوري الشهير بالحاكم وكتابه المستدرك على

الصحيحين مشهور توفي سنة ٤٠٥ هـ راجع الأعلام ١٠١/٧.

(٢) راجع زاد المعاد في هدي خير العباد لابن القيم ٦٤/٢.

(٣) رواه مسلم.

(٤) النساء: ٥٩.

أن تروا كفراً بواحاً عندكم من الله فيه برهان) ^(١)، وقال ﷺ (من أطاعني فقد أطاع الله، ومن عصاني فقد عصى الله، ومن يطع الأمير فقد أطاعني، ومن يعص الأمير فقد عصاني) ^(٢) فهذه الأحاديث وغيرها كثير تدل بمجموعها على وجوب طاعة أولي الأمر في كل الأحوال حرصاً على جمع كلمة المسلمين، لأن مخالفتهم ومنازعتهم ستؤدي إلى فساد أحوالهم في الدين والدنيا، ومحل الطاعة هو في غير معصية كما نص عليه قوله ﷺ على المرء السمع والطاعة فيما أحب وكره، إلا أن يؤمر بمعصية، فإن أمر بمعصية فلا سمع ولا طاعة) ^(٣).

صبر الرعية على ما يقع من الحاكم من ظلم؛

ومن المسؤولية المشتركة أن تصبر الرعية على ما يقع من الحاكم من ظلم، والصبر المأمور به في حالة انحراف الحاكم انحرافاً لم يُؤدِّ إلى الكفر، لا يعني الرضا بالظلم، وإنما لحقن الدماء، وجمع الكلمة، وعدم إثارة الفتنة. ولكن يجب أن يقابل

(١) متفق عليه راجع نيل الأوطار ٣٥٨/٤.

(٢) متفق عليه راجع نيل الأوطار ٣٥٩/٤.

(٣) رواه مسلم.

هذا الظلم، باستخدام الوسائل المؤدية إلى منعه من دون أن يترتب على ذلك فساد كبير، كالنصح والوعظ والتوجيه بالحكمة والموعظة الحسنة. وعلى الحاكم ألاّ يفتر بهذه النصوص التي تمنع الخروج عليه، فيتمادى في ظلم الرعية، وارتكاب المخالفات، بل عليه أن يلتزم القانون ويتمسك بالدستور، شأنه في ذلك شأن الرعية، خصوصاً أن دستور المسلمين ليس من وضع الحاكم أو غيره من البشر، وإنما هو من الله تعالى، فلا يكون لعامة الناس من دون خاصتهم، بل هو للناس جميعاً، فكان من المسلم به عقلاً وشرعاً أن يكون الحاكم قدوة لغيره؛ لأن الناس على دين ملوكهم. فالحاكم إذا كان قدوة صالحة أحبه الناس ولم يترددوا في تنفيذ أوامره، ولا يطالب الحكام فقط بالاستقامة، بل الرعية كذلك مطالبة بذلك إذا ما أرادت أن يكون لها ولاية وحكام صالحون، يهتمون بهمومها، ويحرصون على مصلحتها، ويسعون في رفاهيتها وسعادتها، وقد ورد في الحديث: (كما تكونوا يُولَى عليكم)^(١).

(١) رواه الحاكم ومن طريقه الديلمي عن أبي بكره مرفوعاً وأخرجه البيهقي بلفظ (يؤمر عليكم) راجع كشف الخفاء ١٢٦/٢-١٢٧.

وقال الخليفة عبد الملك^(١) على المنبر: ألا تتصفوننا يا معشر الرعية؟ تريدون منا سيرة أبي بكر وعمر ولم تسيروا في أنفسكم ولا فينا بسيرة أبي بكر وعمر، أسأل الله أن يعين كلاً على كل^(٢).

النصح للحاكم:

النصح للحاكم هو من مسؤولية الرعية، لكن النصيحة لها ضوابط حددتها الشريعة، ولها ظروف معينة، إذ لا ينبغي أن يلمس منها أية إهانة في حقه؛ يقول الرسول ﷺ: (من أهان السلطان أهانه الله)^(٣)، لذلك يجب أن يكون النصح بالحكمة والموعظة الحسنة وبكلام لين، قال الله تعالى لموسى وهارون: **يَقُولَا لَهُ قَوْلًا لَّيِّنًا لَّعَلَّهُ بَتَدَكَّرَ أَوْ يَخْشَىٰ**^(٤).

ومما تقدم يمكن أن نأخذ المملكة العربية السعودية نموذجاً عملياً لصلاحية نظام الحكم في الإسلام. فهي حققت

(١) هو الخليفة الأموي المشهور عبد الملك بن مروان.

(٢) راجع صيد القلم لخالد سيد على ص ١٧٨.

(٣) رواه الترمذي وقال حديث حسن.

(٤) طه: ٤٤.

ما تصبو إليه الدول من الأمن والاستقرار والرفاهية والتقدم في مختلف المجالات بسبب التزامها وتمسكها بهذا النظام، وبسبب إدراك الحاكم والرعية للمسؤولية المشتركة بينهما. إذ قامت بإنشاء هيئة خاصة للبيعة، ونصت مادتها الثالثة على أن تلتزم كتاب الله وسنة رسوله محمد ﷺ والمحافظة على كيان الدولة ووحدة الأسرة المالكة وتعاونها وعدم تفرقها، وعلى الوحدة الوطنية ومصالح الشعب. ومن واجبات هذه الهيئة أن يقسم كل فرد من أفرادها بالله العظيم أن يؤدي أعماله بالصدق والأمانة والإخلاص والعدل، ولا شك أن هيئة هذا شأنها لا تختار للبلاد والعباد إلا من كان خائفاً لله، صادقاً في نيته، صالحاً في أعماله، وكفوفاً في أدائه، لذلك حظي الشعب السعودي منذ قيام دولته الحديثة بحكام صالحين.

فعلى الرغم من الدور الرائد لبلادهم لكونها قبلة المسلمين، ومهد إسلامهم الحنيف، ومثوى خير خلق الله، ما يؤهلها لزعامة الأمة الإسلامية بلا منازع، وعلى الرغم مما وهبها الله من إمكانات مادية ومعنوية كثيرة، بحيث تتطلع إليها كل شعوب العالم، فلم يدفعهم ذلك كله إلى التخلي عن

مسؤوليتهم تجاه شعبهم في الداخل، وتجاه المسلمين في الخارج.

ففي خارج المملكة، أنفقت الدولة السعودية أموالاً كثيرة، ليس لزعزعة الأمن والاستقرار، وإنما لتقديم العون المستمر والدعم السخي لجميع المسلمين دولاً وشعوباً، بل لجميع المحتاجين في العالم، وهذا ما جعلها محل ثقة، وموضع احترام لدى جميع الحكام والشعوب والدول.

وفي المجال الداخلي استطاع حكام الدولة السعودية أن يوحدوا بلادهم، ويقضوا على كل النزاعات القبلية والإقليمية وكل الفتن الداخلية فيها، بل قاموا بتوحيد المسلمين وجمعهم خلف إمام واحد لأدائهم أهم ركن من أركان دينهم الحنيف وهو الصلاة في داخل المسجد الحرام. فقد ذكر المؤرخون أن الصلاة الواحدة كانت تتعدد في المسجد الحرام بتعدد مذاهب المصلين، فأهل كل مذهب يصلون على حدة، فأزال الملك عبدالعزيز ذلك كله. وأمن الدولة لجميع المواطنين والوافدين، ولم يعد أحد منهم يخاف على نفسه، أو ماله، أو عرضه.

وفي المجال الديني نلاحظ توسعة حكام الدولة السعودية

الحرمين الشريفين وغيرهما من المشاعر الإسلامية المقدسة، بحث يتمكن الحجاج والزائرون والمعتصرون من أداء واجباتهم الدينية بكل سهولة ويسر.

وفي مجال الصحة والتعليم تأمين التعليم والعلاج المجانيين لجميع المواطنين، من خلال المدارس النموذجية، والمراكز الطبية المنتشرة في كل مناطق المملكة، إضافة إلى المستشفيات التخصصية، التي لا نكاد نجد لها مثيلاً حتى في أكبر دول العالم وأرقاها. وكذلك عشرات الجامعات العريقة في كل التخصصات العلمية والمعارف الإنسانية، أضف إلى ذلك شبكات الطرق السريعة، التي تربط بين مختلف المدن والمناطق، والتي ترتبط بجسورها المعلقة، أما الخدمات الدائمة والدورية التي تقدم للمواطنين في مجال الإسكان والمرافق الحيوية والمواد الغذائية فكثيرة لا تحصى، ولا تكاد تجد مواطناً سعودياً يسافر إلى الخارج لطلب العمل، أو العيش الكريم، كما يفعل مواطنو الدول الأخرى، ومع هذه الإنجازات التي تحققت في أرض الواقع في الدولة السعودية التي يشاهدها القريب والبعيد، ويعترف بها العدو قبل الصديق، فلا يستغرب هذا التلاحم الذي نشاهده في

المملكة بين الحكام والرعية، عدل وإنصاف من قبل الحكام، ووفاء وولاء من قبل الشعب، فنعم الجميع بالأمن والاستقرار والرفاهية، كل ذلك لم يكن ليتحقق بعد توفيق الله لولا إدراك الحكومة السعودية والشعب لمسؤوليتهما المشتركة في تحقيق معنى الدولة الإسلامية.

المبحث الثاني
معالم استقرار المملكة وأسبابه في عهد
التحوّلات السياسية

مفهوم البيعة وأثرها في المجتمع السعودي
تدين المجتمع السعودي.. المكونات والخصائص
أثر العلماء في الاستقرار السياسي

مفهوم البيعة وأثرها في المجتمع السعودي

د. سعود بن محمد البشر *

مقدمة :

من المعلوم عند الباحثين في العلوم السياسية، والمتخصصين في صياغة الدساتير والنظم والقوانين، أن كل نظام سياسي هو نتاج للثقافة السائدة في المجتمع. فالأنظمة السياسية في أوروبا والولايات المتحدة - على سبيل المثال - اشتقت من النظريات السياسية التي شهدتها مجتمعات تلك الدول، والتي تطورت بتطور أفكار الفلاسفة والمنظرين على

* دكتوراه في السياسة الشرعية من المعهد العالي للقضاء بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، تقلد عدداً من المناصب التعليمية والأكاديمية، وأشرف على كثير من الرسائل العلمية. مثل المملكة العربية السعودية في عدد من الجهات الخارجية والمناسبات الدولية، كما شارك في ندوات ومؤتمرات علمية ودعوية داخل المملكة وخارجها. يعمل الآن عضو هيئة تدريس في قسم السياسة الشرعية بالمعهد العالي للقضاء. (السعودية).

فترات متتالية من الزمن، وتأثرت بظروف الحياة السياسية لكل واحد منها، ما انعكس على رؤيته لما ينبغي أن يكون عليه النظام السياسي، وطبيعة العلاقة التي يفترض أن تكون بين الحاكم والمحكوم.

ولعل أبرز هؤلاء الفلاسفة هم: نيقولا ميكافيلي (١٤٦٩ - ١٥٢٧م) الذي اشتهر بكتاباتة عن أساليب الحكم، وفصل التدابير السياسية فصلاً تاماً عن الاعتبارات الدينية والأخلاقية والاجتماعية، وهو صاحب مقولة: (الغاية تبرر الوسيلة)، أي: أن قوة الدولة وهيمنتها على كل مفاصل الحياة في المجتمع، يجب أن تكون فوق كل اعتبار ومعيار.

واقفتى أثر هذه الرؤية المفكر الفرنسي جان بودان (١٥٢٩ - ١٥٩٦م) الذي عاصر الصراع الديني في فرنسا بين الكاثوليك والبروتستانت، ووضع نظريته في (السيادة)، واستند في رؤيته لشؤون الحكم إلى هذا المفهوم، الذي يمنح الحاكم سلطة مطلقة يدير بها شؤون الدولة والمجتمع؛ وعلى إثر تطبيق هذه النظرية السياسية قامت الثورات والانقلابات في فرنسا وأوربا تطالب بالديمقراطية.

نتج عن هذه الثورات ظهور جيل من الفلاسفة، الذين نظروا

للحرية ومعاداة الاستبداد والدفاع عن الحكم الدستوري. ظهر بعد ذلك مصطلح (المجتمع المدني) الذي نادى بالحرية والمساواة والحقوق، في كتابات جون لوك (١٦٣٢ - ١٧٠٤م) وجان جاك روسو (١٨٠٦ - ١٨٧٣م) وجون ستيوارت ميل (١٨٠٦ - ١٨٧٣م). واتفقت نظريات هؤلاء الفلاسفة على أن ظهور المجتمعات هو نتيجة لـ (عقد) يبرمه الشعب مع الحاكم المنتخب؛ لتحقيق مصالح الدولة والمواطن، وأن سلطة الحاكم مشروطة بالثقة التي يمنحها الشعب له، مقابل رعايته تلك المصالح.

وعندما نرى الدساتير السياسية المطبقة في أوروبا والولايات المتحدة.. اليوم، نجد أنها مستمدة من النظريات السياسية التي كتبها أولئك الفلاسفة، وبالتالي فإن تلك الدساتير وما اشتق منها، أو تفرع عنها من نظم وقوانين هي تعبير عن الثقافة التي سادت تلك المجتمعات، وأصبحت تمثل إرادة أفراد المجتمع.

العقد الاجتماعي:

على الرغم من أن أصول هذا المفهوم وردت في كتابات الفيلسوف الإنجليزي توماس هوبز Thomas Hobbes

(١٥٨٨ - ١٦٧٩ م)، إلا أنه بات من الشائع في الفكر السياسي الغربي الحديث أن جان جاك روسو Jean Jacques Rousseau هو الذي طور هذا المفهوم إلى نظرية أصبحت تُنسب إليه.

فالعقد الاجتماعي مفهوم طوره روسو، وأراد به تنظيم العلاقة بين الحكومة والشعب، ووضع إطاراً يحدد العلاقات التي تسود في المجتمع. ورغبة من الذين جاؤوا من بعده من المنظرين السياسيين في إقامة مجتمع منظم، فإن مفهوم العقد الاجتماعي حاول صياغة منظومة من الحقوق، تقوم على العدل والمساواة وتحقيق المصالح المشتركة بين الحكومة والمواطن، والنأي بالمجتمع عن الصراع الذي خاضه الإنسان من أجل الحصول على حقوقه واحتياجاته.

وبناء على هذا المفهوم، فإن (الإرادة الشعبية) لها الحق وحدها في اختيار الحاكم، وقيام الدولة وتوجيهها نحو الغاية التي قامت من أجلها، وهي خدمة المصلحة العامة. الإرادة العامة بمفهوم «العقد الاجتماعي» هي إرادة الأفراد في جملتهم، وهي وحدها مصدر القانون، ولها السلطة المطلقة، والحاكم الذي يمارس السلطة العامة له حدود لا يجوز أن

يتعداها^(١) ولذا سمي: (العقد الاجتماعي) نسبة إلى كتاب روسو: (العقد الاجتماعي) الذي يقوم على فكرة رئيسة هي: أن النظامين السياسي والاجتماعي، هما نتاج لعقد أبرمه الشعب مع الحكومة.

ما سبق هو عرض تاريخي موجز يوضح العلاقة بين الأنظمة السياسية وثقافة المجتمعات التي تحكمها تلك الأنظمة في أوروبا والولايات المتحدة. هذه الحقيقة ليست موجودة في الدول الغربية فحسب، بل هي موجودة أيضاً في ثقافات شرقية أيضاً، فالاتحاد السوفيتي السابق، والصين الآن، هيمنت عليهما الأيديولوجيا الشيوعية، وتأثرت بها أنظمة الحكم وسائر الأنظمة التي تحكم السياسة وحياة الأفراد في المجتمع. الحقيقة التي نقرها هنا هي أن المرجعية للأنظمة السياسية، في الغرب أو في الشرق، كانت من وضع البشر، أي: نَظَر لها مفكرون من أمثال جون لوك، وجون ستيورات ميل، وجان جاك روسو، وكارل ماركس، وغيرهم.

وبالتالي فإن الدساتير التي تحكم تلك البلدان خضعت

(١) انظر: على عبدالمعطي محمد. الفكر السياسي الغربي. دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٨٨م، ص ٣١٧.

لتغيرات وتعديلات كثيرة لكي تستجيب للظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية، التي مرت بها تلك المجتمعات. وهذا يشير إلى حقيقة أخرى لا ينكرها العقل السليم، وهي أن عقل الإنسان مهما بلغ من العلم بحاجاته الأساسية المادية والمعنوية، فإنه يبقى قاصراً لا يمكن أن يكون صالحاً لكل زمان ومكان.

هذا هو الفرق الأساس بين أنظمة سياسية، تستمد مرجعيتها من عقل الإنسان، ونظام سياسي يعتمد في مرجعيته على خالق الإنسان، وهو الله سبحانه وتعالى، على وحي الله تعالى الذي نقله إلينا الرسول محمد ﷺ، وهو ما يعرف عند المسلمين بمصدري (الكتاب والسنة)، أي: القرآن الكريم وسنة محمد ﷺ، وكلاهما وحي من الله تعالى.

مرجعية النظام السياسي في الدولة الإسلامية :

من المقرر في العلوم السياسية أن النظام السياسي هو نتاج تشريع البشر، هؤلاء البشر هم مجموعة أفراد يختارهم الشعب لتمثيل السلطة التشريعية، مهمتهم سنّ القوانين، أو تعديلها أو تبديلها، بعد مرورها بمراحل مختلفة لتصبح نافذة، مثل:

الاقتراح، والمناقشة، والتصويت، والتصديق، والإصدار^(١). وهكذا ندرك أن الذين يقومون بالتشريع في الأنظمة الوضعية هم البشر، وأن التشريع - بهذه الصفة - قابل للتغير والتبديل، حسب ما تمليه الظروف التي تمر بها الدول والمجتمعات. أما في النظام السياسي للدولة الإسلامية فإن مصدر التشريع هو الوحي، المتمثل في القرآن الكريم والسنة النبوية.

فالنظام السياسي يستمد شرعيته من شريعة الله الذي له الحكم. والتحاكم إلى شريعة الله هو الفيصل بين المسلمين وغيرهم. بل إن التحاكم إلى شريعة غير شريعة الله هو صرف لنوع من أنواع العبادة لغير الله.

وبناءً عليه، فإن الحكم بشريعة الله، وجعلها مصدراً للتشريعات في المجتمع هو أصل من أصول الإسلام، الذي نزل به الوحي من الله على رسوله ﷺ؛ لتُسَّاس به شؤون الدولة الدينية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها. وليس للسلطة التنظيمية (التشريعية بالتعبير السياسي) حق التشريع

(١) انظر: محمود حلمي، نظام الحكم الإسلامي مقارناً بالنظم المعاصرة، دار الفكر العربي، القاهرة، ط٢، ١٩٧٣، ص ١٨١.

أو الاجتهاد فيه، إلا فيما سكتت عنه الشريعة الإسلامية، أو لم يرد فيه نص شرعي، وهذا من رحمة الله بالناس ليكون الإسلام صالحاً لكل زمان ومكان.

ومن المسلم به أن النصوص متناهية، والمستجدات من الحوادث غير متناهية، وإذاً فلا بد من الاجتهاد الذي يعطي كل حادثة أو نازلة حكمها الذي لا يتعارض مع نص صريح، ويتفق مع مقاصد الشريعة وقواعدها الكلية.

والاجتهاد لا يكون لآحاد الناس، بل لأهل العلم والفقهاء، المستوفين شروطه التي بينها علماء الإسلام. وكل ما يستجد على المجتمع المسلم في شؤون حياته لا بد أن يُرد الأمر فيه إلى العلماء، الذين بلغوا مرتبة الاجتهاد؛ ليستنبطوا الحكم فيه، ومصدر اجتهادهم واستنباطهم هو نصوص الشريعة الإسلامية وقواعدها الكلية.

وهكذا تُسأس الدولة بدستور ونظم وقوانين متفقة مع روح الشريعة، ولو لم يرد فيها نص صريح في القرآن الكريم أو السنة النبوية، وهو ما يسمى عند علماء المسلمين بـ (السياسة الشرعية)، ومفهومها أن كل نظام يؤخذ به في تصريف شؤون الدولة فهو من السياسة الشرعية، متى كان قائماً على الأصول

الكلية للشريعة، التي لم يُقصد بها إلا تحصيل المصالح وودفع
المفاسد^(١).

وإذا أردنا تطبيق ما سبق على العالم الإسلامي، فإن في
النظام السياسي للمملكة العربية السعودية أفضل نموذج
معاصر لدولة تُسأس بأحكام الشريعة الإسلامية. فالدولة
السعودية قامت على الإسلام وأصوله الكلية، في السياسة
والحكم والاجتماع، والباحث في أنظمتها يجد أن أهمها
وأشهرها هو النظام الأساسي للحكم، الذي نص في مادته
الأولى على أن: المملكة العربية السعودية دولة عربية إسلامية
ذات سيادة تامة، دينها الإسلام، ودستورها كتاب الله تعالى
وسنة رسوله ﷺ، كما نص في مادته السابعة على أن الحكم في
المملكة العربية السعودية يستمد سلطته من كتاب الله تعالى
ومن سنة رسوله ﷺ، وهما الحاكمان على هذا النظام (أي:
نظام الحكم) وجميع أنظمة الدولة.

فالشريعة الإسلامية، كما نص عليها النظام الأساسي
للحكم، هي مصدر التشريع للدستور، ولكل أنظمة الدولة

(١) انظر: أحمد الفاضلي. محاضرات في نظام الحكم في الإسلام، جامعة الأزهر، كلية
الشريعة والقانون، قسم السياسة الشرعية، من دون تاريخ، ص ٤.

السعودية، وهي مصدر السيادة للأمة، وليست الأمة بتشريعاتها في المجالس البرلمانية هي مصدر السيادة، كما في الدول الغربية، أو غيرها من الدول التي تتبنى الدساتير الوضعية في السياسة والحكم.

البيعة ومفهوم نظرية العقد الاجتماعي:

تقدم الحديث عن أن مفهوم (العقد الاجتماعي) هو عقد يبرمه الشعب مع الحكومة المنتخبة لتحقيق مصالح الدولة والمواطن، وأن النظامين السياسي والاجتماعي، بما فيهما من حقوق وواجبات، هما نتاج هذا العقد.

هذه النظرية تتفق - من حيث شكلها وآلياتها - مع طبيعة العلاقة بين الحاكم والمحكوم في الدولة الإسلامية، أو بين رئيس الدولة والمواطنين بالمفهوم السياسي المعاصر، لكنها تختلف معها في المقاصد والغايات.

ومن أوجه الاختلاف أن الغاية من وجود الحاكم في الدولة الإسلامية هو تحكيم الشريعة الإسلامية، في جميع شؤون حياة الأفراد والجماعات، وإقامة العدل، وحفظ الحقوق، وإشاعة الأمن والاستقرار في الدولة؛ حتى يتمكن الناس من إقامة الشعائر الدينية، مثل الصلاة، والصيام، والزكاة،

والحج، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وغيرها من أنواع العبادات؛ وكذلك ليتمكن أفراد الدولة من إقامة شؤونهم الدنيوية التي تحقق حاجاتهم المعيشية.

وهنا وقفة مهمة لا بد من الإشارة إليها، وهي أن آلية اختيار حاكم الدولة ليست مهمة في النظام السياسي في الإسلام بقدر أهمية الواجبات والوظائف المناطة بالحاكم ليحققها أثناء توليه رئاسة الدولة. ولذلك لم يرد نص صريح في الشريعة الإسلامية يحدد كيفية اختيار الحاكم، بل تركت للمسلمين حرية الاختيار بالطريقة التي تناسب ظروفهم السياسية والاجتماعية، ما دامت محققة المقاصد العليا من اختيار الحاكم.

ومن المهم في هذا السياق أن نذكر الشروط التي وضعها علماء السياسة الشرعية التي يجب توافرها في الإمام، ومنها: العدالة، والعلم المؤدي إلى الاجتهاد في النوازل والأحكام، وسلامة الحواس، والرأي المفضي إلى سياسة الرعية، وتدبير المصالح^(١). كما وضع علماء السياسة الشرعية شروطاً في

(١) الماوردي. الأحكام السلطانية. ص ٦.

من يختار الإمام، وأهمها العدالة، والعلم، والرأي^(١).
إن وجود الحاكم يعد من أعظم واجبات الدين، بغض النظر
عن الطريقة التي وصل بها إلى الحكم؛ لأن مصالح المسلمين
لا تتحقق إلا بوجود حاكم يسوسهم بشرع الله. ولذلك يقول
ابن تيمية:

(يجب أن يُعرف أن ولاية أمر الناس من أعظم واجبات
الدين، بل لا قيام للدين إلا بها، فإن بني آدم لا تتم مصلحتهم
إلا بالاجتماع لحاجة بعضهم إلى بعض، ولا بد لهم عند الاجتماع
من رأس... ولأن الله تعالى أوجب الأمر بالمعروف والنهي عن
المنكر، ولا يتم ذلك إلا بقوة وإمارة، وكذلك سائر ما أوجبه من
الجهاد والعدل وإقامة الحج والجمع والأعياد ونصر المظلوم،
وإقامة الحدود لا تتم إلا بالقوة والإمارة...)^(٢).

(١) هذه الشروط إذا توافرت في أصحابها يكونون من (أهل الحل والعقد) الذين
يختارون الحاكم. وبهذا يتضح أن أمراً بهذه الأهمية وهو اختيار رئيس الدولة قد يكون
أفضل من أسلوب الانتخاب، الذي يسوّي في عملية الاختيار العالم والجاهل، النزيه
وصاحب الهوى، وينقسم المجتمع أثناء الانتخابات الرئاسية ويتشردم، ويبرز التنافس
الحزبي ليطغى على المصالح العامة للدولة والمواطن؛ وتتشتت جهود الدولة بانقسامها
إلى مؤيدين ومعارضين كل منهم يُضعف الآخر، إضافة إلى ما يكتنف لعبة التصويت من
تزوير وتدخل من جماعات الضغط والمصالح.

(٢) ابن تيمية. مجموع الفتاوى، ٢٨/٢٩٠ - ٢٩١.

فالمهم في الدولة الإسلامية ليس الكيفية التي يتم بها اختيار الحاكم، بل الغاية من وجوده هي أن يحقق مقاصد الشريعة الإسلامية، ويحكم بين الناس بالحق كما قال تعالى:

يَا دَاوُودُ إِنَّا جَعَلْنَاكَ خَلِيفَةً فِي الْأَرْضِ فَاحْكُم بَيْنَ النَّاسِ بِالْحَقِّ (١).

وبالعدل:

يَا إِذَا حَكَّمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ حَكُّمُوا بِالْعَدْلِ يَمْحَمِمْ يَمْحَمِمْ (٢).

وإقامة شعائر الدين:

يَا الَّذِينَ إِنْ مَكَّنَّاكُمْ فِي الْأَرْضِ أَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ وَأَمَرُوا بِالْمَعْرُوفِ وَنَهَوْا عَنِ الْمُنْكَرِ (٣).

وهكذا فإن وجود الحاكم هو حراسة لدين الإسلام، وسياسة لأمر المسلمين، وكف أيدي المعتدين، وإنصاف المظلومين من الظالمين^(٤)، وأخذ الحقوق من مواقعها، وقطع مواد

(١) سورة ص، الآية ٢٦.

(٢) النساء، ٥٨.

(٣) الحج، ٤١.

(٤) وهو العدل الذي أكدته كل الشرائع السماوية، وذكر في دساتير الدول قديماً وحديثاً.

الفساد^(١)، وبذلك تصلح الدولة ويصلح المواطن. ولذلك فإن وجود الحاكم هو بمنزلة عقد اتفاق بينه وبين الرعية (الشعب)، على أن يحكمهم بشريعة الله، ويسوسهم دينياً وسياسياً واقتصادياً واجتماعياً بأحكام الله، من خلال نصوص شرعية، أو نظم وقوانين تتفق مع مقاصد الإسلام. وإذا كان الحاكم في النظام السياسي في الإسلام بهذه المكانة في تراتبية الدولة الإسلامية، فإن موضوع البيعة له شأن عظيم، وأهمية كبيرة في تحقيق مفهوم الاستخلاف والتمكين.

أهمية البيعة في النظام السياسي في الإسلام:

توجيهات إسلامية متعددة جعلت من مفهوم البيعة حلقة جوهرية في منظومة النظام السياسي في الإسلام، من هذه التوجيهات أن الشريعة الإسلامية توجب على المسلم أن يكون مواطناً في دولة، وتحت إمرة رئيس الدولة، فقد قال رسول الله ﷺ: «من خلع يداً من طاعة لقي الله يوم القيامة لا حجة

(١) انظر تفصيلاً مفيداً عن الإمام بدر الدين بن جماعة في كتابه: تحرير الأحكام في تدبير أهل الإسلام، تحقيق. د. فؤاد عبد المنعم أحمد، ط١، طبعة رئاسة المحاكم الشرعية والشؤون الدينية بدولة قطر، ١٤٠٥هـ، ص ٤٨ وما بعدها.

له، ومن مات ليس في عنقه بيعة مات ميتة جاهلية»^(١).
قال النووي في المراد من الميتة الجاهلية: «أي: على صفة موتهم، من حيث هم فوضى لا إمام لهم»^(٢).
ولقد كانت سيرة الصحابة الكرام تطبيقاً حياً لهذه النصوص النبوية وأمثالها، ولهذا رأيناهم انصرفوا عن تجهيز جنازة الرسول ﷺ، يوم أسلم الروح إلى الرفيق الأعلى، إلى سقيفة بني ساعدة لاختيار الخليفة الأول، حتى إذا تمت البيعة للصديق رضي الله عنه، أقبلوا على جهاز النبي ﷺ^(٣).
وما حملهم على ذلك إلا الخشية من أن يبقوا من دون دولة، أو من غير رئيس دولة.

تطبيقات البيعة وفوائدها في الدولة السعودية :

تكاد تكون المملكة العربية السعودية هي الدولة الوحيدة في العالم الإسلامي، التي ينص دستورها على أن المصدر الوحيد للتشريع هو كتاب الله تعالى وسنة رسوله ﷺ، فهما الحاكمان على النظام الأساسي للحكم، وجميع الأنظمة المعمول بها

(١) رواه مسلم ١٢/٢٤٠.

(٢) شرح مسلم للنووي ١٢/٢٣٨.

(٣) تاريخ الطبري، ٣/٢١١.

في الدولة السعودية، كما نصت على ذلك المادة السابعة من النظام الأساسي للحكم في المملكة.

ومما نص عليه النظام الأساسي للحكم، ويُعد أحد مفاهيم السياسة الشرعية الرئيسية مفهوم البيعة لولي الأمر (الملك)، فقد جاء في المادة السادسة منه ما نصه: (يبايع المواطنون الملك على كتاب الله تعالى وسنة رسوله، وعلى السمع والطاعة في العسر واليسر والمنشط والمكره).

وهذه المادة لها أصل في مبناها ومعناها في نصوص القرآن والسنة النبوية، ليس هنا مقام التفصيل فيها، وإنما المقصود أن النظام السياسي للمملكة نص على أن يبايع المواطنون الملك بيعة شرعية، توجب عليهم السمع والطاعة في غير ما يخالف الشريعة الإسلامية.

والبيعة في الدولة السعودية كانت الأساس الذي قامت عليه، منذ أن تمت المبايعة التاريخية بين الإمام محمد بن سعود (مؤسس الدولة السعودية الأولى) والإمام الشيخ محمد بن عبد الوهاب، الذي تُنسب إليه الدعوة الإصلاحية في الجزيرة العربية. فقد كان مقتضى البيعة بين الإمامين أن تكون على نصره الإسلام، وإعلاء كلمة التوحيد، والقضاء على الشرك

والبدع، التي كانت في الجزيرة العربية، والحكم بشريعة الله. والمملكة العربية السعودية الحديثة هي الطور الثالث من أطوار الدولة السعودية، توحدت على نصره الدين، وتحكيم الشريعة منذ تأسيسها على يد الملك عبدالعزيز، وبعد مماته انتقل الحكم إلى أبنائه عن طريق البيعة الشرعية، وفي كل كلمة يوجهها الملك المبايع يشدد فيها على ارتباط المملكة بالإسلام، منهجاً ومسلكاً في الحكم والبناء السياسي والاجتماعي، وغيرهما من شؤون الحياة.

وفي عهد الملك عبدالله بن عبدالعزيز تأسست هيئة البيعة^(١)، لتعزز مفهوم البيعة الشرعية بين الحاكم والمحكوم. فقد جاء في المادة الثالثة من نظامها ما يلي:

«تلتزم الهيئة بكتاب الله تعالى، وسنة رسوله

محمد ﷺ...».

ولذلك كان القسم، الذي يؤديه أعضاء هيئة البيعة، مقدماً للدين قبل الملك والوطن^(٢). وعند وفاة الملك تقوم الهيئة بالدعوة إلى مبايعة ولي العهد ملكاً على البلاد وفقاً لنظام هيئة

(١) تأسست هيئة البيعة وصدر نظامها بموجب الأمر الملكي رقم أ/ ١٣٥ وتاريخ

١٤٢٧/٩/٢٦هـ.

(٢) المادة الخامسة من نظام هيئة البيعة.

البيعة والنظام الأساسي للحكم^(١)، وهما نظامان مستمدان من كتاب الله تعالى وسنة رسوله ﷺ.

والبيعة للملك ليست مقتصرة على أعضاء هيئة البيعة، بل هي لعموم الشعب، وعند تسمية الملك ببايعه الأمراء، والعلماء، وعامة الشعب، وقد تجلّى ذلك مؤخراً في بيعة الملك عبدالله بن عبدالعزيز، الذي خلف أخاه الملك فهد بن عبدالعزيز. حيث ألقى كلمة أمام الشعب مؤكداً فيها تحكيم الدولة كتاب الله تعالى وسنة رسوله ﷺ، ثم جلس يستقبل جموع الشعب الذين بايعوه، كما استقبل أمراء المناطق المواطنين، الذين بايعوا على الكتاب والسنة والحكم بشريعة الله تعالى، واستقبل سفراء الملك في دول العالم المختلفة بيعة المواطنين في خارج المملكة.

وهنا ينبغي أن نذكر أنه ليس لزاماً على كل مواطن أن يذهب إلى الملك، أو من ينيبه لبايعه، وإنما الجزء ينوب عن الكل، ولكن على كل مواطن أن تكون في عنقه بيعة للملك وطاعة له في المعروف.

وبموجب مفهوم البيعة الشرعية بين الحاكم والمحكوم في

(١) المادة السادسة من نظام هيئة البيعة.

المملكة العربية السعودية ومقتضياته، تحقق الأمن، وتطورت الدولة في مجالاتها التنموية المختلفة، مع المحافظة على الأصول الإسلامية التي تأسست عليها.

ومما ينبغي التأكيد عليه في سياق الحديث عن أثر مفهوم البيعة الشرعية في النظام السياسي للمملكة العربية السعودية، هو تحقيقها مقصدين شرعيين ساميين:

الأول: تحقيق الغاية الأساسية من قيام الدولة في الإسلام، وهو تحكيم شريعة الله سبحانه وتعالى، والتمكين الذي تُقام به أركان الإسلام وشعائره.

يَالَّذِينَ إِن مَّكَّنَّاهُمْ فِي الْأَرْضِ أَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ وَأَمَرُوا بِالْمَعْرُوفِ وَنَهَوْا عَنِ الْمُنْكَرِ^(١) يَم

فشعائر الإسلام ظاهرة في حياة المواطنين، والمسلمون يفتدون إلى الأماكن المقدسة للحج والعمرة والزيارة، والقادم إلى المملكة من غير مواطنيها يشعر بالحياة الإسلامية للمواطن والمقيم على أرضها.

والثاني: هو الأمن المترتب على تحكيم الشريعة في الدولة الإسلامية، وهو ما أشار إليه القرآن الكريم في قوله تعالى:

(١) الحج، ٤١.

يُوعِدُ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ
فِي الْأَرْضِ كَمَا اسْتَخْلَفَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ وَلِيُمَكِّنَ لَهُمْ دِينَهُمُ الَّذِي
ارْتَضَى لَهُمْ وَلِيُبَدِّلَنَّهُمْ مِّنْ بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمْنًا يَعْبُدُونَنِي لَا يُشْرِكُونَ بِي
شَيْئًا^(١).

والمملكة العربية السعودية قد تحققت لها الأمن بفضل
الله ثم بتمكينها شريعة الله في السياسة والحكم والاجتماع،
واستطاعت الدولة والمواطنون، الذين بايعوا قيادتها، أن
يتجاوزوا كثيراً من الأزمات الأمنية التي مرت بها منذ توحيدها،
سواء من الخوارج الذين غلوا في الدين، أو من المفرطين
في الإسلام الذين أرادوا أن تحيد الدولة عن منهج الشريعة
الإسلامية. وقد رأى العالم ذلك جلياً في عصر الثورات التي
عصفت ببعض البلاد العربية، إذ أثبتت الظروف الإقليمية
المحيطة بالمملكة العربية السعودية قوة العلاقة بين الحكومة
والشعب، وهو ما جنبها الفتن التي عصفت بمن حولها وحققت
لها الأمن والاستقرار.

(١) النور، ٥٦.

تدين المجتمع السعودي.. المكونات والخصائص

د. الخضر عبد الباقي محمد*

تمهيد:

في الوقت الذي تشهد فيه مجتمعات، وتعيش شعوب حالات من الهلع والاضطراب، بعد لجوء حكوماتها إلى القمع واستخدام القوة المفرطة ضد مواطنيها، ولجؤ أفراد وجماعات منتفضة إلى أسلوب الحرق والسلب والتخريب، في هذا التوقيت، نجد الشعب السعودي في حالة مزيد من التوحد والتلاحم، وبشكل أكثر قوة وصلابة مع قيادته وولاية الأمر فيه، على الرغم من

* شغل عديداً من المناصب منها: أمين عام مساعد لمنظمة الكتاب الأفريقيين والآسيويين بالقاهرة، مدير عام البرامج المتخصصة بجامعة الحكمة، رئيس اللجنة الإعلامية والأمين العام بالنيابة برابطة أفريقية المتحدة، عضو مؤسس بالمنتدى العالمي للوسطية - الأردن. حصل على جوائز علمية منها: جائزة خدمة اللغة العربية وقضاياها، جمعية لسان العرب لرعاية اللغة العربية-جامعة الدول العربية القاهرة. له عدد من البحوث والمقالات المنشورة. (نيجيريا).

ظهور دعوات تحرّض على الانتفاض والخروج على الحكام، بالتزامن مع ما تجتاح عدة بلدان عربية من ثورات شعبية عارمة، وسلسلة أحداث جسام، وتحولات من الاهتزازات التي أشعلت الفتن، وأزهقت الأرواح، وبددت الجهود، وتشتت بها الصفوف. ومما لا شك فيه أنّ هذه الحالة من الفوضى والتمزق والهرج والمرج نتاج لوضع غير سوي، لشكل غير طبيعي، لما يمكن أن تكون عليه العلاقة بين الحاكم والمحكوم، وما من شك أنّ هذا التلاحم الوطني قد أبرز المملكة العربية السعودية على الصعيد الدولي، بلاداً مستقرة، وذات سياسة حكيمة موفقة، شكّلت قاعدة صلبة للاستقرار السياسي والاقتصادي والتموي، انعكس مردوده الإيجابي على الوطن والمواطن، ومنطقة الخليج، والعالم أجمع.

منهجية المقاربة والتحليل:

إنّ تجاوب المجتمع بجميع مكوناته ومناطقه مع توجيهات العلماء وعقلاء الأمة؛ للالتفاف حول ولادة الأمر في المملكة العربية السعودية، فوّت الفرصة على المغرضين ودعاة الفتنة، وتحققت بهذا التجاوب الإيجابي منفعة كبيرة للبلاد والشعب معاً.

لكن هناك أسئلة كثيرة تطرح في سياق الحديث عن هذا

الوضع، ولعل النظرة الابتسمولوجية لتحليل حالة المملكة العربية السعودية، وتعاطي شعبها مع دعوات الخروج والانتفاض على نظام الحكم فيها، في ظلّ ما يعرف بالربيع العربي، فإن تلك المنهجية تكون أكثر قدرة للإجابة الشافية والمقنعة عن تلك التساؤلات، عبر استخدام مقاربات متعددة المداخل للوقوف على الأسباب والعوامل التي كانت تقف وراء هذا النموذج الفريد في التعاطي، والتفاعل الشعبي مع دعوات بهذه الخطورة، وبهذا التهويل والتصعيد المتنامي من قبل وسائل الإعلام الدولية، وآليات الإعلام الجديد «شبكات التواصل الاجتماعي» تحديداً.

ومن دون أدنى شك أوريب فإن طبيعة العلاقة الشرعية، التي تربط بين القيادة في المملكة العربية السعودية والمواطنين فيها، تحتاج إلى وقفات متأنية تسبر أغوار الحياة الثقافية لهذا الشعب، وامتداداتها المختلفة، التي ترى أن الدين واحد من أقوى مكونات تلك الثقافة، وأبرز أوجه تجلياتها؛ لأنّ الدين يُعدُّ جزءاً محورياً من مكونات المنظومة الرئسية لأيّ مجتمع، لذا؛ يعتمد كثير من الفلاسفة والمنظرين للنظر إليه واحداً من أهمّ أوجه المقاربات القادرة على التفسير والتحليل لطبيعة

أيّ مجتمع، ومن ثمّ التنبؤ بمآلات الأحداث والوقائع فيه، واستشراف منظورات مستقبلية له.

الدين ومكانته في المجتمع السعودي :

إذا نظر الإنسان إلى المجتمع السعودي وتأمل في مكُوناته، وطبيعة علاقات كلِّ مكُون منها مع الآخر، يجد مدى الاتساق بين تلك العناصر، وتناغم إيقاعات كلِّ منها مع الرؤية المنهجية، التي تأسست عليها الدولة، وتربى عليها شعبها، وهي الدين والعقيدة السلفية. إذن؛ فليس من المستغرب أن يتعاضم دور الدين وثقافته في تحديد ملامح حياة المواطنين السعوديين. وما يجب التنويه عنه أنه لا يمكن أن نتصور الدين بتوصيف مجرد من دون أن نأخذ في الحسبان رجالاته ومؤسساته، وما تحظى به من الاحترام والتقدير العميقين في المجتمع السعودي، سواء على المستوى الرسمي أو الشعبي.

وأعتقد أنّ الحديث عن الدين وتجزره في عمق النزعة المركزية للمجتمع السعودي يعدّ من قبيل لازم الفائدة بالنسبة إلى المسلمين، وفائدة الخير عند غيرهم، لما قامت به الركيزة الدينية في حياة سكان الجزيرة العربية عموماً عبر التاريخ، إلى قيام الدولة الوطنية، فالدين كان حاضراً بقوة

عند تأسيس الدولة السعودية، فقد كانت حالة ضعف الوازع الديني، وانتشار البدع والخرافات، منبعاً ودافعاً قوياً من بين أسباب قيام الدولة السعودية في مرحلتها الأولى، إضافة إلى حالة التفكك، وانعدام الأمن، وكثرة الحروب، والتناحر بين الإمارات، وعدم الاستقرار السياسي، كلها عوامل مجتمعة دفعت الإمامين محمد بن سعود، ومحمد بن عبد الوهّاب لعقد لقاء تاريخي توجّ بإعلان قيام الدولة السعودية^(١)، لذا؛ نجد أنّ الدين ومؤسساته المختلفة قد أدت دوراً محورياً في حالة الاستقرار السياسي، التي تنعم بها المملكة العربية السعودية، ووفّر لها الجو والبيئة الضروريين للأمن والتنمية والازدهار، كما ساعدا بشكل مباشر على تعزيز قدرة النظام السياسي على التعامل بنجاح مع الأزمات التي تواجهه، وقدرته على إدارة الصراعات القائمة داخل المجتمع بشكلٍ يستطيع من خلاله أن يحافظ عليها في دائرةٍ تُمكنه من القيام بما يلزم من تغييرات وإصلاحات، والاستجابة لتوقعات الشعب وحاجات المواطنين بشكلٍ متدرّج، وعلى فترات زمنية متلاحقة أو متواصلة.

(١) معلومات موجزة عن تاريخ المملكة العربية السعودية، دارة الملك عبد العزيز - الرياض، رابط الموقع.

كما ازدادت فرص المؤسسات الدينية ورجالاتها على خلفية عدة سمات يميّزون بها، في مقدمتها العلاقة الحميمة مع ولاة الأمر، والعلاقة الشعبية المقترنة بالاعتدال في المواقف والسلوكيات، واتخاذ مواقف أقل تشدداً وتوتراً من قبل الأطراف السياسية والمدنية. إنّ تجاوب المجتمع بجميع مكوناته ومناطقه مع توجيهات العلماء وعقلاء الأمة؛ لالتفاف حول ولاة الأمر في السعودية، يؤكد مجدداً استمرارية الدور الريادي لهؤلاء العلماء والمؤسسات الشرعية بشكل عام. فالمواطن السعودي يلجأ إلى العلماء في معظم شؤونه؛ لمعرفة مدى مشروعية ما يقدم عليه من سلوك، كما يتم تلمس استشارات اجتماعية منهم عند هؤلاء العلماء. لذلك ليس من المستغرب أن نرى مثل هذا التجاوب الكبير مع فتوى هيئة كبار العلماء في المملكة العربية السعودية، التي تدعو إلى «المحافظة على استقرار البلاد، ونعمة اجتماع الكلمة على الكتاب والسنة في ظلّ قيادتها الحكيمة، وتشدد على وجوب التناصح والتفاهم والتعاون على البرّ والتقوى، والتناهي عن الإثم والعدوان»^(١).

(١) فتاوى العلماء في تحريم التظاهرات : كتيب صغير من منشورات وزارة الشؤون الإسلامية في المملكة العربية السعودية.

المؤسسات الدينية وتشكيل القناعات السياسية :

من الأمور الجديرة بالمناقشة والتوقف عندها، التي قد يجهلها كثيرون ممن لا يفهمون واقع الثقافة العامة لحياة السعوديين، أنّ المؤسسات الشرعية هي مصدر أساس في تشكيل القناعات السياسية للشعب السعودي، وعندما يقف الإنسان على الفقه السياسي وتطبيقاته لدى السعوديين، يجد أنّه مرتبط، بل منبثق كلّ من تعاليم الشريعة الإسلامية الداعمة للواقع السياسي القائم، الذي يتسم بالاستقرار. ولذا؛ تعمل تلك المؤسسات ورجالاتها لدعمه، والعمل للمحافظة عليه، وتعبئة الموارد الكافية لاستيعاب الصراعات التي تبرز داخل المجتمع بدرجة تحول دون وقوع العنف فيه، فليس هناك مجال للمعارضة السياسية، أو مكان لجماعات الضغط والمصالح بالمفهوم الغربي، بل هناك ترحيب بالمناصحة والملاطفة، وتشريع لثقافة التواصي على فعل الخير، والتناهي عن المخالفات الشرعية، وطرح الآراء عبر المنابر بالطرائق والوسائل المشروعة المقررة في إطار المنهج الشرعي. ومما يؤكد هذا التوجه ودور العلماء في تشكيل الوعي السياسي الداعم لشرعية نظام الحكم في البلاد، ما قاله العلامة الشيخ

محمد بن صالح العثيمين - رحمه الله - وهو من أبرز العلماء المعاصرين في المملكة العربية السعودية: «فإن الله في فهم منهج السلف الصالح في التعامل مع السلطان، وأن لا يتخذ من أخطاء السلطان سبيلاً لإثارة الناس وإلى تنفير القلوب عن ولاة الأمور، فهذا عين المفسدة، وأحد الأسس التي تحصل بها الفتنة بين الناس. كما أن ملء القلوب على ولاة الأمر يحدث الشر والفتنة والفوضى، وكذا ملء القلوب على العلماء يحدث التقليل من شأن العلماء، وبالتالي التقليل من الشريعة التي يحملونها. فإذا حاول أحد أن يقلل من هيبة العلماء، وهيبة ولاة الأمر، ضاع الشرع والأمن؛ لأن الناس إن تكلم العلماء لم يثقوا بكلامهم، وإن تكلم الأمراء، تمردوا على كلامهم، وحصل الشر والفساد. فالواجب أن ننظر ماذا سلك السلف تجاه ذوي السلطان، وأن يضبط الإنسان نفسه، وأن يعرف العواقب، وليعلم أن من يثور إنما يخدم أعداء الإسلام، فليست العبرة بالثورة ولا بالانفعال، بل العبرة بالحكمة، ولست أريد بالحكمة السكوت عن الخطأ، بل معالجة الخطأ؛ لنصلح الأوضاع، لا لنغير الأوضاع؛ فالناصح هو الذي يتكلم ليصلح الأوضاع لا ليغيرها»^(١).

(١) فتاوى مهمة لعموم الأمة، الرياض: الناشر: دار العاصمة، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ

طبقات المتدينين في المجتمع السعودي :

الحديث عن تدين المجتمع السعودي هنا بهذه الصورة لا يعنى أننا نقصد تميمط التدين في المجتمع السعودي، أو ادعاء عدم وجود تباين في مستوياته بين السعوديين، فعلى سبيل المثال: يوجد من بينهم المتدينون المستدلون على تدينهم، القادرون على ربط السلوكيات والأقوال والتصرفات بأدلتها الشرعية، المالكون أدوات استنباط الحكم الشرعي من النصوص، وهؤلاء هم العلماء المجتهدون، وهم القلة. كما توجد شريحة أخرى وهم طائفة أقل مرتبة، تستطيع الوصول إلى الحكم الشرعي، وتمتلك القدرة على البحث العلمي؛ بغية الترجيح واختيار ما تراه مناسباً من أقوال العلماء المجتهدين من دون القدرة على ممارسة الاجتهاد، وهؤلاء هم طلبة العلم والدعاة على اختلاف مشاربهم، وهم أوسع دائرة من النوع الأول في المجتمع السعودي، كما توجد طبقة أخرى من المتدينين في المجتمع السعودي قد لا ينطبق عليهم مصطلح «أميين» من الناحية الشرعية، ولكنهم لا يمتلكون القواعد الضرورية في طلب العلم، ولا تتوافر فيهم شروط طالب العلم، وبالتالي

فهم يصاحبون العلماء، ويجالسون طلبة العلم، وهم الغالبية العظمى من الناس، الذين شغلهم السعي في الأرض عن طلب العلم «بمفهومه الشرعي»، أو مجالسة العلماء، وبالتالي فهم يمارسون شعائر دينهم حسبما تلقوه في تربيتهم منذ الصغر في الوسط الأسري أو المدرسة، وما تلقوه عبر المحاكاة والتقليد لما هو سائد في أعرافهم وتقاليدهم، فهؤلاء بالتأكيد قد يمتلكون الحد الأدنى من المعرفة الشرعية، بغض النظر عن طبيعتها من حيث الصحة تصوراً وممارسة. لكنّ التناول في هذا السياق يأخذ بنموذج التدين الأكثر انتشاراً وتمدداً في المجتمع السعودي.

خصائص تدين المجتمع السعودي:

- وفي جملة القول فإنّ تدين المجتمع السعودي له خصائص، يمكن إيجازها في النقاط الآتية:
- الوسطية والاعتدال: وهي حالة من التوازن بين التشدد والشذوذ من جهة، والتهاون والتقصير من جهة ثانية. يرتبط بمختلف جوانب النشاط البشري، فهي منهج واضح في تصورات السعوديين لفهم الشرع، وفيما يحكم سلوكياتهم المختلفة، وتحديدًا في مجال العمل السياسي، وفي منهج

التعامل مع الآخرين. بشكل عام، حيث يرفض هذا المنهج الوقوف إلى أحد النقيضين، الغلوفي الدين أو الجفاء عنه، سواء بالمبالغة في الاعتقاد، أو في السلوك والمواقف، ما يؤدي إلى تدين معكوس، تتقلب فيه مراتب الشرع وقيمه ومقاصده وأولياته، فيشدّد ويبالغ فيما خفّفه الشرع، أو لم يطلبه أصلاً، كما يضيّع ما قدّمه وعظّمه (مثل: الاعتناء الكبير بالمولد النبوي مع التساهل في التزام هديه ﷺ في مظاهر الحياة العامة).

- التدين العفوي، وهو طبيعية روح التدين لدى السعوديين، والميل الذاتي لتوجيهات الدين، حتى ولو بدا شيء من التقصير في بعض الجزئيات في الظاهر لدى بعض منهم، فكم من رجل أو امرأة أو فتى وفتاة، يرى في مظهر أحدهم ما قد يحقّر به ظناً بأنه إلى قلة الديانة أو عدمها أقرب، فلا يمهلك لإسداء واجب النصيحة - إن اقتضاها الحال - حتى ترى منه ما يجعلك تستبعد سوء الظنّ به ..
- تأصل التدين في السلوكيات العامة للشعب السعودي، على الرغم من القفزات المتلاحقة للتحضر والمدنية، التي تشهدها المملكة العربية السعودية في نواحي الحياة

المختلفة، وانعكاسات ذلك على شريحة الشباب بشكل واضح. ولعل من المشاهدات المفيدة في هذا الصدد رواية شاهد عيان قال فيها:

«ذات يوم كنت أنتظر أحد الزملاء في مكان عام، أمام أحد جوامع مدينة الرياض - وكنت سبقت الموعد بما يقارب العشرين دقيقة احتياطاً للطريق - لننطلق معاً في زيارة أحد كبار علمائنا - حفظهم الله - وقد مضى على أداء صلاة الظهر - جماعة - قرابة الساعة؛ وإذ بسيارة رياضية شبابية تأتي مسرعة لتقف بالقرب من موقف سيارتي، وما إن وقفت حتى نزل منها شابان، لا تبعد سنهما عن العشرين عاماً تزيد قليلاً، أو تنقص، وكان لباس كل منهما قميص تنحسر يداه عن العضد ولكنه يستر المنكب، وتوحي صبغته بأحدث ما يتلقفه الشباب من الموضة، وعلى كل منهما بنطال (جنز) مُنحَسِر عن الساقين، ويستر عورة الرجل .. نزلاً مُسرِعَيْن ودخلاً مصلى النساء خطأ وهما يبحثان عن دورة المياه، وكان المصلى خالياً، فخرجا مسرعين وتوضيا وصليا في المسجد. ثم انطلقا متماسكين بيديهما ولوح أحدهما بيده اليمنى وتبعه الآخر مسلمين مبتسمين! فبادلتها التحية

والإبتسامة بأحسن منها من فرط فرحتي بهذا المشهد،
الذي قلَّ أن يعدله مثله فيما رأته العين، وهو غير ما تعبر
عنه الحروف^(١).

• التدين الإيجابي سمة أخرى لواقع تدين المجتمع السعودي،
التي تحدد التدين واحداً من المكاسب الإنسانية التي يمكن
أن يتم تعزيزها بجهود ذاتية بشرية بمحاولة جادة لتشرّب
المعاني القيمة الواردة في النصوص الدينية وترجمتها.
وهذا على عكس ما نراه لدى بعض من المنتسبين إلى
الإسلام من الغلاة والمتشددين، الذين يجنحون نحو
التدين السلبي، الذي يقوم على تأكيد البعد الروحي للوجود
الإنساني بشكل مطلق، ما يؤدي إلى درجة إلغاء البعد
المادي للإنسان، فيجعل العلاقة بينهما علاقة تناقض
والإلغاء، كما هو حالة المتصوفة من الغلاة المنقطعين عن
الحياة بدعوى العبادة والزهد.

ومن مؤشرات إيجابية تدين المجتمع السعودي، الإعلاء
والتقدير من شأن السلوكيات الدينية المرغوب فيها، والتضييق

(١) د. سعد بن مطر العتيبي: مفهوم الاستقامة بين المظاهر والمخابر والتصورات،

موقع الملتقى الفقهي:

www.feqhweb.com/vb/t1010.htm

على فرص الظهور والمجاهرة بالسلوكيات السلبية دينياً.

- التدين التكاملي، وهو السلوك الديني الذي يأخذ في الحسبان ويجمع بين البعدين الذاتي والموضوعي، على أساس أنّ البعد الذاتي للوجود الإنساني، أي: النيات والمقاصد، لا يلغي البعد الموضوعي له، أي: السلوك، فالعلاقة بينهما هي علاقة تأثير متبادل متكامل، (العلم والعمل). ويقوم التدين التكاملي على أساس. شمول التدين لأبعاد الإنسان المتعددة (السلوكية، والمعرفية، والوجدانية)، ويتجلى ذلك في اهتمام السعوديين بالتزام المظاهر العامة المطلوبة دينياً في الأشكال، وكذلك مظاهر الإقبال على التعلم ونشر المعارف الدينية (المعاهد العلمية/مدارس تحفيظ القرآن الكريم /حلقات الدروس العلمية..) إعلاءً لقيمتها، ووصولاً إلى ترجمة المقاصد الكبرى لتلك المظاهر في السلوكيات.

كما أنّ تدين المجتمع السعودي يتسم بالاستمرارية، والتواصلية، والراهنية، فلا يعبر فقط عن حالة ماضوية، بحيث يكون مجرد تعبير عن مجموعة تراثيات تاريخية متراكمة في حقبة زمنية من القديم خارج السياق الآني المعاصر، كما هي

حالة بعض المجتمعات التي تجعل تدينها ظاهرة مرت بها وانقضت، بحيث لا يبقى منه سوى الاحتفال به في المهرجانات والأعياد الموسمية.

الخلاصة :

على خلفية تلك الأسباب والمكانة التي يحظى بها الدين وعلماءه، ويتجلى واضحاً ويتأكد أنهما عاملان رئيسان من دعائم استقرار المجتمع السعودي، في ظل التحولات السياسية المتسارعة، التي تمرّ بها المنطقة العربية، وقد تبين بالفعل أن العلماء خير معين للدولة في المملكة العربية السعودية، ويشكلون أساساً متيناً لها في ضبط إيقاع المجتمع، وفق منهج السلف الصالح، وفهمهم العلاقة بين القيادة والشعب؛ لتمييزهم بالفقه الدقيق والاعتناء بدرجة كبيرة بمسائل تقدير المصالح، ودرء المفسد، وبخاصة في ظل تكافؤ الأدلة واعتباريتها، واختلاف الناس في النوازل ومعضلات الأمور، وهم يمثلون القطب الشامخ من بين علماء الأمة الإسلامية، يديرون شؤونها بعقلانية تنطلق من مقاصد الشرع، فلا يتأثرون بمجرد ما ينقله الشباب لهم، ويفتون وفق ما تتطلبه

حماسة الجماهير، كما لا يقبلون ضغطاً من أحد، على الرغم من المحاولات والهزات الكبيرة التي تتعرض لها تلك البلاد من مسائل خلافية، وبفضل الله تعالى ثمّ بالوعي الديني العالي، الذي تعهده العلماء في السعودية بالرعاية والتوجيه والترشيد، تعامل السعوديون بسلوك أكثر نضجاً وسداداً مع دعوات الخروج والانتفاض على قيادتهم، فشلت تلك الدعوة في تحقيق مرامها وبلوغ مقاصدها.

أثر العلماء في الاستقرار السياسي

عادل بن عبد الرحمن المعاودة *

مقدمة

صلاح المجتمع منوط بقيادة فكرية راشدة، قد ابتعدت عن تأثير الجوانب السلبية في الإنسان، وهي الهوى والأغراض الشخصية، وما يحجب عن رؤية الحق، من اتباع الأكابر، والانسحاق مع الدهماء، واستيلاء الجوانب الرائعة للإنسان، وهي العلم المكتسب عن طريق الوحي، وكمال العقل الراشد، وليس هذا إلا للأنبياء. وقد كان الله سبحانه وتعالى يبعثهم

* عمل خبيراً منتدباً لمركز البحرين للدراسات والبحوث، ورئيساً سابقاً لمجلس إدارة التربية الإسلامية. عضو مجلس أمناء جائزة عبد الله المطوع للعمل الخيري في الكويت، وعضو الهيئة العليا لجائزة نايف بن عبدالعزيز آل سعود العالمية للسنة النبوية والدراسات الإسلامية المعاصرة، عضو اتحاد البرلمان الدولي. شارك في عدد من المؤتمرات العلمية والبرلمانية داخل البحرين وخارجها. (البحرين).

في كل فترة من الزمن، ليقودوا البشرية إلى بر الأمان في شؤون الحياة كلها، وقد انقطعت النبوة بموت نبينا محمد ﷺ، ولكن العلماء الربانيين، ورثة الأنبياء، يقومون بما كان يقوم به الأنبياء من قيادة للبشرية، وتوجيهها إلى ما يصلح أمر آخرتها ودنياها.

ومن أهم ما دعا إليه الأنبياء والرسول إقامة العدل بين الناس، الذي يعد ركيزة الاستقرار السياسي، ذلك الأمر المهم الذي تسعى إليه الأمم والدول والشعوب؛ لأنه سبب في توفير الأمن والتنمية، وقد مارس العلماء والفهاء دوراً مهماً بارزاً في إرساء الاستقرار في المجتمعات الإسلامية على مر التاريخ.

ولأن العلماء لهم تأثيرهم في المجتمع، فقد كان من الطبيعي أن تجد كلمة العلماء صداها لدى عامة الناس؛ لأن العالم في نظر العامة يجب قبول قوله فيما يخبر به من حكم الله تعالى؛ لأن قول العلماء هو الحكم الفصل فيما تنازع الناس فيه من النوازل الفقهية والسياسية، لعموم قوله تعالى: يَفَاسَأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ^(١) ونهى عن القول بغير علم فقال عز

(١) النحل: ٤٣.

وجل: **يُوَلَّا تَقَفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ** ض^(١) وحرَمَ القولَ بغيرِ علمٍ فقال سبحانه: **يَقُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّي الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَالْإِثْمَ وَالْبَغْيَ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَأَنْ تُشْرِكُوا بِاللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِ سُلْطَانًا وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ** ض^(٢) فلم تبق هناك كلمة مسموعة بناء على هذه النصوص الشرعية مثل كلمة أهل العلم.

وإن من أبرز عوامل الاستقرار السياسي التي يجب العمل عليها ويتطلبها كل مجتمع، هي:

- العقيدة والفكر.
- العدل والإصلاح.
- الاقتصاد القوي.
- الحقوق والواجبات.
- تمثيل الإعلام لقيم الأمة.

وقد ساهم العلماء بقوة وفعالية في توضيح هذه الأمور وإبرازها للناس، كي لا تضطرب الأمور، ويختل الأمن، وهذه المساهمة، لا يمكن أن يقوم بها غيرهم، لأنهم ينطلقون فيها من التعاليم النبوية، ولا يمكن أن يؤثر غيرهم تأثيرهم لأن

(١) الإسراء: ٣٦.

(٢) الأعراف: ٣٣.

الناس ينظرون إلى ما يصدر عنهم على أنه حكم الله الذي يجب أن ينقادوا له، وليس لهم من أمرهم خيرة بخلاف غيرهم.

ولا تخفى منزلة أهل العلم ومكانتهم وأهميتهم في إصلاح الراعي والرعية وحفظ الأمن والاستقرار، ولذلك نوه الإمام الشوكاني - رحمه الله - إلى ضرورة اتخاذهم بطانة، ومشورتهم، والرجوع إليهم، حيث قال ما نصه: « ولا يخفى على ذي عقل أنه لو امتنع أهل العلم والفضل والدين عن مداخلة الملوك، لتعطلت الشريعة المطهرة، لعدم وجود من يقوم بها، وتبدلت المملكة الإسلامية بالمملكة الجاهلية في الأحكام الشرعية، من ديانة ومعاملة، وعم الجهل وطمّ، وخولفت أحكام الكتاب والسنة جهاراً، ولاسيما من الملك وخاصته وأتباعه»^(١).

وهذه المقالة تُعنى بتسليط الضوء على جانب مضيء ومهم من جوانب أهل العلم، ألا وهو (دور العلماء في الاستقرار السياسي للمملكة العربية السعودية) من خلال الأسباب التالية:

(١) رفع الأساطين في حكم الاتصال بالسلطين، للشوكاني (مخطوط) ص ٢٩.

أولاً: قيام الدولة السعودية منذ نشأتها على التعاون التام بين العلماء والولاة لنصرة الدين، وحماية جانب التوحيد، ودعوة الناس إليه.

ثانياً: إبراز مكانة العلماء عبر تاريخ الدولة السعودية، ومساهماتهم الفاعلة في استقرار الأمن واستتبابه.

ثالثاً: ظهور من يحاول التقليل من شأن العلماء بالخوض في أعراضهم وهضم حقوقهم.

رابعاً: حرص العلماء على تجسيد اللحمة الوطنية وعدم السماح بالمساس بالثوابت التي قامت عليها الدولة منذ بداية نشأتها.

خامساً: إظهار مكانة علماء بلاد الحرمين الشريفين وحرصهم على لم شمل الأمة والاهتمام بقضايا العالم الإسلامي وشؤونهم.

ضرورة العلماء للمجتمع وأثرهم فيه :

العلماء الربانيون هم نجوم الهدى، ومشاعل النور، ومعالم الإصلاح، فكل عالم تعلم العلم النافع وعمل به ودعا إليه فحقه الإجلال والتكريم؛ لأنه صديق، والله تعالى جعل منزلة الصديقين بعد منزلة الأنبياء مباشرة فقال تعالى: **يَفْأُولَئِكَ**

مَعَ الَّذِينَ نَعَّمَهُ اللَّهُ عَلَيْهِمْ مِنَ النَّبِيِّينَ وَالصِّدِّيقِينَ وَالشُّهَدَاءِ الصَّالِحِينَ
وَحَسُنَ أُولَئِكَ رَفِيقًا^(١). وقد أعلَى اللهُ عزَّ وجلَّ من قدر العلماء،
ورفع من شأنهم، ونوّه بمنزلتهم، قال تعالى: يَشْهَدُ اللَّهُ أَنَّهُ لَا
إِلَهَ إِلَّا هُوَ وَالْمَلَائِكَةُ وَأُولُو الْعِلْمِ ض^(٢)، وقال: يَهْلُ يَسْتَوِي الَّذِينَ
يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ ض^(٣) وقال: يَرْفَعُ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ
وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ ض^(٤). وفي الحديث: «العلماء ورثة
الأنبياء»، فكان علماء الإسلام وما زالوا رواد الخير والإصلاح،
ومصدراً للتوجيه والنصح، ويساهمون بقوة في عملية إصلاح
العامة التي ينشدها المجتمع.

ففي المملكة العربية السعودية التي شهدت الظهور المبارك
على يد مؤسسها الأول الإمام محمد بن سعود، وشيخ الإسلام
محمد بن عبد الوهاب - رحمهما الله - كانت تستمد وجودها
وقيمها من خلال العقيدة الإسلامية الصافية من مكدرات
الشرك ولوثات البدع، وقام كيانها على الكتاب والسنة، ورفض
التقليد والتعبد بأراء العلماء المجردة من الدليل، فأحسنت

(١) النساء: ٦٩.

(٢) آل عمران: ١٨.

(٣) الزمر: ٩.

(٤) المجادلة: ١١.

سياسة الناس بالعدل، وإقامة شرع الله، وكان العلماء إلى جانب الحكام يمارسون صناعة القرار والإشراف عليه، حتى يكون موافقاً لمراد الله ولشرعه الذي فيه مصالح العباد والبلاد.

وتمثل دور العلماء في المملكة العربية السعودية في إرساء الاستقرار عبر المؤسسات الرسمية وغير الرسمية، من خلال التوجيه والإرشاد والتعليم والإفتاء والقضاء والحسبة والإعلام ومراكز البحث والمجمعات الفقهية.

الأثر التاريخي لعلماء المملكة في استقرار البلاد:

كانت دعوة التوحيد المباركة التي بدأها شيخ الإسلام محمد عبد الوهاب - رحمه الله - ومن بعده علماء نجد والحجاز ذات أثر كبير في إرساء معالم الاستقرار والأمن، وبإمكاننا أن نلقي نظرة على التاريخ وما احتفظ لنا به من مواقف، كان الأمر الفيصل فيها للعلماء الكرام. ومن أمثلة ذلك ما كتبه الشيخ عبد الله بن محمد بن عبد الوهاب - رحمه الله - بتاريخ الثامن من شهر الله المحرم عام ١٢١٨هـ في رسالة له يبين فيها دور العلماء في إرساء الاستقرار في مكة المكرمة عند دخولها، فقال: «... لَمَّا مَنَّ اللهُ عَلَيْنَا - ولله

الحمد- بدخول مكة المشرفة، دخلنا وشعارنا التلبية، ومن حين دخل الجند الحرم وهم على كثرتهم متأدبون، لم يعضدوا شجراً ولم ينفروا صيداً، ولم يريقوا دماً إلا دم الهدي على الوجه المشروع، ولما تمت عمرتنا عرض الأمير-يعني سعود بن عبدالعزيز- على العلماء ما نطلب من الناس وندعوهم إليه وهو إخلاص التوحيد لله تعالى وحده، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر... فاجتمعت الكلمة وحصلت الألفة واستتب الأمر من دون سفك دم، ولا هتك عرض، ولا مشقة على أحد ولله الحمد»^(١).

ولم يقتصر الدور التاريخي في تثبيت ولاء الشعب والمجتمع للدولة، وإنما ساهم في استقرار تنظيم القيادة في أسرة آل سعود، خصوصاً حينما يحدث الخلاف بعد موت الإمام، فيكون الحكم الفيصل فيها للعلماء، كما حدث في الفتنة والخلاف الذي نشب بين أبناء الإمام فيصل بن تركي. فقد قام الشيخ عبد اللطيف بن عبدالرحمن بن حسن آل الشيخ - رحمه الله - بالمواقف التي جنبت البلد كثيراً من الويلات وسفك الدماء. وفي عهد الدولة السعودية الثالثة كان العلماء هم أبرز

(١) علماء نجد خلال ثمانية قرون، عبدالله البسام، (١-١٧٣).

العوامل لاستقرارها ونجاحها، وساهموا بشكل أساسي مع الملك عبدالعزيز بن عبدالرحمن آل سعود - رحمه الله - . وفي عام ١٣٣٧هـ أقام الملك مؤتمراً للعلماء لمناقشة الخلاف الناشئ بين الإخوان البدو والحضر، وقرروا أن معتقد المسلمين بدواً وحضراً واحد، وأصله الكتاب والسنة، وما كان عليه سلف الأمة من الصحابة والتابعين ومن تبعهم بإحسان ثم أئمة المسلمين الأربعة: أبو حنيفة، ومالك، والشافعي، وأحمد بن حنبل، الذين كان اعتقادهم واحداً في الأصول مع اختلافهم في الفروع، وهم كلهم على حق بإذن الله، وكان من أبرز العلماء المدعوين: الشيخ عبدالله بن عبداللطيف آل الشيخ، والشيخ سليمان بن سحمان، والشيخ عمر بن محمد بن سليم، والشيخ عبدالله بن بليهد، والشيخ عبدالرحمن بن سالم، والشيخ محمد بن عبداللطيف آل الشيخ، والشيخ حسن بن حسين آل الشيخ، والشيخ سعد بن حمد بن عتيق^(١).

(١) المرجع السابق، (١ - ٢٩ - ٣٠).

أثر العلماء في توطيد العلاقة بين أولياء الأمر وعموم الشعب:

يعد دور العلماء بمنزلة شوكة الميزان، التي توازن بين كفة حقوق الشعب وواجباته، وحقوق ولي الأمر وواجباته، وتنظيم هذه العلاقة بحيث لا ترجح كفة على أخرى عامل كبير من عوامل الاستقرار في البلد.

إن مسؤولية العلماء في هذه الناحية أعظم وأخطر؛ لأن توجيهاتهم تنعكس على عموم المجتمع والأمة، يقول تعالى: **يَوْمَ إِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ لَتُبَيِّنُنَّهُ لِلنَّاسِ وَلَا تَكْتُمُونَهُ فَنَبَذُوهُ وَرَاءَ ظُهُورِهِمْ وَاشْتَرَوْا بِهِ ثَمَنًا قَلِيلًا فَبُئِسَ مَا يَشْتَرُونَ بِهِ** (١).

ولذا فإن مكانة العلماء في الإسلام عظيمة وقد جسد هذا الأمر موحد الدولة السعودية الملك عبد العزيز بن عبد الرحمن آل سعود حين التزم توجيهات الشرع من خلال ما يتوافق عليه العلماء، يقول رحمه الله: «وإني أنفذ القول الذي يجمع عليه العلماء، والقول الذي يقع الخلاف بينكم فيه أيها العلماء فإنني أعمل فيه عمل السلف الصالح، إذ أقبل ما كان أقرب إلى الدليل من كتاب الله وسنة رسوله وأقوال العلماء الأعلام

(١) آل عمران: ٦٤.

المعتمد عليهم عند أهل السنة والجماعة»^(١).

ولعل ما يبين هذه العلاقة المترابطة بين الشعب وولاية الأمر من خلال الرقابة الشرعية التي يقوم بها العلماء قول الشيخ محمد بن إبراهيم، رحمه الله، مفتي الديار السعودية رئيس القضاة في زمانه، في رسالة لأحد الدعاة: «بلغني أن موقفك من الإمارة ليس كما ينبغي، وتدرى - بارك الله فيك - أن الإمارة ما قصد بها إلا نفع الرعية، وليس شرطها ألا يقع منها زلل، والعاقل بل وغير العاقل يعرف منافعها، وخيرها الديني والدينيوي يربو على مفسدها بكثير. ومثلك إنما منصبه منصب وعظ وإرشاد وإفتاء بين المتخاصمين ونصيحة الأمير والمأمور بالسر، وبنية خالصة، تُعرف فيها النتيجة النافعة للإسلام والمسلمين. ولا ينبغي أن تكون عثرة الأمير - أو العثرات - نصب عينيك والقاضية على فكرك والحاكمة على تصرفاتك، بل في السر قم بواجب النصيحة، وفي العلانية أظهر وصرح بما أوجب الله من حق الإمارة والسمع والطاعة لها، وأنها لم تأت لجباية أموال وظلم دماء وأعراض من المسلمين ولم تفعل ذلك أصلاً إلا أنها غير معصومة فقط.

(١) خير الدين الزركلي - شبه الجزيرة العربية في عهد الملك عبدالعزيز، ١٩٨٥م.

فأنت كن وإياها أخوين، أحدهما: مبين واعظ ناصح، والآخر: باذل ما يجب عليه، كاف عن ما ليس له، وإن أحسن دعا له بالخير ونشط عليه، وإن قصر عومل بما أسلفت لك. ولا يظهر عليك عند الرعية - ولا سيما المتظلمين بالباطل - عتبك على الأمير وانتقادك إياه؛ لأن ذلك غير نافع الرعية بشيء، وغير ما تعبدت به، إنما تعبدت بما قدمت لك ونحوه أن تكون جامع شمل لا مشتتاً، ومؤلفاً لا منفراً. واذكر وصية النبي ﷺ لمعاذ وأبي موسى - رضي الله عنهما - (يسراً ولا تعسراً، وبشراً ولا تنفراً، وتطاوعاً ولا تختلفاً) (١).

أثر العلماء في أحداث المنطقة التي أثرت في المملكة؛

المنطقة العربية، والجزيرة منها على وجه الخصوص، تمثل أهمية كبيرة على مستوى العلماء، فقد كانت محط أطماع كثير من القوى، وكانت محل شد وجذب، وكانت المملكة طرفاً رئيساً في فرض الأمن والاستقرار فيها؛ لما يعود ذلك بالنفع للبلاد والعباد. وكان لعلماء المملكة صوت مسموع في ذلك،

(١) (١٣٧٥/٨/٢٠هـ، الفتاوى (١٨٢/٨/١٢).

ف عندما وقع العدوان الثلاثي على مصر كان كبار العلماء وعموم الشعب السعودي يقف جنبا إلى جنب مع الملك فيصل رحمه الله وموقفه التاريخي الكبير في تلك الحرب العدوانية على مصر.

وللقضية الفلسطينية أكبر نصيب، إذ تُعد من أهم القضايا التي تؤثر في استقرار المملكة، لكون المملكة من أكبر المعنيين بها، لعلاقة المسجد الأقصى بالمسجد الحرام، وهذه المنزلة تحظى بها المملكة من دون غيرها من بلاد المسلمين. فقد وقف العلماء ضد كل القرارات الظالمة تجاه فلسطين بداية من وعد بلفور في عام ١٩١٧م ومروراً بكل قرارات التقسيم في عام ٤٨م، وانتهاءً بكل الانتهاكات التي يتعرض لها الشعب الفلسطيني إلى اليوم. فقد أصدر سماحة الشيخ عبد العزيز بن عبد الله بن باز - رحمه الله - فتوى بوجوب الجهاد على أهل فلسطين ضد اليهود المعتدين على أرضهم، فقال: (فالواجب عليهم الدفاع عن دينهم وأنفسهم وأهلهم وأولادهم، وإخراج عدوهم من أرضهم بكل ما استطاعوا من قوة)، وقال أيضاً: (فالواجب على الدول الإسلامية وعلى بقية المسلمين تأييدهم

ودعمهم ليتخلّصوا من عدوهم، وليرجعوا إلى بلادهم^(١).
وعندما غزا صدام حسين أرض الكويت أعلن علماء
المملكة استنكارهم، وكان على رأسهم سماحة المفتي الشيخ
عبدالعزیز بن باز - رحمه الله -، فأصدر كثيراً من البيانات
بإصلاح الوضع ووأد الفتنة بين المسلمين، التي كانت سبباً في
ضعف الأمة.

وكان العلماء عوناً ورفداً في مواقف قيادة المملكة إزاء كثير
من الأحداث الجسيمة التي حدثت في المنطقة، والتي تحدث
اليوم، وسيزالون كذلك مع الحق وخدمة الدين والمجتمع
والمصلحة العامة.

أثر العلماء في محاربة التطرف:

لقد جسد علماء المملكة العربية السعودية منذ بداية دعوة
شيخ الإسلام محمد بن عبد الوهاب - رحمه الله - الاعتدال
والوسطية، وكان الراسخون منهم يتصدون لأي شذوذ فكري أو
تطرف أو غلو يخرج إلى العنف ضد المجتمع. وعلى هذا سارت
الهيئات العلمية الشرعية والعلماء. والنماذج التي تدل على

(١) مجموع الفتاوى وفتاوى سماحة الشيخ عبدالعزیز بن عبد الله بن باز.

ذلك كثيرة، ولكن نذكر نموذجين الأول: بيان الشيخ العلامة محمد الصالح العثيمين - رحمه الله - الذي تلاه في خطبة له مستكراً الحادث الإرهابي الذي وقع في مدينة الخبر عام ١٤١٧هـ، الذي يقول فيه: (وعلى هذا فمن كان عندنا من الكفار بأمان فهو محترم محرم الدم، وبذلك نعرف خطأ عملية التفجير التي وقعت في الخبر في مكان أهل بالسكان المعصومين في دمائهم وأموالهم ليلة الأربعاء العاشر من هذا الشهر شهر صفر عام أربعة عشر وأربعمئة وألف، الذي حصل من جرائه أكثر من ثمانية عشر قتيلاً وثلاثمئة وستة وثمانين مصاباً، منهم المسلمون والأطفال والنساء والشيوخ والكهول والشباب، وتلف من جراء ذلك أموال ومساكن كثيرة، ولا شك أن هذه العملية لا يقرها شرع ولا عقل ولا فطرة، أما الشرع فقد استمعتم إلى النصوص القرآنية والنبوية الدالة على وجوب احترام المسلمين في دمائهم وأموالهم، وكذلك الكفار الذين لهم ذمة أو عهد أو أمان، وأن احترام هؤلاء المعاهدين والمستأمنين من محاسن الدين الإسلامي، ولا يلزم من احترامهم بمقتضى عهودهم محبة، ولا ولاء، ولا مناصرة، ولكن هو الوفاء بالعهد إن العهد كان مسئولاً. وأما العقل فلأن

الإنسان العاقل لن يتصرف أبداً في شيء محرم؛ لأنه يعلم سوء النتيجة والعاقبة، وإن الإنسان العاقل لن يتصرف في شيء مباح حتى يتبين له ما نتيجته وماذا يترتب عليه، والرسول ﷺ قال: «من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليقل خيراً أو ليصمت» (رواه البخاري) (١).

وبيان سماحة الشيخ عبد العزيز بن عبد الله آل الشيخ مفتي عام المملكة حول (تفجير مبنى إدارة المرور بالرياض عام ٢٠٠٤م) حيث قال - حفظه الله -: (فقد تابعتنا ببالح الألم حادث التفجير الذي وقع في مبنى الإدارة العامة للمرور بوسط مدينة الرياض، وما نتج عنه من قتل لأنفس مسلمة معصومة، وإصابات متنوعة لعدد كبير من المسلمين العاملين في المبنى، أو المراجعين، أو من كانوا في الطريق، أو في المباني المجاورة، وإتلاف للممتلكات من مبان وسيارات وغيرها. وإنني إبراءً للذمة، ونصحاً للأمة، وبياناً لحال هذه الفئة الضالة المنحرفة، التي اتخذت الدين لها ستاراً، لأبين لعموم المسلمين أن هذا العمل محرم، بل هو من أكبر الكبائر...) (٢).

(١) موقع سماحة الشيخ على شبكة المعلومات (الإنترنت).

(٢) وكالة الأنباء السعودية.

أثر العلماء في مواجهة أدعياء المهديّة والاعتداء على المسجد الحرام:

هم أولئك الذين أدعوا المهديّة بالباطل وأتبعهم بعض السفهاء، فجروا على الأمة فتناً ومفاسد كثيرة، وهذه الحادثة هي: «من أفضع وأسوأ ما أبتلي به المسلمون من هذه الفتن النكراء، تلك التي قام بها جهيمان مع شرذمة من أصحابه، وقد سول لهم الشيطان أن أحدهم هو المهدي المنتظر، الذي ورد ذكره في الأحاديث، فاستولوا على الحرم المكي الشريف، في غرة المحرم عام ١٤٠٠هـ وأغلقوا أبوابه واستباحوا حرمة، وأراقوا الدماء فيه، وروعوا الأمنين من المصلين والطائفين والذاكرين، فاستباحوا الدم الحرام في البلد الحرام، بل في المسجد الحرام وفي الشهر الحرام، وقد أصدرت هيئة كبار العلماء بالمملكة العربية السعودية فتوى بضرورة تطهير الحرم الشريف من هذه الشرذمة الباغية المارقة ولو بالقوة، واتخذ ولاة الأمر في المملكة العربية السعودية الإجراءات اللازمة للقضاء على فتنهم التي استمرت نحو أسبوعين،

ذهب ضحيتها مجموعة من الناس حتى تم استئصال شرهم، واستراح المسلمون من هذه البلية»^(١).

وقد أصدرت هيئة كبار العلماء في المملكة العربية السعودية في دعوى المهدية والاعتداء على المسجد الحرام بياناً قالت فيه:

إن هيئة كبار العلماء بهذه المناسبة تستنكر من هذه الفئة المعتدية الظالمة فعلها الآثم، وعدوانها الغادر، وتعدّها بذلك قد ارتكبت عدة جرائم أهمها مايلي:

١- انتهاك حرم الله وجعله ميداناً للقتل والقتال، وتحويله من حرم آمن إلى ساحة حرب تسوده الفوضى والفرع والاضطرابات والقتل والقتال، متجاهلين ما في ذلك من الوعيد الشديد والإجرام البالغ. قال الله تعالى: **يَوْمَنْ يُرَدُّ فِيهِ بِالْحَادِ بِظُلْمٍ نُدَقُهُ مِنْ عَذَابِ أَلِيمٍ** ^(٢)، وفي صحيح البخاري أن رسول الله ﷺ قال: (إن مكة حرمها الله ولم يحرمها الناس، لا يحل لامرئ يؤمن بالله واليوم الآخر أن يسفك بها دماً، ولا يعضد بها شجراً، فإن أحد ترخص بقتال رسول الله ﷺ فيها

(١) الدكتور عبد العليم البستوي «المهدي المنتظر» في ضوء الأحاديث والآثار الصحيحة،

ص ١٠١-١٠٢.

(٢) الحج: ٢٥

فقولوا إن الله أذن لرسوله ولم يأذن لكم، وإنما أذن لي ساعة من نهار وقد عادت حرمتها اليوم كحرمتها بالأمس فليبلغ الشاهد الغائب).

٢- سفك دماء المسلمين في بلد الله الحرام مكة المكرمة، وفي حرمة الأمن حيث قتل فيه على أيديهم وبسبب فتنهم العشرات من المسلمين معصومي الدم والمال.

٣- الإقدام على القتال في البلد الحرام، وفي الشهر الحرام قال تعالى: **يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ قُلْ قِتَالٌ فِيهِ كَبِيرٌ.. (الآية) (١)**.

٤- الخروج على إمام المسلمين وولي أمرهم وهم مع إمامهم وتحت ولايته وسلطانه في حال من الاستقرار والتكاتف والتآلف والتناصح واجتماع الكلمة، يحسداهم عليها كثير من شعوب العالم ودوله، مستهينين بجريمة الخروج على ولي أمر المسلمين، وخلع ما في أعناقهم له من بيعة نافذة، جاهلين أو متجاهلين ما في ذلك من النصوص الشرعية من الكتاب والسنة.

وفي صحيح مسلم عن ابن عمر رضي الله عنهما أنه سمع

(١) البقرة: ٢١٧.

رسول الله ﷺ يقول: (من خلع يداً من طاعة لقي الله يوم القيامة ولا حجة له، ومن مات وليس في عنقه بيعة مات ميتة جاهلية) وفي صحيح مسلم عن عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما أن النبي ﷺ قال: (من أتاكم وأمركم جميع يريد أن يشق عصاكم أو يفرق جماعتكم فاضربوا عنقه كائناً من كان).

٥- التسبب في تعطيل حرم الله مدة اعتدائهم عليه من الشعائر الدينية، من صلاة وذكر وطواف وتلاوة لكتاب الله، وغير ذلك من أنواع العبادات.

٦- التغرير بمجموعة من الأعرار والنساء والسذج وغيرهم بزجهم في حظيرة هذا الطغيان الآثم، وتعريضهم لكثير من المآسي وصنوف المشقة والتسبب في قتل بعضهم.

٧- الانقياد لداعي الهوى والضلال، حيث قام من تولى كبر هذه الفتنة بالإشارة إلى أحدهم بأنه هو المهدي المنتظر، وأعلن المطالبة بمبايعته مع انتفاء ما يدل على ذلك ووجود ما يكذبه.

وبناءً على ما تقدم فإن هيئة كبار العلماء ترى هذه الفئة فئة ضالة آثمة، لاعتدائها على حرم الله، وعلى مسجده الحرام،

وسفكها الدم الحرام، وقيامها بما يسبب فرقة المسلمين،
وشق عصاهم.

أثر العلماء في تجسيد اللحمة الوطنية :

يحرص علماء المملكة على ترسيخ الوحدة الوطنية في
البلد بحسبانها مطلباً شرعياً، وضرورة اجتماعية وسياسية
للاستقرار، فقد صدر بيان هيئة كبار العلماء بتاريخ
١٤٣٢/٤/١هـ، الذي دعت فيه الهيئة إلى بذل كل الأسباب
التي تقوي اللحمة، وتؤدي إلى الألفة، وذكرت فيه بما منّ الله
تعالى به على أهل المملكة العربية السعودية، من اتحاد صفها،
ووحدة كلمتها على الكتاب والسنة، في ظل قيادة حكيمة لها
بيعتها الشرعية، وحذرت وحرّمت كل ما يناقض ذلك من
التظاهرات والبيانات، وبينت الطريقة الشرعية للإصلاح
والتوجيه^(١).

كما يقوم العلماء بالتحذير الشديد من جريمة الخيانة
الوطنية، التي تمثل خيانة عظمى للدين وللوطن، فقد حذر
سماحة المفتي الشيخ عبدالعزيز آل الشيخ من الخيانة الوطنية

(١) جريدة الرياض، تاريخ: الثلاثاء ٢٤ ربيع الآخر ١٤٣٢هـ، ٢٩ مارس ٢٠١١م، العدد

بقوله: «... من أعظم الخيانة أن يخون المرء وطنه وبلاده وولادة أمره، فإن الخيانة يعظم جرمها وإثمها بعظم ما يترتب عليها من الضرر والأذى الذي يلحق بالمسلمين، وبالمجتمع المسلم. ولا شك أن خيانة الوطن، وولادة الأمر يترتب عليها من الأضرار العظيمة، والنتائج الخطيرة على مقدرات الوطن ومكتسباتها، وعلى المواطنين بعامة شيء كثير، فالموثمن الحق لا يقدم على خيانة وطنه الذي ترعرع فيه، ونال من خيراته، واستفاد من إمكاناته، ولا يمكن أن يقدم على خيانة ولاة أمره الذين يحمل في عنقه عهداً لهم، بالنصح، والوفاء، والأمانة، ونبذ الخيانة».

أثر علماء المملكة في استقرار الأمن في النوازل والفتن:

حرص علماء المملكة العربية السعودية على استقرار الأمن، وضرورة اجتماع الكلمة، ووحدة الصف على الصعيد الداخلي والخارجي إبان الأحداث والفتن الراهنة، فأصدروا بياناً جاء فيه: (لا يخفى ما يجري في هذه الأيام من أحداث واضطرابات وفتن في أنحاء متفرقة من العالم، وإن هيئة كبار العلماء إذ تسأل الله - عز وجل - لعموم المسلمين العافية والاستقرار

والاجتماع على الحق حكماً ومحكومين، لتحمد الله سبحانه على ما من به على المملكة العربية السعودية من اجتماع كلمتها، وتوحد صفها على كتاب الله عز وجل، وسنة رسول الله ﷺ، في ظل قيادة حكيمة لها بيعتها الشرعية... وإن المحافظة على الجماعة من أعظم أصول الإسلام، وهو مما عظمت وصية الله تعالى به في كتابه العزيز، وعظم ذم من تركه، إذ يقول جل وعلا: **يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا احْبِسْوا قُلُوبَكُمْ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُوا وَإِيَّاكُمْ يُنذِرُ اللَّهُ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ** (١). وقال سبحانه: **يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ كَمَا تَقُونَوا وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَمَا مَنَعَهُمْ أَنْ تُبَدِّلُوا مَا كَتَبَ اللَّهُ لَكُمْ فِي يَوْمِ ذِي قَعْدٍ أَنْ يَقُولُوا لِي لَوْلَا نُفِخَ بِنُفْخِ السُّورِ وَأَن نَّسْأَلَ اللَّهَ لَنَنفِخَنَّ فِي السُّورِ لَنَسْفَعُنا بِالسُّورِ فَنَذِرُكُمْ يَوْمَنا الَّذِي لا تُنْفِرُ مِنْهُ جُنُودٌ أُولِي عِزٍّ وَإِن كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُوا أَمْرَهُ وَطُوبَى لِمَنْ أَطَاعَ اللَّهَ فَاتَّبَعَ رِيسَ بَدْوٍ مِّنْ دُونِ اللَّهِ الَّذِي لا يَمْلِكُ لَكُمْ شَيْئاً وَلا يَضُرُّكُمْ شَيْئاً وَأَن يَدْعُوا إِلَى اللَّهِ عِزًّا وَهُوَ الْعَزِيزُ الرَّحِيمُ** (٢). وقال جل ذكره: **يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَابْتَغُوا إِلَهَ الْإِسْلَامِ فَتُحِبُّوا رَسُولَ اللَّهِ وَأَطِيعُوا أَمْرَهُ وَطُوبَى لِمَنْ أَطَاعَ اللَّهَ فَاتَّبَعَ رِيسَ بَدْوٍ مِّنْ دُونِ اللَّهِ الَّذِي لا يَمْلِكُ لَكُمْ شَيْئاً وَلا يَضُرُّكُمْ شَيْئاً وَأَن يَدْعُوا إِلَى اللَّهِ عِزًّا وَهُوَ الْعَزِيزُ الرَّحِيمُ** (٣). وهذا الأصل الذي هو المحافظة على الجماعة مما عظمت وصية النبي ﷺ به في مواطن عامة وخاصة، مثل قوله عليه الصلاة والسلام: «يد الله مع الجماعة» (رواه الترمذي)، وقوله عليه الصلاة والسلام

(١) آل عمران: ١٠٣.

(٢) آل عمران: ١٠٥.

(٣) الأنعام: ١٥٩.

«من خلع يداً من طاعة لقي الله يوم القيامة لا حجة له، ومن مات وليس في عنقه بيعة مات ميتة جاهلية» رواه مسلم، وقوله عليه الصلاة والسلام: «إنه ستكون هنات وهنات فمن أراد أن يفرق أمر هذه الأمة وهي جميع فاضربوه بالسيف كائناً من كان» رواه مسلم. وما عظمت الوصية باجتماع الكلمة ووحدة الصف إلا لما يترتب على ذلك من مصالح كبرى، وفي مقابل ذلك لما يترتب على فقدانها من مفسد عظمى يعرفها العقلاء، ولها شواهدا في القديم والحديث. ولقد أنعم الله على أهل هذه البلاد باجتماعهم حول قادتهم على هدي الكتاب والسنة، لا يفرق بينهم، أو يشتت أمرهم تيارات وافدة، أو أحزاب لها منطلقاتها المتغايرة امتثالاً لقوله سبحانه: **يَمُنِّيْبِينَ إِلَيْهِ وَاتَّقُوهُ وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَلَا تَكُونُوا مِنَ الْمُشْرِكِينَ ۚ ۳۱** **ضَمِّنَ الَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شِيَعًا كُلُّ حِزْبٍ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ** ض^(١).

وقد حافظت المملكة على هذه الهوية الإسلامية، فمع تقدمها وتطورها، وأخذها بالأسباب الدنيوية المباحة، فإنها لم ولن تسمح - بحول الله وقدرته - بأفكار وافدة من الغرب أو الشرق، تنتقص من هذه الهوية، أو تفرق هذه

(١) الروم: ٣١-٣٢.

الجماعة. وإن من نعم الله عز وجل على أهل هذه البلاد حكماً ومحكومين أن شرفهم بخدمة الحرمين الشريفين اللذين - وله الحمد والفضل سبحانه - ينالان الرعاية التامة من حكومة المملكة العربية السعودية عملاً بقوله سبحانه: **يَؤَادُ جَعَلْنَا الْبَيْتَ مَثَابَةً لِّلنَّاسِ وَأَمْنًا وَاتَّخِذُوا مِن مَّقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى وَعَهِدْنَا إِلَى إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ أَنَّ طَهِّرَا بَيْتِيَ لِلطَّائِفِينَ وَالْعَاكِفِينَ وَالرُّكَّعِ السُّجُودِ**^(١). وقد نالت المملكة بهذه الخدمة مزية خاصة في العالم الإسلامي، فهي قبلة المسلمين وبلاد الحرمين، والمسلمون يؤمنونها من كل حذب وصوب في موسم الحج حجاجاً وعلى مدار العام عماراً وزواراً.

وهيئة كبار العلماء إذ تستشعر نعمة اجتماع الكلمة على هدي من الكتاب والسنة في ظل قيادة حكيمة، فإنها تدعو الجميع إلى بذل كل الأسباب التي تزيد من اللحمة وتوثق الألفة، وتحذر من كل الأسباب التي تؤدي إلى ضد ذلك، وهي بهذه المناسبة تشدد على وجوب التناصح والتفاهم والتعاون على البر والتقوى، والتناهي عن الإثم والعدوان،

(١) البقرة: ١٢٥.

وتحذر من ضد ذلك من الجور والبغي، وغمط الحق. كما تحذر من الارتباطات الفكرية والحزبية المنحرفة، إذ الأمة في هذه البلاد جماعة واحدة متمسكة بما عليه السلف الصالح وتابعوهم، وما عليه أئمة الإسلام قديماً وحديثاً من لزوم الجماعة والمناصحة الصادقة، وعدم اختلاف العيوب وإشاعتها، مع الاعتراف بعدم الكمال، ووجود الخطأ وأهمية الإصلاح على كل حال وفي كل وقت. وإن الهيئة إذ تقرر ما للنصيحة من مقام عال في الدين، حيث قال النبي ﷺ: «الدين النصيحة» قيل لمن يا رسول الله؟ قال: «لله ولكتابه ولسوله ولأئمة المسلمين وعامتهم» رواه مسلم.

ومع أنه من أكد من يناصر ولي الأمر حيث قال عليه الصلاة والسلام: «إن الله يرضى لكم ثلاثاً، أن تعبدوه، ولا تشركوا به شيئاً، وأن تعتصموا بحبل الله جميعاً ولا تفرقوا، وأن تناصحوا من ولاه الله أمركم» رواه الإمام أحمد. فإن الهيئة تؤكد أن للإصلاح والنصيحة أسلوبهما الشرعي الذي يجلب المصلحة ويدرك المفسدة، وليس بإصدار بيانات فيها تهويل وإثارة فتن وأخذ التواقيع عليها، لمخالفة ذلك ما أمر الله عز وجل به في قوله جل وعلا: **يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا جَاءَهُمْ أَمْرٌ مِّنَ الْأَمْنِ**

أَوْ الْخَوْفِ أَذَاعُوا بِهِ وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى الرَّسُولِ وَإِلَى أُولِي الْأَمْرِ مِنْهُمْ
لَعَلِمَ الَّذِينَ سَنَنُوا بِطُونِمْهُمْ هَوْلًا لَفُضِّلَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ مَوْحَمَاتُ الْمُتَلَبِّعْتُمْ
الشَّيْطَانَ إِلَّا قَلِيلًا^(١). وبما أن المملكة العربية السعودية
قائمة على الكتاب والسنة والبيعة ولزوم الجماعة والطاعة
فإن الإصلاح والنصيحة فيها لا تكونان بالتظاهرات والوسائل
والأساليب التي تثير الفتن وتفرق الجماعة، وهذا ما قرره
علماء هذه البلاد قديماً وحديثاً من تحريمها والتحذير
منها. والهيئة إذ تؤكد حرمة التظاهرات في هذه البلاد فإن
الأسلوب الشرعي الذي يحقق المصلحة ولا يكون معه مفسدة
هو المناصحة، وهي التي سنّها النبي ﷺ وسار عليها صحابته
الكرام وأتباعهم بإحسان.

وتؤكد الهيئة على أهمية اضطلاع الجهات الشرعية
والرقابية والتنفيذية بواجبها كما قضت بذلك أنظمة
الدولة وتوجيهات ولاة أمرها ومحاسبة كل مقصر. والله
تعالى نسأل أن يحفظ بلادنا وبلاد المسلمين من كل
سوء ومكروه وأن يجمع كلمتنا على الحق وأن يصلح ذات

(١) النساء: ٨٣.

بيننا ويهدينا سبل السلام، وأن يرينا الحق حقاً ويرزقنا
اتباعه، ويرينا الباطل باطلاً ويرزقنا اجتنابه، وأن يهدي
ضال المسلمين وهو المسؤول سبحانه أن يوفق ولاية الأمر
لما فيه صلاح العباد والبلاد إنه ولي ذلك القادر عليه،
وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه
أجمعين^(١).

(١) صدر البيان بتاريخ ١/٤/١٤٣٢هـ، ٥ مارس ٢٠١١م.

الخاتمة

وفي الختام أشير إلى أهم الركائز للاستقرار السياسي في هذا البلد المبارك القائمة على الأمور التالية:

أولاً: التعاون الوثيق بين الولاة والعلماء في إقامة العدل بين الناس في جميع شؤون الحياة وليس ذلك إلا بتطبيق شرع الله عز وجل، فإنه عدل الله بين عباده كما قال الإمام ابن القيم - رحمه الله -.

ثانياً: المشاورة بين العلماء وولاة الأمر في تقديم الأمر الأصح في الأمور كلها اقتداءً بالنبي ﷺ في مشاورته أصحابه، وقد أمره تعالى بذلك فقال: **يَوْشَاوِرُهُمْ فِي الْأُمْرِ**^(١).

ثالثاً: ترسيخ مبدأ الحقوق للراعي والرعية، ومبدأ الوفاء بالواجبات وذلك ببيان الحق في مسألة الحقوق ونشره بين الناس.

رابعاً: الحرص على واجب الدعوة إلى الله تعالى، وبث الخير بين أفراد المجتمع وتعليمهم إياه.

(١) آل عمران: ١٥٩.

خامساً: التعاون مع ولاية الأمر في مجال العلم والإبداع الحضاري، فالعلماء هم ورثة الأنبياء، وهم أساس لكل خير ونهضة، وعامل مهم في عملية النهوض العلمي والحضاري.

الفصل الثالث

التطوير في السعودية ضمانة المستقبل

تمهيد

التطوير في مجال القضاء

التطوير في مجال الشورى

الإصلاح في مجال الرقابة

التطوير في مجال الفتوى

الإصلاح في المجال الاجتماعي

تمهيد

المجتمع الحي هو المجتمع الذي يتطور، ويستجيب لحاجات التغيير ودوافعه. ليس بالضرورة أن تكون عوامل التغيير استجابة لعوامل خارجية، وإن كانت جزءاً من عملية التغيير ذاتها بوصف المجتمع وحدة سياسية تؤثر في العالم الخارجي وتتأثر به، بل إن الحاجة للتغيير تتطلبها ظروف كل مرحلة تنموية يمر بها المجتمع. المهم في عملية التغيير أن تكون مرتبطة بأسس المجتمع، الثقافية والاجتماعية، وأن تكون متدرجة تستصحب ظروف الانتقال من مرحلة إلى أخرى.

تطوير العمل المؤسسي النافع، الذي يتناغم وشروط النهوض الحضاري بالمجتمع، ويستجيب للتزايد السكاني وما يتطلبه من حاجات أساسية لنماء المواطن ورفاهيته يمثلان عاملين مهمين لكل مجتمع يريد لأفراده العيش

في بيئة تجمع بين المحافظة على موروته الثقافي والأخذ
بماديات الحياة المعاصرة.

وإذا كان التغيير يعني: الاستجابة المخطط لها بعد
قراءة شواهد الحاجة إليه ومعطيات الواقع الذي يفرض
هذا النمط من التغيير أو ذاك، فإن من يُفترض أن يقوم
بذلك هم النخب التي تمتلك الخبرة الكافية، والمهارة
اللازمة، لتقديم الرأي في مضمون وآلية التغيير الذي يقود
إلى التطوير، المبني على رؤية جديدة ومرتنة لما ينبغي أن
يكون عليه المستقبل.

في الفصل الثالث من هذا الكتاب رؤى مقترحة للتطوير
في مجالات مختلفة، نحسب أنها من أهم المجالات التي
تسهم في عملية الركض التنموي الحثيث، الذي يخدم
الوطن والمواطن. من هذه المجالات: القضاء، والفتيا،
والشورى، والرقابة، والجانب الاجتماعي بمختلف قضاياها
واهتماماته.

التطوير في مجال القضاء

د. هاني بن عبدالله الجبير *

مقدمة :

ارتبط نشوء الدولة السعودية بدعوة دينية إحيائية، تحظى باحترام كثير من المسلمين وقبولهم، وهي الدعوة السلفية، ولذا كانت سمة المجتمع السعودي الظاهرة: أنه مجتمع متدين، على اختلاف درجات التدين وتنوع مفهومه، وهذا مع ظهوره ووضوحه هو ما تؤكد عدة بحوث مسحية، ودراسات، واستطلاعات للرأي.

* قاضي بالمحكمة العامة بالرياض، مارس القضاء قرابة عشرين عاماً في عدد من المحاكم، كالمحكمة العامة بمكة المكرمة، والمحكمة العامة بجدة وغيرها. مدرس متعاون بقسم القضاء بجامعة أم القرى. حاصل على درجة الدكتوراه في الشريعة الإسلامية، وعدد من الدورات المتخصصة. شارك في أكثر من عشرين مؤتمراً وله أكثر من ثلاثين بحثاً منشوراً وله مشاركات إعلامية. (السعودية).

ومن هذه الدراسات: (تديّن السعوديين، دراسة استقرائية)، حاولت عرض مؤشرات تعكس تديّن السعوديين من خلال نتائج البحوث والمسوح والاستطلاعات، وكان من جملة المؤشرات المذكورة في الدراسة: أنه قد وجد أن الغالبية العظمى من المشمولين بالدراسة تؤدي الشعائر الدينية بانتظام شديد، وأن نسبة من يتحرى طرائق الكسب المباحة، واستفتاء أهل العلم عن مشروعية عمله في الأسواق المالية ٧٤٪ من الخاضعين للدراسة^(١).

وكان غالبية المبحوثين والمبحوثات يرون الموضوعات الدينية في وسائل الإعلام والتواصل مهمة جداً، وترتفع نسبة ذلك في الفئة العمرية من ٣٥ - ٤٤ سنة، حيث بلغت نسبتهم ٦٤,٢ ٪ يليهم الفئة العمرية ٢٥ - ٣٤ سنة^(٢).

وقد خلصت الدراسة إلى أن غالبية المجتمع - بصرف النظر عن عمره ومستواه الوظيفي والتعليمي وحالته الاجتماعية - يعتقد بأهمية الموضوعات الدينية، ويمارس شعائره بانتظام، ويثق في أئمة المساجد، وعلماء الدين، ما يعطي إشارة قوية

(١) تدين السعوديين، دراسة استقرائية، إعداد مركز أسبار للدراسات والبحوث، الرياض، (١ / ٣٨).

(٢) المرجع السابق (١ / ٤٠).

إلى أن النزعة الدينية تتجذر في المجتمع السعودي.
والدولة السعودية - كسائر الدول المجاورة لها - كانت جزءاً من الدولة الإسلامية، بل كانت قاعدتها، التي استمر حكمها الإسلامي تشريعاً وقضائياً قرونًا متطاولة، حققت فيها الدولة الإسلامية حضارةً ومجداً معروفين، كان تحقيق العدل وإيصال الحقوق إلى أهلها وكفالة الحريات من أبرز ملامحه.

وقد كان القضاة المسلمون مضرب المثل في تاريخ الأمم والشعوب، نزاهةً وعدلاً وجرأةً وتجرداً.

وعرف التاريخ الإسلامي قضاءً يأخذ للضعيف حقه من القوي، مهما كان هذا القوي، عملاً بتوجيه النبي ﷺ: (إن الله لا يقدرُ أمةً لا يأخذ الضعيف فيها حقه من القوي غير متمتع)^(١).

وعرف التاريخ الإسلامي قضاءً يقيم العدل الذي لا تشوبه شائبة، عملاً بتعاليم القرآن الكريم: **إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا**

(١) السنن الكبرى للبيهقي، كتاب آداب القاضي (١٠ / ٩٣) من حديث أبي سفيان بن الحارث، وروي أيضاً من حديث ابن مسعود وأبي سعيد الخدري وغيرهم. انظر: مجمع الزوائد (٤ / ١٩٧). والحديث صححه الألباني في صحيح الجامع (٢٧٣٨). ومعنى غير متمتع: أي: من دون أن يصيبه أذى يقلقه في سبيل بحثه عن الحق.

الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُم بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ ض^(١).
يُولَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَاٰنُ قَوْمٍ عَلَىٰ أَلَّا تَعْدِلُوا ض^(٢). أي: لا تحملكم
عداوتكم وبغضكم لهم على ألا تعدلوا في حكمكم عليهم،
فالعديل في الإسلام عدل مطلق.

ولذا حفظ التاريخ صفحات مشرقة من وقائع عدل قضاة
الإسلام بين المتخاصمين، استمدوا ذلك من تعاليم التشريع
الإسلامي في مسائل القضاء^(٣).

ولذا فمن الطبيعي أن يكون الدين جزءاً من مكونات ثقافة
المواطن السعودي، فهو يقبل من الأحكام والتشريعات ما يعتقد
أنه موافق للعدل الذي أراد الله سبحانه إقامته في الأرض،
والذي شهد التاريخ أنه أوصل أمته لمجدها وحقق لأفرادها
العدل المطلوب.

(١) النساء: ٥٨.

(٢) المائدة: ٨.

(٣) انظر: مفاخر القضاء الإسلامي كما يجليها الإسلام، د. محمد علي الهاشمي، دار
البشائر الإسلامية. فقد جمع مواقف تاريخية كثيرة.

مبادئ القضاء في السعودية

١- التحاكم إلى الشريعة الإسلامية:

من هذين المنطلقين: منطلق ارتباط القضاء بالسيادة التي تباشرها الدولة على رعاياها، والتي كان التدين مرتبطاً بها منذ نشوئها؛ ومنطلق تدين المجتمع السعودي، وقبوله الأحكام الشرعية، تبرز أهمية كون القضاء معتمداً على التشريع الإسلامي في المملكة العربية السعودية؛ إذ القضاء هو الأداة الاجتماعية التي تحقق القانون وتطبقه. ولاشك أن قانون كل أمة إنما يشتق منها، فهو يمثل نشأتها، وتطورها، وتقاليدها، وآدابها، ومعتقداتها، ومن أجل ذلك تختلف القوانين باختلاف الشعوب، وكلما كان القانون مطابقاً لعادة الشعب وعقيدته، ومسايراً لحالته الاجتماعية والسياسية والدينية، لم تجد الأمة غضاضة في احترامه، فهي في هذه الحال: تحكم نفسها بنفسها، وتخضع لما تدين به.

ولذا كان من المعقول أن يكون القضاء السعودي متفقاً مع أحكام الإسلام، مستمداً منه، محافظاً على مبادئه، ومن هنا كان انخفاض المعدلات ونسب الجرائم في المملكة العربية السعودية مع وجود الازدهار الاقتصادي واتساع رقعة البلاد جداً، فسبب

ذلك أن استمداد النظام من الإسلام جعل المواطن متقبلاً له، حريصاً على احترامه، يستشعر الإثم عند مخالفته^(١).

ويتأكد ذلك بما تقدم من الامتداد التاريخي للدولة الإسلامية، التي كان القضاء فيها معتمداً التشريع الإسلامي. ومن عقائد الإسلام وأصوله: أنه لا يسع أحداً من المسلمين أن يتحاكم أو يحكم بغير التشريع الإسلامي، قال تعالى: **يَوْمَ لَمْ يَحْكُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ** ض^(٢). وقال تعالى: **يَفْلَاوَرِبِكْ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحْكُمُوا فِيهَا مَا شَجَرَبَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا** ض^(٣). وقال تعالى: **يَفَاحُكُمْ بَيْنَهُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ** ض^(٤).

لذا كان هذا المبدأ، الارتكاز على الشريعة الإسلامية، أول مبدأ من مبادئ القضاء في المملكة العربية السعودية، وقد نصت المادة السابعة من النظام الأساسي للحكم الصادر عام

(١) الجريمة والعدالة في المملكة العربية السعودية، تأليف: س. هـ. حيرارين، رئيس قسم علم الاجتماع بجامعة أوتاوا، كندا، بواسطة كتاب: حد الزنا في الشريعة الإسلامية، د. محمد رشيد قباني، ص ١٣٦، التعزير في الشريعة الإسلامية، د. عبدالعزيز عامر، ص ٥٣٣.

(٢) المائة: ٤٤.

(٣) النساء: ٦٥.

(٤) المائة: ٤٩.

١٩٩٢م: (يستمد الحكم في المملكة العربية السعودية سلطته من كتاب الله تعالى وسنة رسوله، وهما الحاكمان على هذا النظام، وجميع أنظمة الدولة).

وصرح بذلك مؤسس المملكة العربية السعودية الملك عبدالعزيز، في أوائل خطاباته، فقال: (أحكام الإسلام هي الركيزة الأساس للحكم، وستظل السراج المنير الذي يهتدى بها السائرون)^(١).

وقد تضمن نظام القضاء في المادة الحادية عشرة منه : أن من اختصاص المحكمة العليا : مراجعة الأحكام والقرارات متى كان محل الاعتراض مخالفة أحكام الشريعة الإسلامية، وهذا أيضاً من اختصاص المحكمة الإدارية العليا، كما في نظام ديوان المظالم.

٢- استقلالية القضاء:

والمبدأ الثاني من مبادئ القضاء في المملكة العربية السعودية: هو استقلالية القضاء، وذلك ظاهر من المادة الأولى من نظام القضاء الصادر عام ٢٠٠٨م، التي تضمنت: (القضاة المستقلون، لا سلطان عليهم في قضائهم لغير أحكام

(١) جريدة أم القرى العدد ٣٢ في ١٦ / ١ / ١٣٤٤ هـ.

الشريعة الإسلامية، والأنظمة المرعية، وليس لأحد التدخل في القضاء).

وهذا النظام حل محل نظام القضاء القديم، الصادر عام ١٣٩٥ هـ وهذه المادة هي أولى مواده أيضاً.

ومع نص النظام على هذا المبدأ العام فتوجد عدة ضمانات لاستقلال القضاء عن السلطة التنفيذية في عدة أنظمة، منها ما تضمنته المادة الخامسة من نظام محاكمة الوزراء ونواب الوزراء التي جاء فيها : يعاقب الوزير في رتبته بالسجن مدة لا تزيد على عشرة أعوام في حال ارتكابه لجريمة التدخل الشخصي في شؤون القضاء، ويترتب على الحكم بإدانته : عزله من منصبه، وحرمانه من تولي الوظائف العامة.

وهنا لابد من توضيح مسألة تثار عند الحديث عن استقلال القضاء، فإن من مبادئ الفقه الإسلامي أن (الأحكام التعزيرية) وهي: العقوبات التقديرية الخاضعة لسلطة القضاء في تقدير الظروف المخففة والمشددة فيها، إذا صدر من القاضي حكم بتحديد العقوبة، فإن من حق ولي الأمر أن يخفف العقوبة حتى ولو كان الحكم القضائي قطعياً. وهذا الأمر لا يعارض مبدأ الاستقلال القضائي إذ هذا التصرف

واقف في دائرة صلاحيات ولي الأمر، وهو خارج عن كونه جزءاً من السلطة التنفيذية^(١).

٣- تمكن القضاة وحيادهم:

المبدأ السابق ارتبط بمبدأ آخر لا يقل عنه أهمية وهو: ضمان تمكن القضاة ونزاهتهم وحيادهم، وذلك بما قرره النظام القضائي من شروط للتولية، من السن، والأخلاق، والكفاية العلمية، والأهلية^(٢)، واختياره من هيئة قضائية^(٣)؛ ومن جعل التقاضي على أكثر من درجة، وتمكين المتقاضين من الطعن في الأحكام ومراجعتها، ورد القاضي عن بعض القضايا، مما هو مذكور في نظام القضاء ونظام المرافعات بشكل مفصل^(٤).

وسبب هذا أن استقلال القضاء سيلزم أن يكون ضمير

(١) انظر: الشريعة والسلطة في العالم الإسلامي، تأليف: سامي زبيدة، ترجمة: عباس عباس، ص٢٥٧، دار المدار الإسلامي ٢٠٠٧م، سلطة ولي الأمر في تقييد سلطة القاضي، د. محمد بن عبد الله المرزوقي، ص٢١١، مكتبة العبيكان ٢٠٠٤م.

(٢) المادة ٣١ من نظام القضاء.

(٣) المادة ٥/أ من نظام القضاء.

(٤) انظر: المبادئ الأساسية للتنظيم القضائي في البلاد العربية، د. توفيق الشاوي، ص١٩-٧٤، طبع جامعة الدول العربية، الضمانات القضائية المتعلقة بمراجعة الأحكام، د. ناصر الجوفان ص١٧-٣٩، مكتبة الرشد ٢٠٠٧م.

القاضي وخوفه من الله هو الذي يحكم عمله من دون مؤثر خارجي، إلا أن ترك القضاة من دون رقابة على مستوى نزاهتهم وحيادهم، ومن دون تحقق من سلامة إجراءاتهم، أو مطابقتها للتشريع يفتح الباب للإخلال بواجبات القاضي، فمن هنا ارتبط المبدأ، وهما من مبادئ القضاء في الشريعة الإسلامية كما هو مقرر في كتب الفقه الإسلامي^(١).

٤- تعدد درجات التقاضي:

وتم أمر يتأكد معه حرص واضع النظام على تعدد درجات التقاضي، وتيسير سبل مراجعة الأحكام، وهو أن القضاء السعودي لم يعتمد حتى الآن قانوناً موضوعياً شاملاً مدوناً يكون معتمداً للقضاة.

والحقيقة أن التقنين (وهو وضع أحكام الشريعة الإسلامية على شكل مواد قانونية) مسألة مطروحة منذ زمن بعيد في المملكة العربية السعودية، فقد عرضها الملك عبدالعزيز شوري على علماء المملكة العربية السعودية، ثم عرضت على هيئة العلماء عام ١٣٩٣هـ، ثم أعيد عرضها عام ١٤٢٦هـ.

(١) تبصرة الحكام في مناهج الأحكام، ابن فرحون المالكي، (١٨/١) دار الكتب العلمية، معين الحكام، الطرابلسي الحنفي، ص ١١.

وقد رأت الهيئة ضرورة تطوير القضاء، وإيجاد حلول لمشكلات التقاضي، غير أن الهيئة رأت بأكثريتها أنه لا يجوز تدوين الأحكام بشكل مواد قانونية يلزم القضاة الحكم بها؛ لأنه ليس حلاً لمشكلات التقاضي، إضافة لتعطيله للاستفادة من الثروة الفقهية، وتمنع القضاء من مواكبة تطوّر الحياة الاجتماعية وتلجئ القاضي إلى الحكم بغير ما يعتقد مناسباً للحال.

وخالف ستة من أعضاء الهيئة هذا الرأي، ورأوا ضرورة، التقنين؛ لأنه أدعى لمنع الفوضى، واتحاد الأحكام، وسهولة التواصل مع البلدان الأخرى، وفيه منع للقاضي من الحكم بالتشهي^(١).

وقد جرى القضاء منذ ذلك الوقت على عدم وجود قانون موضوعي معتمد، وإن كان قد قام عدد من الفقهاء والقضاة بوضع مدونات استرشادية على شكل مواد تعد مرجعاً واضحاً ميسراً، وإن لم يأخذ الصفة الرسمية^(٢).

(١) انظر: أبحاث هيئة كبار العلماء بالمملكة العربية السعودية (٢٠٧/٣) القرار رقم ٨ في ١٦/٤/١٣٩٣هـ، فقه النوازل، د. بكر أبو زيد (٢٥/١) مكتبة المؤيد، تقنين الشريعة، أضراره ومفاسده، الشيخ عبد الله البسام ص ٨.

والملاحظ أن المخالفين ممن يرون ضرورة التقنين هم من عمل في القضاء.

(٢) مجلة الأحكام الشرعية، الشيخ أحمد بن عبد الله القاري، والمقدمة الضافية للمحققين، طبع تهامة للنشر ١٤٠١هـ، مسودة التقنين الذي وضعه الشيخ محمد إبراهيم بن جبير ولا يزال مخطوطاً.

وهذا قد يكون من مشكلات القضاء السعودي، إذ القضاء فيه يأخذ في الجملة بالمنهج اللاتيني (المعمول به في فرنسا، وكثير من الدول العربية) الذي يجعل أحكام القضاء السابقة مصدراً استرشادياً لا إلزامياً، بخلاف القضاء الانجلوسكسوني الذي يجعل السوابق القضائية مصدراً إلزامياً من مصادر القانون.

ومع أن القضاة السعوديين كثيراً ما يسترشدون بالسوابق القضائية ويطبّقونها على الدعاوى المنظورة أمامهم، إلا أنهم قد يتجاوزونها، لكون السياق الاجتماعي أو التجاري قد تغير^(١)، وهذا يوسع السلطة التقديرية للقاضي، ولذا لجأ المنظم إلى إلزام القضاة بالتسبب للحكم وبيان المستند فيه، وإلى تعدد درجات التقاضي علاجاً لهذه المشكلة^(٢).

وعلى كل حال، فقد صدر مؤخراً قرار هيئة كبار العلماء عام ١٤٣٠هـ بالموافقة على التقنين، مع اقتراح آلية لتنفيذه، إلا أنه لم تصدر حتى الآن أي مدونة قانونية متكاملة.

(١) انظر: مدونة السنهوري القانونية، نشوء القانون المدني العربي المعاصر، تأليف: غاي بيخور، ص ٣٦٧ وما بعدها، الشبكة العربية للأبحاث والنشر ٢٠٠٩م، مدخل إلى النظام القانوني في الولايات المتحدة الأمريكية، تأليف: أ. آلان فارنوت، ص ٧٠، دار الحصاد ١٩٩٦م.

(٢) نظام القضاء المادة (٣٥)، وانظر: تسبب الأحكام القضائية، الشيخ عبدالله بن خنين، ص ٥٩، ١٤٢٠هـ.

وقد كانت مسألة التقنين أكثر مسألة تثار عند الحديث عن تطوير القضاء السعودي، وغالب من يثيرها يشير إلى ما يقع في نطاق قانون العقوبات، والقانون المدني.

تطوير القضاء :

والحقيقة أن التطوير المأمول للقضاء السعودي في مسألة التقنين يتجاوز ما سبق ذكره إلى إعادة جمع الأنظمة، سواء كانت إجرائية، أو موضوعية لتكون بناء واحداً متكاملًا لكل فرع من فروع القضاء. فمثلاً، نظام المحكمة التجارية صدر عام ١٣٥٠هـ، وهو نظام إجرائي موضوعي، ولا يزال مطبقاً في بعض جوانبه، إلا أنه قد صدر بعده ما يزيد على خمسة عشر نظاماً تجارياً، ألغت بعض أبوابه أو عدلتها. إضافة إلى عدد كبير من الاتفاقيات الدولية واللوائح والتعاميم المحلية، كما أن دوائر التدقيق المختصة بالقضاء التجاري جرت على عدة مبادئ قضائية لم تدون وتشر بشكل رسمي، وهذا كله يجعل على القاضي والمترافع عبئاً كبيراً في مراجعتها^(١).

ومثل ذلك يقال في المسائل غير التجارية، وحيث قد

(١) القانون التجاري السعودي، د. محمد حسن الجبر، ص ١٧، ١٤٠٠ هـ، الوجيز في النظام التجاري السعودي، د. سعيد يحيى ص ٢٢، المكتب العربي الحديث ٢٠٠٤ م.

تضمن نظام القضاء الصادر عام ٢٠٠٨م أن تكون كل الدوائر القضائية تقريباً تحت مظلة واحدة، فقسمت محاكم الدرجة الأولى إلى : محاكم عامة، ومحاكم جزائية، ومحاكم أحوال شخصية، ومحاكم تجارية، ومحاكم عمالية، وأجازت للمجلس الأعلى للقضاء إحداث محاكم متخصصة أخرى حسب المادة التاسعة منه، فكان لا بد من إعادة دراسة ومراجعة الأنظمة الإجرائية والموضوعية مراجعة شاملة مع إضافة التقنين المطلوب لتخرج بعد ذلك في بناء متكامل، وإلا فتقنين بعضها لن يكون حلاً متكاملاً.

ومن المعلوم أن صدور الأنظمة ومراجعتها له آلياته في المملكة العربية السعودية، إلا أن بعضهم يدعو إلى أن يكون التقنين القضائي صادراً من داخل الجهاز القضائي، ليكون كاشفاً للواقع الموجود، وليسهل تعديله، وشرحه وتعديله، وهذا إن كان على شكل مبادئ قضائية عامة فليس في النظام ما يمنع منه، إذ تضمن نظام القضاء أن للهيئة العامة للمحكمة العليا أن تقرر المبادئ العامة في المسائل المتعلقة بالقضاء.

• ومن الأطروحات التطويرية للقضاء الدعوة إلى إنشاء هيئة

عليا تتولى الرقابة الإيجابية على الأنظمة، بالنظر في الأنظمة والقوانين التي يطعن في مخالفتها للنظام العام في المملكة العربية السعودية، وهذا يتأكد في حال وجود التقنين، فإنه لا توجد في المملكة العربية السعودية محكمة دستورية. وهذه الأطروحة يتنازعها اتجاهان : أحدهما يرى أن دور مجلس الشورى المتولي لسلطة التشريع يفى بهذا الغرض، وأن للقضاة تفعيل الرقابة السلبية (أو الامتناعية) من خلال عدم تطبيق المادة القانونية المخالفة للنظام العام. والآخر يرى أن دور السلطة التشريعية لا يفى بهذا الغرض، وأن تفعيل الرقابة السلبية يعطل فائدة التقنين، وهذا الأمر لا يزال محل جدل لم يحسم^(١).

• وكذلك الحال في الجانب الإداري في العمل القضائي، فالقضاة أمام تزايد أعداد القضايا وقلة عددهم نجد أوقاتهم وإمكاناتهم تُستهلك في جوانب إدارية وإجرائية على حساب العمل القضائي، ما يؤدي إلى تشتيت جهد القاضي نتيجة قلة المعاونة القضائية والإدارية، ولعل إعادة الهيكلة الوظيفية للمكتب القضائي من خلال وجود ترتيب إجرائي

(١) انظر : سلطة ولي الأمر في تقييد سلطة القاضي، مرجع سابق، ص ٣٥٨، محاضرة: النظام القضائي في المملكة العربية السعودية، د. محمد العيسى ١٤٣١هـ.

دقيق، وعدد كاف من المستشارين وباحثي القضايا، يحل هذه الإشكالية، خصوصاً مع اعتماد القضاء السعودي على المرافعة الشفهية طريقاً أساسياً للتقاضي.

- كما أن تفعيل مكاتب الوساطة والصلح يحد من تزايد أعداد القضايا، ويسرع في إنهاؤها، ولعل تسريع صدور الأنظمة الإجرائية الحديثة، التي هي تحت الدراسة الآن كنظام المرافعات، ونظام الإجراءات الجزائية، ونظام التنفيذ، وتفعيل ما صدر من الأنظمة القضائية، والعناية بتطوير القضاة وتدريبهم في ظل زيادة أعدادهم تدريجياً قوياً، وتمكينهم من الاستفادة من تجارب محاكم الدول المتقدمة في هذا المجال، كل ذلك سيضمن رفع جودة العمل القضائي في المملكة العربية السعودية.

والمطلع على المشهد القضائي في المملكة يلمس سمات التطوير تتزايد منذ صدور نظام القضاء عام ٢٠٠٨م، وتخصيص الدولة لثمانية مليارات ريال لتطوير الجهاز القضائي، مع أن الخطوات المنفذة المشاهدة لا تزال بطيئة، إلا أنها تتزايد، وملامحها تتضح ما يبشّر بحصول المأمول.

التطوير في مجال الشورى

أ.د. سهيل بن حسن قاضي *

تمهيد:

الممارسة الشورية في المملكة العربية السعودية نموذج متفرد، إذا ما قيس بالممارسات النيابية في كثير من دول العالم؛ لأن له فهمه الخاص بطبيعة العمل الشوري ورجاله المؤهلين، كما أن له فهمه الخاص عن الحياة الديمقراطية عامة، وهي مفاهيم مستمدة بالضرورة والفعل من دستور الإسلام ومبادئه التي اختارها الله لعباده. فقد جاءت الرسالة

* عمل عضو هيئة تدريس بقسم الإدارة والتخطيط التربوي في جامعة أم القرى بمكة المكرمة، ثم أعيرت خدماته لأمانة محافظة جدة مساعداً للأمين للشؤون المالية والإدارية، عضو سابق في مجلس الشورى، إلى أن عُين مديراً لجامعة أم القرى لمدة سنتين (١٤١٤ - ١٤١٦هـ). (السعودية).

الإسلامية لتنظيم حياة الناس والمجتمع في أمور الدين والدنيا معاً.

وتضمن الفقه الإسلامي تفصيلات الأحكام المبينة لأصول الحكم والإدارة والحسبة، وهي أحكام مستندة إلى التنظيم الإلهي، الذي يقضي بأن أمور المسلمين شورى بينهم. قالت بذلك آية القرآن رقم (٣٨) من سورة الشورى. وطلب المشورة والنصيحة، وكذلك تقديمها، شأنه شأن كل عمل المسلم، هو عمل تعبدي، إذا ما قصد به وجه الله، وطالما توافر فيه عنصر الإخلاص وخدمة الأمة والمجتمع.

وحين نطلق هنا صفات التفرد والتميز، لا نفعل ذلك بدعوى أن التطبيق الشوري في المملكة تطبيق مكتمل، ولا أنه يخلو من أوجه نقص وقصور في الممارسة الفعلية، وإنما نقرر بذلك حقيقة أن هذا التميز في الأداء الشوري يعزى إلى تميز حياة الأمة الإسلامية التي تعمل على تطبيق أحكام العقيدة والشريعة في كل شؤون حياتها. فما يكون من تميز فمرده إلى خصائص تصورات الفكر الإسلامي.

ولا شك أن هناك كثيراً من دواعي التطوير والتحسين المطلوب، سواء في مجالات عمل المجلس ونظمه، أو آليات

العمل فيه وأساليبه. وبعض هذا التطوير المرغوب فيه مرهون بتموجات المجتمع وتطلعاته، بسبب التطور المتسارع للأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والتطلعات المتجددة لأفراد المجتمع وحاجاتهم. وهو مجتمع حديث عهد بممارسة هذه التجربة في نطاق مؤسسة هي الأخرى حديثة، كمؤسسة ذات كيان مستقل وتنظيم، وإلا فإن العمل الشوري قائم متحقق كعمل واجب أداؤه على سبيل فرض العين أو فرض الكفاية. فلم تكن الشورية غائبة في يوم ما، على فترات مد وجزر عبر مراحل التاريخ، فإن الشورى هي إحدى الركائز الأساسية التي قامت عليها الدولة الإسلامية، منذ تأسست أول مرة في المدينة المنورة، في عهد النبي ﷺ. فمع أنه نبي مؤيد يوحى إليه، فقد أمر بالتماس المشورة، قال الله تعالى: **يُوشَاوِرُهُمْ فِي الْأَمْرِ فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ** (١).

لمحة تاريخية :

وقد التزمت المملكة العربية السعودية الأخذ بالشورى بكل أشكالها، منذ أقام الملك عبدالعزيز آل سعود رحمه الله الدولة

(١) آل عمران: ١٥٩.

الحديثة، حيث كان دائم المشورة مع أهل الحل والعقد من أصحاب الخبرة في الشؤون العامة والخاصة، سواء من بين من يكون بحضرته منهم، أو من يستدعيهم أو يسألهم النصح وإبداء الرأي. وهذا كان دأبه رحمه الله، فلم يكن يقبل أي أمر يخالف دستور المملكة القائم على القرآن الكريم والسنة النبوية، كما أنه لم يُؤثّر عنه أنه انفرد بأمر من الأمور من دون الاستشارة.

وعند دخول الملك عبدالعزيز مكة عام ١٣٤٣هـ / ١٩٢٤م إبان توحيد البلاد، كانت الشورى أول الأمور التي دعا إليها، وشدد عليها في أول خطاب له قائلاً: «ولا أريد أن أستأثر بالأمر في بلادكم، وإنما أريد مشورتكم في جميع الأمور»^(١). وبعد خمسة أسابيع التقى الملك بعلماء البلد الحرام والأعيان للتشاور في الشكل الذي ينبغي لإدارة البلاد، داعياً إلى تشكيل مجلس للشورى، وكان مما قاله في هذا اللقاء: لا أريد مجالس وهمية للاستشارة، أريد أن أدعوكم لانتخاب مجلس يضم الرجال ذوي الكفاءات، أريد الرجال الذين يعملون بجد وإخلاص، يتحرون الحقائق والمصلحة العامة^(٢).

(١) صحيفة أم القرى (الصحيفة الرسمية) العدد ١ تاريخ ١٥/٥/١٣٤٣هـ.

(٢) صحيفة أم القرى (الصحيفة الرسمية) العدد ١ تاريخ ١٥/٥/١٣٤٣هـ.

لقد تمخض عن ذلك اللقاء تشكيل مجلس للشورى من اثني عشر عضواً. ثم أعيد تشكيله باسم مجلس الشورى الأهلي بعد ستة أشهر، مكوناً من خمسة عشر عضواً، ثم أعيد تشكيل المجلس مرة أخرى بعد أن أكملت الهيئة التأسيسية المكلفة بوضع التعليمات الأساسية لتشكيلات الحكومة^(١).

وكان صدور أول تنظيم رسمي لنظام مجلس الشورى قد جاء في خمس عشرة مادة وبأعضاء مفرغين، بتاريخ ١٤/١/١٣٤٦هـ، حيث افتتح دورته الأولى الملك عبدالعزيز^(٢) وقد صدر نظام داخلي للمجلس في (٢٤) مادة، ثم صدر ملحق خاص للنظام في (سبع) مواد في العام نفسه^(٣).

هكذا كانت انطلاقة الشورى في هذا الوطن، وقد أخذت عدة مراحل من التعديل والتطوير، كما أصاب المجلس بعض التعطيل لفترة تقرب من عشرين عاماً، والتعطيل كان في عمل المجلس، أما الشورى في حد ذاتها فلم تتعطل، حيث كانت

(١) صادق، محمد توفيق، تطوير الحكم والإدارة في المملكة، ط ١، معهد الإدارة العامة ١٣٨٥هـ.

(٢) الزهراني، عبدالرحمن بن علي، مسيرة الشورى في المملكة العربية السعودية، ط ٢، مجلس الشورى، الرياض، ١٤٢١هـ، ص ٢٦.

(٣) صحيفة أم القرى (الصحيفة الرسمية) العدد ١٨٦ تاريخ ١٣٤٧/١/٢٥هـ، ص ٣.

مستمرة مع المستشارين في الديوان الملكي، وعبر مجلس الوزراء، فضلاً عن اللقاءات التشاورية المفتوحة مع المواطنين، وجماعات النخبة، في عملية اتخاذ القرار. ومع هذا فإن عام ١٤١٢هـ يعد تاريخاً مفصلياً في مسيرة الشورى في هذه البلاد، عندما أصدر الملك فهد نظاماً جديداً للمجلس يواكب التطلعات، ويلبي الطموحات التنموية والحضارية. وصدر في الوقت نفسه نظام للمناطق ونظام للحكم. وتم الحرص على بناء صرح عملاق - ليكون مقراً لمجلس الشورى - ويعد مبنى متميزاً بين برلمانات العالم، وجاء موقعه متاخماً لمجمع الدواوين الملكية بالرياض وفق أحدث التصاميم الهندسية ومزوداً بأفضل التجهيزات التقنية^(١).

ويمكن القول إن مجلس الشورى في تشكيله الجديد هذا هو بمنزلة تحديث وتطوير لما كان قائماً، عن طريق تعزيز أطر المجلس ووسائله وأساليب عمله، بما يحقق له من الكفاية والتنظيم والحيوية، ويتناسب مع التطورات المتلاحقة التي شهدتها البلاد خلال الحقبة الأخيرة في مختلف المجالات.

(١) آل شبيب، علي بن محمد، مجلس الشورى بين الماضي والحاضر، ط١، الرياض

وكان هذا الأمر إيذاناً ببداية مرحلة جديدة من تاريخ الشورى في المملكة العربية السعودية، أعقبه صدور اللائحة الداخلية للمجلس والقواعد المنظمة لها في ٣/٣/١٤١٤هـ، حيث تم تكوين المجلس في دورته الأولى من رئيس وستين عضواً، ولمدة أربع سنوات لكل دورة، وفي دورته الثانية صار المجلس مكوناً من رئيس وتسعين عضواً، وفي دورته الثالثة أصبح المجلس مكوناً من رئيس ومئة وعشرين عضواً، وفي دورته الرابعة مئة وخمسين عضواً، وفي دورته الخامسة التي بدأت عام ١٤٣٠هـ ظل المجلس مكوناً من رئيس ومئة وخمسين عضواً.

مراحل التطوير التي شهدتها المجلس:

بعد هذه الإمامة بتاريخ إنشاء مجلس الشورى في تشكيله القديم والحديث، قد يكون في شرح وتيرة التطور التي لحقت المجلس في مراحل منذ صدور نظامه في عام ١٤١٢هـ، ما يعين على فهم الظروف والدواعي التي تحكم التدرج في تطويره. فقد تم أولاً تعيين رئيس للمجلس في عام ١٤١٣هـ وتم تشكيل المجلس في ٣/٣/١٤١٤هـ من ستين عضواً. ويمكن القول إن التطوير قد شمل عدة جوانب استغرقت بعض الوقت، فعلى سبيل المثال تم تشكيل اللجان داخل المجلس وفق القواعد المنظمة لذلك،

فتم اختيار الأعضاء وفق رغباتهم. وكان عدد اللجان لم يتجاوز الثماني، ثم زيدت اللجان إلى اثنتي عشرة لجنة وفقاً للزيادات التي طرأت على أعضاء مجلس الشورى، وشمل التطوير أداء اللجان، وأسلوب دراسة الأنظمة واللوائح، التي كانت تعرض على المجلس، فقد تحول من مناقشة النظام أو اللائحة مادة مادة إلى دراستها فصلاً فصلاً بهدف التسريع في وتيرة الأداء. وشمل التطوير والإجازات التي تمنح لأعضاء مجلس الشورى، ففي بدايات عمل المجلس كان رئيس المجلس يمنح الإجازة لمن يطلبها بعد التأكد من عدم تأثيرها في النصاب في جلسات المجلس، إلى أن أصبحت الإجازات جماعية ولمدة ٤٥ يوماً إلى جانب إجازة عيد الفطر، وإجازة عيد الأضحى. حتى عدد الجلسات الأسبوعية، وتوقيت الجلسات شمله التطوير، واستقر الآن على يومي الأحد والاثنين من الساعة التاسعة حتى الواحدة ظهراً، وتم الاستفادة من وقت بعد الظهر، حيث أصبحت أغلب اللجان تعقد جلساتها في هذا الوقت، وبهذا أصبح في وسع الأعضاء قضاء مهامهم والتزاماتهم الأخرى في بقية أيام الأسبوع، وقد وجد هذا التنظيم الجديد ارتياحاً لدى أعضاء مجلس الشورى ما يؤمل أن ينعكس إيجابياً على خدمة أعمال المجلس.

المشاركة النسائية :

شهد عام ١٤٢٠هـ البداية الفعلية للمشاركة النسائية، أي: بعد ست سنوات من تشكيل أول مجلس للشورى في ثوبه الجديد. جاء ذلك عندما تقدمت رئاسة تعليم البنات آنذاك بمشروع يستهدف تنظيم توظيف المرأة، ودراسة مشروع التقاعد المبكر لها، فارتأى المجلس ضرورة مشاركة النساء في المناقشة، فتم تشكيل مجموعات نسائية يمثلن تعليم البنات، ووزارة الخدمة المدنية، إضافة إلى بعض المستفيدات من هذا المشروع. وتمت المناقشات مع أعضاء المجلس عبر الشبكة التلفزيونية المغلقة، وكانت هذه البداية سبباً لفتح الباب للمشاركة النسائية في قضايا أخرى كمشكلات المهور، والمبالغة في تكاليف الزواج، كما أعدت الشرفات المطلة على قاعة المجلس لحضور السيدات المناقشات العامة المختلفة للمجلس. جاء هذا القرار متزامناً مع الوقت الذي سجلت فيه المرأة حضوراً مميزاً في أوجه الحياة الاجتماعية الأخرى في البلاد. وقد استمرت مشاركة المرأة في القضايا التي تعرض على مجلس الشورى، لا سيما ما كان منها وثيق الصلة بشؤون الأسرة والطفل ونحوهما. وظل الأمر على هذا النحو إلى أن توج في الجلسة الافتتاحية لأعمال المجلس في

أواخر عام ٢٠١١م، بالكلمة الملكية بمنح المرأة عضوية كاملة في مجلس الشورى، شأنها شأن أقرانها من الرجال للمشاركة في كل ما يعرض على المجلس وما يتخذ من قرارات. وقد قوبل هذا الأمر بارتياح بالغ في مختلف الأوساط النسائية والرجالية، باستثناء القلة ممن تعودوا التفريد خارج السرب، في الوقت الذي رأت الأوساط النسائية هذا الأمر مؤشراً في غاية الأهمية، وجاء متقارباً زمنياً مع ما أعلنه وزير الشؤون البلدية والقروية عن المشاركة النسائية في انتخابات المجالس البلدية، بدءاً من الدوة القادمة للمجلس. وفي هذا السياق لابد من الإشارة إلى أن المرأة تشارك الآن مديرة لإحدى الجامعات، ونائبة لوزير التربية والتعليم، وتتبوأ وظائف حكومية في وزارة التربية والتعليم، ووزارة الصحة، وفي وزارة الشؤون الاجتماعية، وأتيح لها فرص العمل في السنوات الأخيرة في وظائف في السلك الدبلوماسي، وفي الاستخبارات العامة، وتشارك في انتخابات الغرف التجارية والصناعية بالمملكة، والأندية الثقافية، وفي القطاع الخاص كالبنوك، وتقنية المعلومات وغير ذلك.

الاختيارات من أعضاء مجلس الشورى:

نظراً للاهتمام الكبير بأن يكون أعضاء مجلس الشورى من

بين أصحاب الكفاءة العالية والخبرة والاختصاص، وما أتاحه لهم المجلس من ممارسة المهام الاستشارية والتنظيمية فإن مجلس الشورى يعد مركزاً لتدريب القادة الإداريين، وتخريج كثيرين منهم، فقد سجلت المدة منذ الدورة الأولى عام ١٤١٤هـ حتى الدورة الحالية اختيارات لعدد من أعضاء مجلس الشورى، اختيروا لمناصب وزارية، ورئاسة هيئات عامة، وسفراء، ومراكز قيادية في الدولة، ويتكرر النظر إلى أعضاء مجلس الشورى حين البحث لاختيار القادة من بينهم لأحد المراكز المرموقة في الدولة.

آراء في تطوير مجلس الشورى:

تمهيد:

لا بد من التأكيد أن الشورى هي أسلوب لتوسيع دائرة صنع القرار، يشارك فيه أهل الحل والعقد بهدي من الشريعة السمحة؛ بهدف الوصول إلى قرار صائب يحقق المصلحة العامة. ويؤكد الدكتور توفيق الشاوي في كتابه فقه الشورى: (على الأمة لكي تضمن صلاحية القرارات وعدالتها أن تسترشد بهدي الشريعة وقيمها التي تعطي هذه القرارات مضموناً عادلاً

وصالحاً يحقق لها النجاح والتقدم والنماء^(١).
ولعل من نافذة القول أن أي تطوير لا بد وأن يكون متماشياً
مع رسالة الشورى في الإسلام، والأنظمة المعمول بها في
المملكة، المنبثقة من الكتاب والسنة، ولقد نصت المادة ٤٤
من النظام الأساسي للحكم على ما يلي:
تتكون السلطات في الدولة من:

١- السلطة القضائية.

٢- السلطة التنفيذية.

٣- السلطة التنظيمية.

وتتعاون هذه السلطات في أداء وظائفها وفقاً لهذا النظام
وغيره من الأنظمة، والملك هو مرجع هذه السلطات^(٢). وفي هذا
الصدد يشير الدكتور عبدالعزيز النعيم إلى أن المقصود «بهذا
النظام» هنا هو النظام الأساسي للحكم، وأن «غيره من الأنظمة»
المشار إليها في النص هي نظام مجلس الشورى، ونظام مجلس
الوزراء. وحين نرجع إلى نظام مجلس الشورى نجد المادة (١٥)
تنص في الفقرة (ب) على دراسة الأنظمة واللوائح والمعاهدات

(١) الشاوي، توفيق (فقه الشورى والاستشارة)، دار الوفاء، مصر ١٤٢١هـ، ص ٤٠.

(٢) النظام الأساسي للحكم (المادة ٤٤).

والاتفاقيات الدولية والامتيازات واقترح ما يراه بشأنها، وفي الفقرة (ج) تفسير الأنظمة. هاتان الفقرتان تؤكدان دور المجلس التنظيمي، فدراسة الأنظمة وتفسيرها من أهم الأدلة التي تؤكد دور المجلس التنظيمي، كما استدل د. النعيم بالمادة (١٨) من نظام مجلس الشورى التي تنص على ما يلي: تصدر الأنظمة والمعاهدات والاتفاقيات الدولية والامتيازات وتعديل بموجب مراسيم ملكية، بعد دراستها من مجلس الشورى، وإن هذا دليل آخر قوي يؤكد دور مجلس الشورى التنظيمي. أردت بهذا التمهيد التأكيد أن دور مجلس الشورى تنظيمي أساساً لا استشارياً فقط، وأن هذا الدور التنظيمي والاستشاري منبثق من هدي الشريعة.

تطوير مجلس الشورى كما يراه بعض أعضائه:

أشير بدءاً إلى أن ثمانية من أعضاء مجلس الشورى ممن أمضوا ثلاث دورات متلاحقة، قد أسهموا في إبداء تجاربهم في مجلس الشورى، وقد تمخض عن هذا إصدار كتاب بعنوان: مجلس الشورى، قراءة في تجربة تحديثه^(١). كما اطلعت

(١) تحرير عبدالرحمن الشبيلي، الطبعة الأولى، الرياض، مطبعة السفير ١٤٢٩ - ٢٠٠٨.

على ما تفضل به الزميل صدقه فاضل عن بعض ما دونه من ملاحظات تستهدف المساهمة في التطوير، فضلاً عما يتخلل اللقاء الأسبوعي في كل يوم خميس مع بعض من أعضاء مجلس الشورى القدامى، عن عرض تجارب سابقة ومقترحات لتحسين فعالية أداء المجلس، وأغلبية الزملاء ينتابهم شعور مشترك أن أداء المجلس منذ تشكيله في الدورة الأولى عام ١٩٩٤م حتى الآن، قد شهد تطوراً ملموساً في مختلف مجالات عمله - وإن جاء هذا التطور تدريجياً - . وقد سبق أن ألمحت في صفحات سابقة إلى ذلك، ومع هذا فإن معظمهم وأنا منهم يحدوهم الأمل في سرعة الحسم في كثير من سبل التطوير في الأداء في شؤون مجلس الشورى ويمكن إيجازها فيما يلي:

١- على الصعيد الإعلامي: بعد التكتّم والتحفّظ الإعلامي الذي ساد جلسات المجلس في الدورة الأولى، شهدت الدورة الثانية للمجلس انفتاحاً على وسائل الإعلام، وأصبح التلفزيون السعودي (القناة الأولى) يبيث مقتطفات من جلسات المجلس يومي الخميس والجمعة، وبعض الصحف تقدم ملخصاً لما دار في جلسات المجلس، هذا الأمر لقي استحسان المواطنين؛ لأنه يحقق قدراً من التواصل الضروري بين المواطن والمجلس.

ولكي يزداد التقارب فعل من المناسب نقل وقائع جلسات المجلس حية على الهواء مباشرة، ولا يحجب إلا ما كان يستدعي الأمر حجبهُ عند الضرورة القصوى؛ وهذا يقربنا إلى الصورة المثلى المأمولة.

٢- يتفق كثير من المراقبين بمن فيهم أعضاء مجلس الشورى الجدد والقدامى، أن الخطاب الملكي الشهير الذي ألقى في مجلس الشورى ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م، والذي يعد إعلاناً عن مرحلة جديدة العهد والنهج للإصلاح السياسي، هو من المكاسب البارزة لتحقيق الدعم المعنوي لتحديث أعمال مجلس الشورى وتطويرها، وتم تعديل مادتين من مواد نظامه. تختص الأولى منهما بتوضيح مسار الاختلاف بين مجلس الشورى والوزراء، بما يرجح كفة مجلس الشورى في المرجعية، بينما اختصت الثانية بتوسيع صلاحية المجلس في النظر في المستجدات، وفيما يرغب بحثه من أمور. وعلى الرغم مما أشير إليه آنفاً، وبعد مرور تسعة أعوام على التعديل، تولد الشعور لدى الغالبية أن هذا الأمر لم يستثمر كثيراً بالقدر الذي يتناسب والحرص المبذول لإصدارهما، والمأمول التوسع فيهما، لتحقيق المزيد من المكاسب التي يتطلع إليها المواطنون من المجلس.

٣- الرقابة على أداء الحكومة: تتيح المادة (١٥) الفقرة (د) من نظام مجلس الشورى مدخلاً للاطلاع على أداء الجهات الحكومية، التي ترسل تقاريرها السنوية إلى المجلس، ومنفذاً يدخل منه المجلس لدعوة المسؤولين ومناقشتهم. من المعلوم أنه لا يوجد في نظام مجلس الشورى ما يمنحه صلاحية الرقابة على أداء السلطة التنفيذية، كإقرار ميزانية الدولة على سبيل المثال، إلا أن المادة (١٥) المشار إليها آنفاً جرى التوسع في فهمها، وتم استدعاء عدد كبير من الوزراء والمختصين لمناقشة أداء جهاتهم، ومناقشة أعضاء المجلس مع المسؤولين عن أوجه القصور والمعوقات، إن وجدت، ووسائل تطوير الأداء. والمؤمل أن يعرض مشروع الميزانية العامة للدولة على مجلس الشورى، وكذلك عرض الحساب الختامي لمراجعتة والتعرف إلى الكيفية التي تنفذ بها الميزانية العامة لإبداء الرأي بشأنها.

٤- سبق الحديث عن المشاركة النسائية في المجلس، والتدرج الذي صحب هذا الأمر إلى أن أعلن الملك عبدالله بن عبدالعزيز فيما بعد في لقاءه السنوي بأعضاء المجلس عن ضرورة تمثيل المرأة عضواً دائماً في مجلس الشورى، اعترافاً بدورها وحققها في المشاركة في الحياة العامة، بعد أن مثلت

المملكة بنجاح في المحافل الدولية. ويرى بعضهم أن تستقطع نسبة مئوية لها لا تقل عن ثلث المقاعد المخصصة لعضوية مجلس الشورى، في الوقت الذي تحفظ فيه بعضهم وارتأى أن يتم التدرج في هذا الشأن، إلا أن الترحيب بالمشاركة النسائية في المجلس كان واسعاً. وقد ظهر ذلك بوضوح في أعقاب كلمة الملك التي أشير إليها آنفاً.

٥- المطالبة بمنح المجلس صلاحية المبادرة إلى بحث أي أمر يكون متعلقاً بمصالح المواطنين والبلاد، وعدم تقييده بما يحال إليه، والحرص على توسيع مواد النظام، كالمادة (٢٣) المعدلة على سبيل المثال وغيرها.

٦- المطالبة بأن يتم مبدأ إقرار انتخاب مجلس الشورى في دوراته المقبلة، وهناك شبه إجماع بين أعضاء المجالس بأن يقر المبدأ لنصف أعضاء المجلس فقط، والمضي في التعيين للنصف الآخر، والحرص على حفظ التوازن الاجتماعي لمختلف فئات المجتمع.

٧- يتطلع كثير من المسؤولين والمواطنين بمختلف فئاتهم إلى أن يصبح المجلس «قطب الرحى» في نظامنا السياسي السعودي، عبر تحويله التدريجي إلى سلطة تنظيمية ملتزمة وموجهة، بما يمكنها من وضع القوانين، وإجازة السياسات،

عبر القرارات الملزمة، وترشيد القرارات والاتفاقات ومراقبة التنفيذ ومتابعته.

٨- في الشأن التنظيمي للمجلس:

أ- توصيات كثيرة من الأعضاء عن حاجة الإداريين في المجلس، لا سيما السكرتارية إلى المزيد من التدريب والانضباط، وأن تكون هناك كوادر مدربة تدريباً عالياً لمساعدة الأعضاء على القيام بمهامهم بفعالية أكثر وأدق.

ب- توصيات أخرى تتعلق بمزيد من العناية بجدول الأعمال وإقرار الموضوعات التي تناقش في الجلسة التي تليه عند نهاية كل جلسة وأن تبدأ الجلسات ليس بالمصادقة على الجلسة الماضية فقط، وإنما بإقرار الموضوعات في جدول الأعمال. وكذلك الحال في توصيات اللجان المختلفة التي ينبغي أن تصب اهتمامها على توصياتها ومرئياتها المتعلقة بما هو مطروح عليها، حيث لوحظ التركيز في النصوص والبنود في ضوء ما قدم لها من نظم ولوائح.

ج - يتطلع الأعضاء إلى تفعيل ما يتخذ من قرارات في المجلس، ومتابعة ما يتخذ من إجراءات من المقام السامي، سواء بالموافقة، أو الحفظ، أو الرفض؛ وذلك لإحاطة الأعضاء بما تم، وبهدف الاستفادة من تلك المرئيات أو التوصيات فيما بعد.

المراجع

- النظام الأساسي للحكم (المادة ٤٤).
- آل مشيب، علي بن محمد، مجلس الشورى بين الماضي والحاضر، ط١، الرياض ١٤١٨هـ.
- الشاوي، توفيق. (فقه الشورى والاستشارة). دار الوفاء، مصر ١٤٢١هـ.
- التوثيق التربوي، العددان ٣٣-٣٤ لعام ١٤١٣-١٤١٤هـ، نصوص وثائقية، نظام مجلس الشورى وأسماء أعضائه ولوائحه وقواعده.
- الشبيلي، عبدالرحمن، محاضرة عن التجربة الشورية على مشارف العشرين أحدىة الدكتور راشد المبارك في الرياض، ٢٠١٠/١٢/٥م.
- الشبيلي، عبدالرحمن: تحرير الطبعة الأولى، الرياض، مطبعة السفير ١٤٢٩هـ-٢٠٠٨م.
- صادق، محمد توفيق، تطوير الحكم والإدارة في المملكة، ط١، معهد الإدارة العامة ١٣٨٥هـ.
- الزهراني، عبدالرحمن بن علي، مسيرة الشورى في المملكة العربية السعودية، ط٢، مجلس الشورى ١٤٢١هـ.
- صحيفة أم القرى، العدد ١ تاريخ ١٥/٥/١٣٤٣هـ.
- صحيفة أم القرى، العدد ١٨٦ تاريخ ٢٥/١/١٣٤٧هـ.
- صحيفة الرياض، ٤ صفر ١٤٣١هـ - ١٩ يناير ٢٠١٠م، العدد

- ١٥١٨٤، تشكيل لجنة لدراسة الأنظمة الداخلية وأخرى لعلاقة المجلس بوسائل الإعلام.
- مراجعة علمية لكتاب الشورى في المملكة العربية السعودية، تأليف عبد الله صادق دحلان ومراجعة صدقة يحيى فاضل عضو مجلس الشورى، نشر في مجلة جامعة الملك عبدالعزيز كلية الاقتصاد والإدارة، ص ٢٩١-٣٠٣ عام ٢٠٠٧م.

التطوير في مجال الرقابة

أ. د. عبدالرحمن بن إبراهيم الحميد *

مقدمة :

تتكون الإدارة الفعالة السليمة من أربع وظائف أساسية، هي التخطيط، والتنظيم، والتوجيه، والرقابة. ومن دون نظام رقابي كفؤ، لا يستطيع متخذ القرار التحقق من أن الخطط التي رسمها، والأنظمة التي سنّها، والتوجيهات التي قدمها، يتم التزامها، وأنها تحقق الأهداف المرجوة منها. وتختلف

* أستاذ المحاسبة والمراجعة جامعة الملك سعود رئيس قسم المحاسبة (سابقاً)، عمل عضواً في مجلس إدارة الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين (دورتين) ورئيساً للجنة معايير المحاسبة ولجنة الاختبارات بالهيئة ولجنة الأوراق المالية، وعضواً للجنة الاستثمار الغرفة التجارية والصناعية بالرياض، ورئيساً للجنة الاستثنائية الزكوية الضريبية في وزارة التجارة، عضو في عدد من لجان المراجعة لشركات مساهمة سعودية. وله عدة مؤلفات و ١٨ بحثاً علمياً منشورة في مجلات محلية وإقليمية وعالمية. (السعودية).

متطلبات أنظمة الرقابة ودرجة تعقيدها باختلاف حجم الكيان وطبيعته، الذي يشمل نظام الرقابة. ولا شك أن إدارة كيان ضخم بحجم دولة كالمملكة العربية السعودية يتطلب نظاماً رقائياً قوياً، تساهم فيه كثير من الجهات الحكومية وغير الحكومية، بل والمجتمع السعودي ككل.

وإدراكاً من خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود لأهمية الرقابة في المملكة العربية السعودية، فقد أطلق عدة مبادرات تهدف إلى تطوير أنظمة الرقابة وأجهزتها في المملكة، ومكافحة الفساد، وتعزيز النزاهة والشفافية. ومن تلك المبادرات ما يأتي:

- قرار مجلس الوزراء رقم ٢٣٥ وتاريخ ٢٠/٠٨/١٤٢٥هـ الذي كلف ديوان المراقبة العامة بدراسة تطوير النظام المحاسبي الحكومي، بما يواكب التطورات في حقول المحاسبة والمراجعة، ويوفر لأجهزة الدولة البيانات المالية الدقيقة والمعلومات الموثوقة عن قيم الأصول وممتلكات المرافق العامة ذات الطابع الاقتصادي، وخاصة تلك المستهدفة بالتخصيص. وقد تم إعداد دراسة متكاملة حول تطوير النظام المحاسبي الحكومي وتحويله من الأساس النقدي

إلى أساس الاستحقاق؛ لكي يكون قادراً على توفير معلومات أفضل، تمكن متخذ القرار من استخدامها لتطوير أداء الأجهزة الحكومية، وتمكن الأجهزة الرقابية من أداء أعمالها على الوجه الصحيح، إلا أن هذا الأمر ما زال قيد الدراسة.

- قرار مجلس الوزراء رقم ٢٣٥ وتاريخ ٢٠/٠٨/١٤٢٥هـ نفسه الذي نص أيضاً على إنشاء وحدات للرقابة الداخلية في الأجهزة الحكومية والمؤسسات العامة، وذلك لتوفير مقومات الرقابة الذاتية والحماية الوقائية للمال العام وترشيد استخداماته، والإسهام في رفع كفاءة الأداء في الأجهزة الحكومية.
- الأمر السامي رقم أ/٦٦ وتاريخ ٢٦/٠٥/١٤٣١هـ الذي تضمن أن تقوم هيئة الخبراء بمجلس الوزراء بالعمل على تطوير أنظمة الرقابة والضبط ووحدات الرقابة والمتابعة الداخلية، بما يمكنها من أداء مهماتها المناطة بها، والقيام بدراسة لكشف مواطن الخلل والضعف في النظم والأجهزة الرقابية؛ لغرض تطويرها؛ لتكون قادرة على تحقيق الأهداف المرجوة منها.

- الأمر السامي رقم أ/٦٥ وتاريخ ١٣/٠٤/١٤٣٢هـ القاضي بإنشاء الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد.
 - وإضافة إلى ذلك فإن إنشاء هيئة السوق المالية في عام ١٤٢٤هـ (٢٠٠٣م) كان له أثر كبير في فرض الرقابة على السوق المالية السعودية، والحد من التلاعب والمخالفات في ذلك السوق، وتطبيق العقوبات على المخالفين.
- كما تشهد المملكة تحولاً إيجابياً في الثقافة الرقابية لدى المجتمع المدني، ومن دلائل ذلك ظهور بعض المبادرات غير الحكومية، التي تهدف إلى تعزيز الشفافية والنزاهة والتشجيع عليها. ومن تلك المبادرات مبادرة «سعة القدوة الحسنة»، التي تشجع على الإفصاح والشفافية والنزاهة في المملكة العربية السعودية، وفق الإستراتيجية الوطنية لحماية النزاهة ومكافحة الفساد، التي نصت على دور مؤسسات المجتمع المدني في حماية النزاهة ومكافحة الفساد في التوعية والتثقيف، وتحقيق ما احتوته هذه الإستراتيجية من مقاصد وأهداف وآليات. وقد صدرت الموافقة السامية على إنشاء المؤسسة ومزاولة أنشطتها برقم ٢٢٧٨/ م ب وتاريخ ٢٢/١٢/١٤٣١هـ، كما تم الترخيص لها طبقاً لأحكام لائحة

الجمعيات والمؤسسات الخيرية. وتهدف المؤسسة إلى ترسيخ مبادئ الشفافية والنزاهة وتأصيلها في المجتمع من خلال نشر ثقافة الشفافية والنزاهة والعدالة، عن طريق منح الجوائز والشهادات والدرع للكيانات الخاصة والعامة، التي تتمتع بمستوى محدد من الشفافية والنزاهة، وإبرازها لجعلها قدوة يستفيد الآخرون من تجربتها، إضافة إلى عمل البحوث والدراسات في مجالات نشاط المؤسسة والتدريب والتأهيل وتقديم المشورة، وإقامة الندوات والمحاضرات وورش العمل لتحقيق أهداف المؤسسة.

ويهدف هذا المقال إلى تقديم نبذة مختصرة عن الوضع الرقابي الحكومي الراهن في المملكة العربية السعودية، وتصور عن الوضع المأمول، ومن ثم تقديم بعض المقترحات للتطوير.

الوضع الراهن:

تتم ممارسة الدور الرقابي الحكومي في المملكة العربية السعودية بشكل أساسي عن طريق الجهات الآتية:

- وزارة المالية، التي تمارس دور الرقابة السابقة على الصرف عن طريق ممثليها الماليين في الجهات الحكومية

المختلفة. وتشرف وزارة المالية على إعداد الميزانية العامة للدولة، ومناقشتها، ومراقبة تنفيذها. كما تتولى إعداد الحسابات الشهرية للأجهزة الحكومية والحساب الختامي للدولة، وتقوم بالتأكد من تنفيذ أحكام قواعد المستودعات الحكومية وإجراءاتها.

- هيئة الرقابة والتحقيق، التي تمارس الرقابة على الأجهزة الحكومية والتحقيق في جرائم الاختلاس والرشوة والتزوير ونحوها، والادعاء بخصوصها أمام ديوان المظالم. وتهدف الهيئة إلى التحقق من حسن الأداء الإداري في الجهاز الحكومي والمؤسسات العامة وتطبيق الأنظمة. وقد تأسست هيئة الرقابة والتحقيق عام ١٣٩١هـ، وهي تتبع لرئيس مجلس الوزراء.

- ديوان المراقبة العامة، الذي يمثل جهاز الرقابة العليا، ويقوم بدور الرقابة اللاحقة على الأجهزة الحكومية. ويقوم الديوان بالتحقق من أن جميع إيرادات الدولة ومستحقاتها قد أدخلت في ذمتها وفقاً للنظام، وأن كافة مصروفاتها قد تمت وفقاً لأحكام الميزانية السنوية، وطبقاً للنظم واللوائح النافذة. كما يهدف الديوان إلى التأكد من تطبيق

الأنظمة المالية والحسابية وكفايتها وملاءمتها، والتحقق من أن جميع أموال الدولة المنقولة والثابتة تستعمل في الأغراض التي خصصت من أجلها. وقد تم إنشاء الديوان عام ١٣٩١هـ، وهو يتبع لرئيس مجلس الوزراء.

- شعبة المباحث الإدارية، التي تختص بعمليات التحري فيما يخص جرائم الرشوة، وضبط المتهمين في هذه الجرائم، وإحالتهم إلى الجهات المختصة للتحقيق معهم. وقد تأسست شعبة المباحث الإدارية عام ١٤٠٠هـ، وهي ترتبط إدارياً وفنياً بالمباحث العامة التابعة لوزارة الداخلية.
- إدارات المتابعة والمراجعة الداخلية في الأجهزة الحكومية المختلفة. وقد صدر قرار من مجلس الوزراء في عام ١٤٢٥هـ بتأسيس وحدات المراجعة الداخلية في كل جهاز حكومي ومؤسسة عامة، يرتبط رئيسها بالمسؤول الأول في الجهاز، وذلك لتوفير مقومات الرقابة الذاتية والحماية الوقائية للمال العام، وترشيد استخداماته، والإسهام في رفع كفاءة الأداء في الأجهزة الحكومية.
- الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد، التي تم إنشاؤها حديثاً في عام ١٤٣٢هـ لغرض المساهمة في حماية النزاهة، وتعزيز

مبدأ الشفافية، ومكافحة الفساد المالي والإداري، وهي تتبع خادم الحرمين الشريفين مباشرة. ومع تعدد الأنظمة وجهات الرقابة على عمل الأجهزة الحكومية، إلا أن المملكة لا تحتل مرتبة متقدمة بين دول العالم من حيث النزاهة والشفافية، إذ احتلت المملكة في العام ٢٠١١م المرتبة السابعة والخمسين على مؤشر الفساد في القطاع الحكومي، الصادر عن منظمة الشفافية الدولية. كما عانت المملكة عدداً من حالات قصور النظام الرقابي، التي أدت في بعض الأحيان إلى نتائج سيئة يأتي من أبرزها كارثة سيول جدة. وقد أحدثت هذه الكارثة حالة من الصدمة والذهول لدى المجتمع السعودي، ما حدا بخادم الحرمين الشريفين إلى تشكيل لجنة عليا للتحقيق في هذه الكارثة، تمهيداً لمعاقبة المتسببين فيها، وكذلك إنشاء هيئة لمكافحة الفساد، وتكليف هيئة الخبراء بمجلس الوزراء لدراسة أوجه القصور في النظم والأجهزة الرقابية الحالية، والعمل على تطويرها لتقوم بدورها على الوجه الأمثل.

إن تعدد الجهات والأنظمة الرقابية يعطي دلالة واضحة على إدراك المُنظِّم لأهمية الرقابة، وحرصه على تفعيل دورها في

تطوير أداء الجهات الحكومية، ومكافحة الفساد فيها. ولا شك أن المنظومة الرقابية الحالية قد حققت كثيراً من النجاحات، وتمكنت في كثير من الأحيان من القيام بدور بارز في مكافحة بعض حالات الفساد. ومع ذلك فإن القرارات السامية الأخيرة تؤكد إدراك القيادة في المملكة العربية السعودية لوجود بعض مواطن الخلل في المنظومة الرقابية الحالية. ويمكن تلخيص بعض أهم أوجه قصور تلك المنظومة فيما يأتي:

- عدم استقلالية أجهزة الرقابة عن السلطة التنفيذية، إذ إن جميع تلك الأجهزة الرقابية تابعة لجهات حكومية أخرى.
- تداخل عمل الأجهزة الرقابية بعضها في بعض، حيث نجد على سبيل المثال أن بعض المهام المناطة بديوان المراقبة العامة، مناطة أيضاً بهيئة الرقابة والتحقيق. وهذا الأمر قد يؤدي إما إلى اتكال كل جهاز على الآخر، وإما حدوث تضارب بين عمل تلك الأجهزة، أو تشتت المسؤولية بينها في حال وجود تقصير في العمل.
- عدم تفعيل دور إدارات المراجعة الداخلية في الجهات الحكومية بالشكل المطلوب. فمع وجود قرار من مجلس الوزراء بإنشاء وحدات للمراجعة الداخلية، إلا أن هذا الأمر

- لم يفعل بالشكل الكافي بعد.
- التقادم وضعف الأنظمة واللوائح الداخلية لدى الأجهزة الحكومية محل الرقابة. ومن ذلك النظام المحاسبي الحكومي الحالي، الذي يركز على الأساس النقدي، ولا يستطيع توفير معلومات كافية تمكن من المتابعة وتقويم أداء الجهات الحكومية بالشكل الأمثل، إذ إن النظام المحاسبي الحكومي الحالي يركز فقط في متابعة الاعتمادات ونفقات الميزانية الحكومية، ولا يوفر معلومات كافية عن الأصول والالتزامات والكفاءة في أداء الأعمال.
 - ضعف الكفاءة والمهنية لبعض القياديين والموظفين العاملين في الأجهزة الرقابية، ونقص تدريبهم، ونقص عددهم وعدم تخصص بعضهم، إضافة إلى عدم وجود آلية مناسبة لتقويم أدائهم، ومكافأة المحسن منهم، ومحاسبة المقصر.
 - عدم استفادة معظم الجهات الحكومية من الوسائل التقنية الحديثة في أداء أعمالها، وكذلك عدم استفادة الجهات الرقابية من تلك الوسائل لمساعدتها على القيام بعمل رقابي فعال.

- الحاجة إلى إعادة النظر في آلية فرض العقوبات على المخالفين. إن أي نظام رقابي فعال لا بد وأن يكون محكماً وقوياً في ثلاث مراحل أساسية هي: المنع، والاكتشاف، والمعالجة، إذ لا بد من توافر آليات تمنع أو تحد من وجود المخالفات، وآليات تستطيع كشف تلك المخالفات إن وقعت، وآليات تمكن من فرض العقوبات الرادعة المناسبة على مرتكبي تلك المخالفات. إن وجود شعور عام في المجتمع بأن بعض المخالفات تمر من دون عقاب صارم، قد يشجع الآخرين من ضعاف النفوس على تكرار مثل تلك المخالفات؛ لعدم وجود رادع كاف لهم.
- تدني مستوى الإفصاح والشفافية في الأجهزة الحكومية، ومن ذلك عدم إصدار أو نشر تقارير دورية مفصلة عن عمل تلك الأجهزة.
- عدم وجود سلطة مؤسساتية مستقلة تقوم بالمساءلة والمحاسبة.
- عدم وجود دور واضح وممنهج لمشاركة الصحافة ووسائل الإعلام والمجتمع ككل في الرقابة على أداء الأجهزة الحكومية ومكافحة الفساد، وجل الأخبار الصحفية

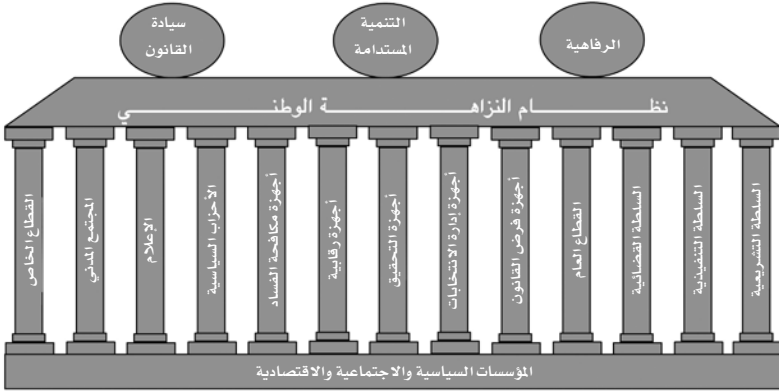
حالياً يعتمد على الإشاعة، بسبب نقص الإفصاح والشفافية وعدم توافر المعلومة الصحيحة من مصادرها الأساسية.

الوضع المأمول:

تتجه إرادة قيادة المملكة العربية السعودية، وعلى رأسها خادم الحرمين الشريفين ومعه الشعب السعودي الكريم، نحو تطوير العمل الحكومي القائم، وإيجاد بيئة تسودها النزاهة والشفافية، مدعومة بمنظومة رقابية فعالة وذات كفاءة عالية، وذلك انطلاقاً من القناعة بأن النزاهة والشفافية والعدل هي من الركائز الأساسية للدين الإسلامي الحنيف، الذي يمثل دستور المملكة. والمأمول من الجميع هو أن تتبوأ المملكة في المستقبل القريب مرتبة متقدمة دولياً بين الدول الأقل فساداً في القطاع الحكومي، كما يظهرها مؤشر الفساد الصادر عن منظمة الشفافية الدولية ونحوه من المؤشرات.

لقد أصدرت منظمة الشفافية الدولية إطاراً عاماً يسمى «نظام النزاهة الوطني» الذي يقوم على عدة أعمدة تساهم معاً في تحقيق النزاهة والشفافية والمساءلة في أي دولة. وقد

تم تصوير ذلك النظام وأعمدته في الشكل الآتي:



المصدر: الموقع الإلكتروني لمنظمة الشفافية العالمية

(Transparency International)

ويوفر نظام النزاهة الوطني الفعال حماية ضد الفساد وسوء استخدام السلطة والمخالفات بشتى أشكالها. ولا تقتصر آثاره على ذلك فحسب، بل تتحقق في ظلّه سيادة القانون والشعور بالعدل والمساواة والرفاهية والتنمية المستدامة، والتشجيع على الإبداع وجلب الاستثمارات الأجنبية، وغير ذلك من الآثار الإيجابية المهمة على المدى

القصير والمتوسط والطويل. ولكي يكون نظام النزاهة الوطني فعالاً فلا بد أن يكون كل عمود من أعمدته المبينة في الشكل المشار إليه قوياً وملائماً وقائماً بدوره على الوجه المطلوب.

المقترحات:

لكي تصل المملكة إلى الوضع المأمول بتوافر نظام نزاهة وطني فعال ومنظومة رقابية ناجحة، فإن المقترحات التالية يمكن أن تساهم في الوصول إلى ذلك الهدف:

- التحديد الدقيق لدور كل سلطة من السلطات الثلاث: التشريعية (التنظيمية)، والتنفيذية، والقضائية، لتحقيق التوازن بينها (check and balance).
- دعم مجلس الشورى بعدد كاف من الأعضاء الممثلين لكل شرائح المجتمع.
- ربط أجهزة الرقابة العليا مباشرة بخادم الحرمين الشريفين، بصفته ملك المملكة العربية السعودية، وأربطها بالسلطة التشريعية مباشرة بدلاً من السلطة التنفيذية.

- تمكين السلطة التشريعية من مساءلة المسؤولين في السلطة التنفيذية.
- تطوير آليات فرض العقوبات على المخالفين ممن يسيئون استخدام مناصبهم لتحقيق مصالح شخصية، والتأكد من أن العقوبات المفروضة مناسبة وكافية وراذعة ويتم تطبيقها على جميع المخالفين من دون استثناء، وذلك تنفيذاً للإرادة الملكية.
- تفعيل دور الصحافة ووسائل الإعلام في الرقابة على أداء الأجهزة الحكومية ومكافحة الفساد لكونها السلطة الرابعة.
- خلق آلية واضحة للتبليغ (whistle blowing) تمكن موظفي الجهات الحكومية والمواطنين بشكل عام من التبليغ عن المخالفات الحقيقية التي يكتشفونها من دون أن يخشوا من عواقب ذلك.
- تشجيع مؤسسات المجتمع المدني على المساهمة في تعزيز الشفافية والنزاهة ودعم المبادرات التي تتم بهذا الاتجاه.

- تشجيع القطاع الخاص على تبني سياسات، وآليات تهدف إلى مكافحة الفساد، وتعزيز النزاهة والشفافية، ومن ذلك ما يتعلق بتعاملات القطاع الخاص مع القطاع الحكومي، أو حتى التعاملات التي تتم داخل القطاع الخاص نفسه.
- خلق آليات واضحة تكفل تحقيق الإفصاح والشفافية في الأجهزة الحكومية، ومن ذلك نشر تقارير دورية مفصلة عن أداء تلك الأجهزة.
- إعادة هيكلة الأجهزة الرقابية لمنع التداخل والازدواجية في أعمالها.
- تفعيل دور إدارات المراجعة الداخلية في الجهات الحكومية وتزويدها بالكوادر المتخصصة والكفوة، وكذلك الأنظمة الملائمة لمساعدتها على تحقيق أهدافها.
- التحديث وتقوية الأنظمة واللوائح الداخلية لدى الأجهزة الحكومية محل الرقابة. ومن ذلك تطوير النظام المحاسبي وتحويله إلى أساس الاستحقاق، بدلاً من الأساس النقدي؛ ليتمكن من توفير معلومات كافية عن الأصول والالتزامات

والكفاءة في أداء الأعمال.

• تعيين القياديين والموظفين الأكفاء في الأجهزة الرقابية وتدريبهم، وتطبيق سياسات فعالة لتقويم الأداء والمكافآت والجزاءات.

• الاستفادة من الوسائل التقنية الحديثة في عمل الجهات الحكومية والأجهزة الرقابية المختلفة.

ومما لا شك فيه، أن هناك إرادة سياسية قوية من قبل خادم الحرمين الشريفين والحكومة السعودية؛ لتطوير الرقابة المالية والإدارية على أداء مختلف الأجهزة الحكومية، وذلك انطلاقاً من دستور المملكة العربية السعودية، المبني بشكل كلي على الشريعة الإسلامية، التي كانت سباقة في ترسيخ ركائز النزاهة والعدل والمساواة. وعلى الرغم من أوجه القصور التي تم استعراض أهمها أعلاه، إلا أن كثيراً من الأجهزة الحكومية، كانت وما زالت ذراعاً أساسياً للنهضة التي تعيشها المملكة على جميع الأصعدة الاقتصادية والاجتماعية وغيرها. ومع ذلك، فإن المقترحات التي تم

استعراض بعض منها ستساعد بإذن الله على تلافي أوجه القصور في المنظومة الرقابية، كما أنها ستصب مباشرة في نماء الاقتصاد السعودي، وذلك بالتوازي مع تحقيق أهداف الرفاهية والعدل والمساواة في المجتمع.

التطوير في مجال الفتيا

أ.د. عبدالوهاب بن إبراهيم أبو سليمان *

الفتيا، والفتوى، والإفتاء، ألفاظ متقاربة، معناها في اللغة واحد، وهويان الحكم، أو إظهار الأمر المشكل على المستفتي، وتوضيحه، فهي الجواب عما يشكل من الأحكام.

والفتيا والفتوى كلاهما فصيح صحيح مستعمل، إلا أن لفظ (فتيا) أفصح لفظاً، وأعرق استعمالاً، وأكثر تداولاً في الأحاديث النبوية، والمعاجم اللغوية من لفظ فتوى.

* أستاذ الفقه والدراسات الإسلامية بجامعة أم القرى بمكة المكرمة، عضو هيئة كبار العلماء في المملكة العربية السعودية منذ ١٤١٣هـ، عضو المجمع الفقهي بمنظمة المؤتمر العالم الإسلامي، وعضو المجمع الفقهي برابطة العالم الإسلامي، وعضو عدد من المعاميع والمراكز والمؤسسات الشرعية والعلمية داخل المملكة وخارجها، له مؤلفات في دراسات التاريخ والعقائد وبحوث علمية في الفقه الإسلامي، وغيرها. (السعودية).

الإفتاء في الاصطلاح: هو الإخبار بحكم الله تعالى عن دليل شرعي، في واقعة من الوقعات لمن استفتى فيه.

قال أحمد بن حمدان الحنبلي:

المفتي: هو المخبر بحكم الله تعالى لمعرفته بدليله^(١).

عرف بعض المعاصرين (الإفتاء) تعريفات فيها بعض الإضافات، والتقييدات، ولكنها لا تتعارض مع المعنى السابق منها:

«الإخبار بحكم الله تعالى عن مسألة دينية بمقتضى الأدلة الشرعية لمن سأل عنه في أمر نازل، على جهة العموم والشمول، لا على وجه الإلزام»^(٢).

قد أدخل في نهاية التعريف خصائص الفتيا، ومفارقتها عن القضاء، فإن حكم القاضي ملزم وليس كذلك الإفتاء. الإفتاء من أهم المناصب الشرعية في المجتمع الإسلامي، لما له من أهمية شرعية، واجتماعية، له دلالته الماضية، والحاضرة، والمستقبلية وانعكاساته.

(١) انظر: قسم الإفتاء بدائرة الأوقاف الإسلامية بدبي، الطبعة الأولى، (دبي، مطبعة البيان، عام ١٤١٨هـ / ١٩٩٧م)، ج ١، ص ١١.

(٢) الراشدي، محمد كمال الدين أحمد، المصباح في رسم المفتى ومناهج الإفتاء، الطبعة الأولى (بيروت: دار إحياء التراث العربي، عام ١٤٢٥هـ / ٢٠٠٥م)، ص ١٩.

الدلالة الشرعية للفتوى: تنبئ أولاً وقبل كل شيء عن مستوى فكر القائمين بشؤون الفتيا، من حيث استيعاب النصوص الدينية، وفهمها، وإسقاطها على الواقع المعاش بكفاءة تامة، ومراعاتهم المقاصد الشرعية، وفيما يخص المكلفين، وبتمام امتلاكهم أدوات الاجتهاد^(١)، مع التفهم لواقع العصر، وإدراك تام للنواحي الاجتماعية، كما أن للفتيا دلالتها على ما يتحلى به المفتون من مرونة فكرية، وسعة أفق.

على قدر امتلاك المفتي تلك الأدوات، واستيعابها تنعكس نتائجها على المجتمع إيجاباً، كما أن عدم اكتمالها فيه تنعكس على المجتمع سلباً.

أما الدلالة الاجتماعية للفتوى: فهي مفتاح التعريف على سلوك المجتمعات وتصرفاتها، وبيان مدى تمسكها بتعاليم الشرع الحنيف، والتزامها القيم الاجتماعية، والسلوكية، والنظم

(١) قد عدت كتب أصول الفقه وأدوات الاجتهاد تحت عنوان (الاجتهاد) وقد ألقت كتب مستقلة في (المفتي والمستفتي) من أهمها كتاب: (أدب المفتي والمستفتي) لأبي عمرو عثمان بن عبد الرحمن تقي الدين بن الصلاح، وكتب عن الفتيا تبعاً في معظم الكتب الفقهية، من أهمها كتاب (إعلام الموقعين عن رب العالمين) لشمس الدين أبي عبد الله محمد بن أبي بكر المعروف بابن قيم الجوزية، وقد أشبع الدارسون المحدثون الكتابة في هذا الموضوع في ضوء ما استجد من أمور.

المرعية خلال العصور الماضية، والحاضرة، وعلاقة أفرادها بعضهم مع بعض، وهي أيضاً مقياس النشاط الحضاري اليومي، والاتجاهات الجماعية، والفردية للمجتمع، ومدى تجاوبها لما يستجد في مجتمعاتها المعاصرة لها، وتطورها.

كل ما يرصد في مدونات الفتاوى من أحداث ونوازل، وما يوقع عليها من أحكام شرعية، يعد مرآة حقيقية للواقع الديني، والاجتماعي، والحضاري من تفتح، وسعة أفق، أو انغلاق، وضيق في الفكر، للعصر الذي دونت فيه، فهي مجال خصب للدراسات الاجتماعية.

ترك السلف الصالح في الماضي البعيد، والقريب لأجيال الأمة تراثاً ضخماً نفيساً من الفتاوى المدونة على اختلاف البلدان، والمذاهب الإسلامية، هي مجال للدراسات الاجتماعية، ناطقة بما كان عليه المجتمع، وهي في الوقت نفسه عنوان ما يتمتع به الفقهاء من اجتهاد، وسعة أفق.

فهي «سجل ناطق بأراء أصحابها، واجتهاداتهم، وأساليبهم في فهم الفقه الإسلامي العام والخاص، وإحاطتهم بالروايات، وإشرافهم على الخلافات، وتوجههم نحو المشكلات، فهي على التحقيق لبابُ الفقه في الدين، وسر الصعود إلى قمة

الاجتهاد، تصور الناحية العملية التطبيقية من الفقه، وتظهر نتائج القواعد الأصولية، والفقهية، والأحكام المقررة، ومدى ملاءمتها المصلحة العامة المعتبرة، عند وقوع الحوادث المتوقعة وغير المتوقعة.

وبالجملة فالفتاوى بشكل عام تمثل الحلول العلمية التطبيقية في النوازل الحادثة، ومن هنا يظهر الفرق واضحاً بين الفقه النظري المدون في بطون الكتب الفقهية، والفتاوى العملية التي لاحظت الأحوال الاجتماعية، والسياسية، وراعت الأعراف والعادات، ذلك لأن الفتاوى تتغير بتغير العادات، والزمان، والأمكنة^(١)، إذا ما كانت علة الحكم مناطة بها.

يضاف إلى ما تقدم من خصائص الفتاوى، ودلالاتها الشرعية والاجتماعية، والحضارية أن الفتاوى السابقة المدونة تزود الفقيه بتجارب المجتهدين السابقين، وتثير له الطريق لما ينبغي أن يتحراه من القواعد، والمفاهيم، وما يتجنبه من محاذير لخرق ما هو محل إجماع الفقهاء، والتنبه لما هو محور خلاف لتحرير محل النزاع، تلك هي جدوى الفتاوى الشرعية المدونة للأجيال المقبلة.

(١) فتاوى شرعية، دائرة الأوقاف والشؤون الإسلامية بدبي، ج ١، ص ١٦.

إعادة الفتاوى القديمة :

هذه إحدى مشاكل الفتاوى في الوقت الحاضر، يسيء بعض المفتين للشريعة الإسلامية بتكرار، وإعادة فتاوى المتقدمين، وتنزيلها على نوازل العصر الحاضر، دون مبالاة باختلاف الأشخاص، والزمان، والمكان، والأحوال، وتطور العلوم، لاشك أن هذا انحراف عن روح الدين الإسلامي، وإساءة للفقهاء، والفقهاء المتقدمين، وقد عابه، ونعاه الفقهاء المتقدمون أنفسهم في غير موضع.

الأساس الذي تبنى عليه صحة الفتيا، وتحقق صدقها، أنها تمثل الفترة التي قيلت فيها.

في مقالة بديعة للعلامة شمس الدين أبي عبد الله محمد بن أبي بكر المعروف بابن القيم الجوزية في هذا الخصوص يقول:

(فمهما تجدد في العرف فاعتبره، ومهما سقط فألغِه، ولا تجمّد على المنقول في الكتب طول عمرك، بل إذا جاءك رجل من غير إقليمك يستفتيك فلا تُجزه على عرف بلدك، والمذكور في كتبك، قالوا فهذا هو الحق الواضح، والجمود على المنقولات أبداً ضلال في الدين، وجهل بمقاصد علماء

المسلمين، والسلف الماضين)^(١).

بهذا أوصى جميع الفقهاء، قديمهم وحديثهم، أن يتحرى المفتي عرف البلاد وتقاليدها، والزمن الذي قيلت فيه، فلا تكون الفتيا صحيحة، صادقة ما لم يراع المفتي عادات البلاد وأعرافها، والأمكنة، والزمان.

قد قرر العلامة ابن القيم النتائج السيئة عن الفتيا، التي لا يراعى فيها اختلاف الأشخاص، والأوطان، والمجتمعات بقوله: (ومن أفتى الناس بمجرد المنقول في الكتب على اختلاف عرفهم، وعوائدهم، وأزمنتهم وأمكنتهم، وأحوالهم، وقرائن أحوالهم فقد ضل، وأضل، وكانت جنايته على الدين أعظم من جناية من طبَّبَ الناس كلهم على اختلاف بلادهم، وعوائدهم، وأزمنتهم، وطبائعهم بما في كتاب من كتب الطب على أبدانهم، بل هذا الطبيب الجاهل، وهذا المفتي الجاهل أضر ما على أديان الناس، وأبدانهم)^(٢).

في ضوء ما تقدم يتبين أن إصلاح الفتيا، وتطويرها في أي بلد إسلامي ينطلق من هذا المبدأ الذي قرره العلامة ابن

(١) ابن القيم، إعلام الموقعين عن رب العالمين، الطبعة الأولى، حققه محمد محيي الدين عبدالحميد (مصر: مطبعة السعادة، عام ١٣٧٤/١٩٥٥م) ج ٢، ص ٨٩.

(٢) إعلام الموقعين عن رب العالمين ج ٣، ص ٨٩.

القيم؛ ذلك أن فقهاء كل بلد أولى أن تكون فتياهم تتوافق وحياة المجتمع، ليست غريبة عنه في كثير، أو قليل، هذا هو حجر الزاوية، وجوهر التطور، والإصلاح، خصوصاً إذا اتسعت مساحة البلاد، وتباعدت أجزاؤها، وتنوعت أعراف مجتمعاتها بين بادية، وحاضرة، وتختلف درجة تمدنها، وحضارتها، وعراقتها، كل هذا ينبغي أن يكون على بال من يقصد إصلاح المجتمع بصدق، لتنسجم الفتيا والحياة الاجتماعية، فالشريعة الإسلامية جاءت لمصلحة العباد، وراعت في تشريعاتها مقاصد المكلفين، مما يعود عليهم بالصلاح، ويباعد بين المجتمع والفساد، كل هذا يمكن تحقيقه متى خلصت النية، وتجردت لصلاح الأمة، بعيداً عن التحيز، والانغلاق.

لذا فإن مقترحات إصلاح مرفق الإفتاء، وتطوره تتبع مما تقدم تقريره، وما عرف ضرورة في الفقه الإسلامي ملخصاً في التالي:

مقترحات إصلاح الفتيا :

أمران إذا صلحا في المجتمع استقام للأمة دينها وحياتها، القضاء، والإفتاء، خصص هذا الموضوع للفتيا، وإن إصلاحه لما هو أولى به، وأحق يحتاج إلى المعالجة من الجذور، وهو ما

تتناوله الفقرات التالية:

١. الفتيا في الفقه الإسلامي، تطبيق عملي للفقه الإسلامي، وهي علم قائم بذاته، له أصوله، وقواعده، وآدابه، لذا خصه العلماء بالمؤلفات استقلاً، والبحث فيه تبعاً.
٢. ليس كل فقيه يصلح لمنصب الإفتاء، كما أنه ليس المتخرج في كلية الشريعة قسم القضاء، أو الفقه صالحاً بالضرورة لأن يكون مفتياً.
٣. الإفتاء تخصص علمي بحاجة إلى خلفية علمية خاصة؛ فمن ثم يحتاج إلى أن يخص بقسم مستقل في الكليات الشرعية في مرحلة التخصص على ما يعامل به القضاء نفسه.
٤. ينشأ في الكليات الشرعية تخصص خاص تحت عنوان (قسم الفتيا).
٥. يتخير لهذا القسم الطلاب الدارسون الفقه الإسلامي المقارن بدراسة متعمقة، يدركون منها خصائص كل مذهب، حتى تصدر فتواهم بصورة تخدم المجتمع في أهدافه، وتماسكه، وتمسكه بالشرع.
٦. يتخير لهذا القسم الطلاب الدارسون الفقه الإسلامي

المتفتحون اجتماعياً.

٧. يفضل أن يتخير المدرسون لهذا القسم الممارسون للفتوى.

٨. يفضل أن يوزع المنهج الدراسي حسب الموضوعات، مثال الفتوى في العبادات، الفتوى في المعاملات المالية، الفتوى في الأحوال الشخصية (النكاح، الطلاق، النفقات، الدماء) إلخ. بهذا التأهيل الخاص سيكون هؤلاء نواة للمفتي المؤهل.

٩. التخصص في الفتيا له فروع في الفقه، العبادات، المعاملات، الأحوال الشخصية، الجنايات، الدماء.

١٠. التخصص في كل فرع من هذه الفروع مهم جداً للإجادة، والتمكن من سبر غورها، وقد اشتهر بهذا التنوع في الفقه حسب الإجادة فيه عدد من السلف، منهم عطاء بن رباح، وطاووس رحمهما الله تعالى، اشتهرا بالفتيا في المناسك حتى قيل: (فقه المناسك فقه المكيين)؛ ولهذا فإن إيجاد فروع للفتيا في ديوان الفتيا حسب الموضوع الفقهي مهم جداً لمعرفة خصوصيات كل موضوع فيها.

١١. ليس كل من علم الفقه، ودرس العلوم الشرعية مخلواً

لأن يقوم بوظيفة الإفتاء؛ إذا لا يلزم أن يكون الفقيه مفتياً؛ فإن للإفتاء تأهيلاً علمياً، واجتماعياً خاصاً؛ قد يكون الفرد فقيهاً إماماً، وخطيباً، وحافظاً، ولكنه غير مؤهل للإفتاء، بل تأهل للتدريس، أو القضاء، أو الإمامة، أو غير ذلك من الخطط.

١٢. إعداد الطالب في قسم الإفتاء علماء، ووعياً بواقعه الاجتماعي، الحضاري يكون عن طريق دورات علمية متخصصة في شؤون الحياة المعاصرة المختلفة؛ يُعرف من خلاله حقيقة كثير من النشاط الاجتماعي، فمن ثم يمنح إجازة الإفتاء.

١٣. يتمثل هذا الإعداد بصورة واضحة في سيرة الإمامين مالك بن أنس الأصبحي، وتلميذه الإمام محمد بن إدريس الشافعي، رحمهما الله تعالى، لدى بدء اضطلاعهما بخطة الإفتاء، بما يعد أنموذجاً رفيعاً سارت عليه الأمة الإسلامية أجيالاً كثيرة، رصد هذه الحقيقة العلماء في مؤلفاتهم، عرضها العلامة ابن فرحون، فليس كل من أحب أن يجلس في المسجد للحديث والفتيا جلس كما يحلوه، بل إنه يشاور فيه أهل التخصص، المنفتحين على المجتمع، فإن

رأوه أهلاً لذلك جلس، يقول الإمام مالك رحمه الله تعالى:
(وما جلست حتى شهد لي سبعون شيخاً من أهل العلم
أني أهل لذلك)^(١)، ضمن العلامة محمد النابغة بن عمر
الغلاوي هذا المنهج السوي لمن يطمح أن يتصدر للإفتاء
في الآيات التالية:
فمالك أجازه سبعون محنكاً للصحب يتبعونا
وقال:

ما أفتيت حتى شهدا
سبعون شيخاً أنني على الهدى
والشافعي أجازه الإمام
ب: حان أن تفتي يا غلام^(٢)
الإمام محمد بن إدريس الشافعي رحمه الله تعالى (١٥٠-
٢٠٤هـ)

(سمع الحديث بمكة على جماعة منهم: سفيان بن عيينه،

(١) ابن فرحون المالكي. الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب، الطبعة.
د. تحقيق وتعليق محمد أحمد الأحمدي أبو النور (مصر: دار التراث للطبع والنشر. ت:

د) ج ١، ص ١٠٢.

(٢) نظم المعتمد من الأقوال والكتب في المذهب المالكي، الطبعة الأولى، دراسة وتحقيق
وتعليق لخضر بن محمد بن قومار (بيروت: دار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع، عام
١٤٣٠/٢٠٠٩م)، ص ١٧١.

وسعيد بن سالم القداح، ومسلم بن خالد الزنجي فقيه مكة، وأذن له في الإفتاء وله دون العشرين، وقيل: إنه أفتى وهو ابن خمس عشرة سنة، ثم رحل إلى المدينة، ولازم بها إلى الإمام مالكا بن أنس رضي الله عنه مدة يأخذ عنه العلم^(١).

١٤. التأهيل العلمي للمفتي ينبغي أن يشمل ضمن المنهج الدراسي معرفة المذاهب الإسلامية، وأصول الفقه، وإجادة علوم العربية، بما يستطيع به إدراك المعاني والأساليب؛ حتى يستطيع التمكن من إيجاد الحلول المناسبة.

١٥. لما أنه أصبح الإفتاء خطة من خطط الدولة، ومؤسسة حكومية رسمية فالواجب تطور تنظيمها، بحيث يشتمل على مناصب كثيرة.

١٦. المفتي، نائب المفتي، أمين الفتوى، وعدد من المفتين المؤهلين فقهاً في المذاهب المختلفة، وتعضيدهم بالمستشارين والخبراء للاستعانة بهم في دراسة النوازل والوقائع، إضافة إلى المسجلين والكتبة.

(١) الفاسي. أبو الطيب التقي محمد بن أحمد الحسني المكي العقد الثمين في تاريخ البلد الأمين (مكة المكرمة: طبع على نفقة محمد سرور الصبان. مصر: السنة المحمدية. عام ١٣٧٨/١٩٥٨م) ج ١، ص ٤١٨.

١٧. ينبغي أن لا يساء استعمال فتاوى المتقدمين من قبل المفتين المعاصرين، وذلك بإعادة الإجابة لأمثالها من النوازل، والأحداث وتكرار الحلول لها، مع اختلاف العصر، والظروف الاجتماعية، والواقع الحضاري، فقد تقرر شرعاً أن لكل زمان، وبلد، فتاواه التي تتفق مع مكان إصدارها، وزمانه. ليس من الشريعة مطلقاً تنزيل فتوى سابقة على بيئة وزمان مختلف متأخر عنها.

١٨. تخصيص مجلس للإفتاء برئاسة المفتي العام يتكون من الفقهاء من مفتي المناطق، ذوي الصفات الشرعية المعتبرة.

١٩. يعين مفتو المناطق لمدة أربعة أعوام، ويمدد لهم لفترة واحدة فقط بناءً على الكفاءة الفقهية، والسمعة الدينية، والسلوك الاجتماعي، لينخرط في التجديد الفكري أجيال أخرى.

إن حكومة المملكة العربية السعودية تولي هذا الجانب (موضوع الفتيا) تطويراً، وتنظيماً أهمية كبيرة، وتسعى دائماً إلى إصلاح هذا المرفق، وقد صدر بهذا الخصوص قرارات

مهمة، من شأنها أن تؤدي إلى إصلاحه نحو الجادة دينياً،
 واجتماعياً، وحضارياً وهي مواصلة المسيرة في هذه الاتجاه،
 اتجاه الإصلاح، والتطوير المبني على أسس علمية، وبشكل
 حثيث.

المراجع

١. الراشدي، محمد كمال الدين أحمد، الطبعة الأولى، بيروت: دار أحياء التراث العربي، عام ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٥م.
٢. الغلاوي الشنقيطي، محمد النابغة، نظم المعتمد من الأقوال والكتب في المذهب المالكي (الطليحة)، الطبعة الأولى، دراسة وتحقيق وتعليق لخضر بن محمد بن قومار، بيروت: دار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع، عام ١٤٣٠/٢٠٠٩م.
٣. الفاسي، أبو الطيب التقي محمد بن أحمد الحسن المكي، العقد الثمين في تاريخ البلد الأمين، مكة المكرمة: طبع على نفقة محمد سرور الصبان، مصر: مطبعة السنة المحمدية، عام ١٩٥٨/١٣٧٨م.
٤. ابن فرحون، أبو إسحاق إبراهيم المالكي، الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب، الطبعة: تحقيق وتعليق د. الأحمد أبو النور، مصر: دار التراث للطبع والنشر، ت.ب.
٥. قسم الإفتاء بدائرة الأوقاف والشؤون الإسلامية بدولة الإمارات العربية، الطبعة الأولى، دبي: مطبعة البيان، ١٤١٨/١٩٩٧م.
٦. ابن قيم الجوزية: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر، إعلام الموقعين عن رب العالمين، الطبعة الأولى، حققه محمد محيي الدين عبدالحميد، مصر: مطبعة السعادة عام ١٩٥٥/١٣٧٤م.

الإصلاح في المجال الاجتماعي

أ.د. علي بن إبراهيم النملة *

مدخل:

تتطلب العناية بالشأن الاجتماعي في المملكة العربية السعودية من المبادئ التي قامت عليها البلاد، حين توحدت تحت راية تحمل كلمة التوحيد «لا إله إلا الله محمد رسول الله». وبناءً على هذا المبدأ كان للشأن الاجتماعي أفضلية الاستمرار والتطوير في مجالات الخدمة الاجتماعية، التي يمكن أن تقسم إلى مجالين رئيسيين؛ هما: مجال التنمية الاجتماعية، ومجال الرعاية

* حاصل على درجتي الماجستير والدكتوراه في تخصص المكتبات والمعلومات من الولايات المتحدة، عمل عضو هيئة تدريس في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ثم اختير عضواً في مجلس الشورى لثلاث دورات، ثم عين وزيراً للعمل والشؤون الاجتماعية لمدة خمس سنوات. عضو في عدد من اللجان والمراكز العلمية والدولية داخل المملكة وخارجها. صدرت له مجموعة كبيرة من المؤلفات والمقالات العلمية، وبخاصة في الاستشراق وقضايا العلاقة بين الشرق والغرب. (السعودية).

الاجتماعية. وكلا المجالين نال القسط المناسب من العناية من الحكومة، من خلال إنشاء وزارة تعنى بالشأن الاجتماعي باسم وزارة العمل والشؤون الاجتماعية منذ سنة ١٩٦٠م.

ولمَّا تحوَّل الشأن العمَّالي من الشأن الاجتماعي إلى الشأن الاقتصادي، رأت الحكومة أن يُفرد هذا الشأن بوزارة مستقلة نهاية سنة ٢٠٠٤م، حملت اسم وزارة العمل، لتُعنى بالمجال العمَّالي الوطني والوافد، وتتأكَّد من المحافظة على حقوق العمَّال، وتعالج البطالة التي أخذت - في المملكة العربية السعودية - بعدين رئيسين؛ هما: البطالة الهيكلية، والبطالة الاجتماعية، وليس بالضرورة البطالة الاقتصادية؛ إذ لا يُتصوَّر وجود بطالة اقتصادية قائمة على الشحِّ في وجود الوظائف في القطاعين الحكومي والأهلي «الخاص»، في بلد ثلث سكَّانها من الوافدين للعمل. ولهذا بقي الهاجس الاجتماعي حاضرًا في الشأن العمَّالي برغم استقلال العمل بوزارة خاصَّة به^(١).

معالجة الفقر:

من انعكاسات توجُّه المملكة العربية السعودية الديني -

(١) انظر: علي بن إبراهيم النملة. العمل الاجتماعي والخيري في منطقة الخليج العربية: التنظيم. التحديات. المواجهة. - الرياض: المؤلف، ١٤٣١هـ/٢٠١٠م. - ص ٣١١.

القائم على تحكيم كتاب الله تعالى وسنة رسول الله محمد بن عبد الله ﷺ، أن راعت الدولة العناية بالفقر والفقراء، من خلال النظام الأساسي للحكم، الذي نصّ في مادته السابعة والعشرين على الآتي: «تكفل الدولة حقّ المواطن وأسرته في حالة الطوارئ والمرض والعجز والشيخوخة، وتدعم نظام الضمان الاجتماعي، وتشجّع المؤسّسات والأفراد على الإسهام في الأعمال الخيرية». وتحمّل الدولة سيادياً تحقيق الرفاه الاجتماعي من تربية وتعليم وتنمية ورعاية اجتماعية ووقاية وعلاج، وتوفّر ذلك بموجب النظام الأساسي للحكم.

وتحقيقاً لذلك تقوم الدولة بإنشاء الهيئات والمصالح، وتضخُّ لها مواردها المالية والبشرية، وتضع إستراتيجيات وطنيةً للتعامل مع تقديم الخدمات الاجتماعية بصور مدروسة، بما في ذلك وضع النظم (القوانين) واللوائح التنظيمية ووضع إستراتيجية وطنية سنة ٢٠٠٣م؛ لمعالجة الفقر بأساليب غير تقليدية، بحيث تتقلّص حالات الفقر إلى النصف (٥٠٪) بحلول عام ٢٠١٥م، وهو العام المستهدف دولياً لتقليص الفقر إلى النصف.

الموارد المالية :

وتطوّر الدولة الموارد المالية التي يتطلّبها الرفاه الاجتماعي،

من خلال وسيلة جباية الزكاة، التي تؤخذ من الأغنياء وتردُّ على الفقراء، بحسبان أنَّ هذا الإجراء في تحصيل الزكاة يعدُّ من الأمور السيادية، التي لا يحسن بالحكومة التخلي عنها، ومن خلال إنشاء صندوق خاص ملحق بمؤسسة النقد العربي السعودي (خزينة الدولة) باسم صندوق الضمان الاجتماعي، تودع فيه أموال الزكاة، التي تُجبي من الأغنياء ثم توزع على الفقراء، في آلية تقوم على البحث الاجتماعي، والتأكد من مدى استحقاق الفرد، أو الأسرة، أن تكون من مصارف هذا الصندوق.

والصندوق وسيلة قد تكون المملكة العربية السعودية قد تفرّدت به بهذه الآلية. يختلف هذا الصندوق من حيث وظيفته عن مجالات التأمينات الاجتماعية المعنية بتقاعد العمّال وشؤونهم المالية، في حال العجز والإصابة وغيرها، ويكاد يكون هذا النهج خاصاً بالمملكة العربية السعودية، من منطلق سيادي - كما مرّ ذكره - تلتزم الحكومة رسمياً القيام به، ولا تفرط في تحقيقه، وإن قامت في بعض الدول الإسلامية جهات نصف حكومية أو خيرية بهذا الأداء. وهذا الإجراء يدخل في مفهوم التنمية الاجتماعية.

ولأنَّ أداء الزكاة داخل في مفهوم التنمية الاجتماعية، فقد عملت الهيئات المعنية بالشأن الاجتماعي على توسيع مفهوم دفع الزكاة^(١)، بحيث لا تقتصر على دفع الأموال النقدية مباشرة إلى الفقير فقط، بل تعمل على مشروعات ترفع الفقير من هذه الحال من الفقر إلى أن يتحوَّل - في يوم ما - من حال الفقر إلى حال الغنى، بحيث يدفع هو الزكاة للفقراء، بعد أن كانت الزكاة تُدفع له.

ولذا كان من شعارات الصندوق الوطني الخيري «بنك الفقراء» - الذي يعدُّ من مخرجات الإستراتيجية الوطنية لمعالجة الفقر - أنه يساعد الفقير ليساعد نفسه^(٢)، من منطلق حديث ورد عن رسول الله ﷺ لفقير جاء يسأل الرسول ﷺ فأعطاه فأسأ ليحتطب ويكسب من كدِّ يده، ويقابله في هذا الحكمة الصينية: «لا تُعطني سمكةً، بل علِّمني كيف أصطاد السمك».

(١) انظر: عبدالسلام الخرشى. فقه الفقراء والمساكين في الكتاب والسنة. - بيروت: مؤسَّسة الرسالة، ١٤٢٣هـ/٢٠٠٢م - ٥٣٤.

(٢) انظر: علي بن إبراهيم النملة. مواجهة الفقر: المشكلة وجوانب المعالجة. - الرياض: المجلة العربية، ١٤٢٥هـ/٢٠٠٤م. ص ٣٩. - (سلسلة كُتِّبَ المجلة العربية؛ ٩٠).
(بالاشتراك مع: أ. د. صالح بن محمد الصغير).

وتتعدّد الموارد المالية لتحقيق الرفاه الاجتماعي، إضافة إلى الزكاة، هناك شعيرة إسلامية وعالمية، تقوم على الأوقاف التي يرغب الأفراد والمؤسّسات في جعلها موردًا ماليًا ثابتًا ومستمرًا، لتغذية المشروعات الاجتماعية^(١). وهذه الشعيرة هي من المشتركات الإنسانية، التي لا يكاد يخلو منها مجتمع، وتعدُّ في ثقافتنا الإسلامية من الصدقات الجارية، التي تبقى للمسلم بعد أن يودّع الحياة. ولذا نجد المجتمع السعودي يوليها عناية خاصة، وينظر إلى الأوقاف على أنها من التطوير في العمل الاجتماعي، وأنها تسهم في تطويره أيضًا^(٢).

الرعاية الاجتماعية :

ومن جوانب الرعاية الاجتماعية، التي تضطلع بها الحكومة سياديًا، ويشاركها فيها القطاعان الأهلي «الخاص» والخيري «القطاع الثالث»، مشاركة تكاملية، وبتفويض من الحكومة وإشراف مباشر منها، العناية بذوي الاحتياجات الخاصّة من

(١) انظر: يوسف القرضاوي. مشكلة الفقر وكيف عالجه الإسلام. ط ٥ - القاهرة:

مكتبة وهبة، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م. ص ١٤٤.

(٢) انظر: عبدالله السدحان. الأوقاف والمجتمع: الآفاق المستقبلية للأوقاف وأثرها

في تماسك المجتمعات وترابطها. - الرياض: مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات

الإسلامية، ١٤٢٧هـ/٢٠٠٦م. ص ٨٩.

ذوي الإعاقات الجسدية والفكرية، ومجهولي الأبوين والأيتام، والجانحين من الأحداث، والناقهيين نفسياً، والمسنين من الذكور والإناث، الذين لا أولاد ولا أهل أو أقارب أو عائل لهم يؤوونهم.

إضافة إلى مراكز الحماية الاجتماعية التي طرأت على المجتمع السعودي - بحكم التغيرات الاجتماعية، وتعاطي المخدرات والخمور عند بعض المواطنين والمواطنات - بصورة جعلتها قريبة من الظاهرة، بحيث استدعت التعامل مع هذه المشكلة بجدية من جانبي الوقاية والعلاج.

وتلزم العناية بهذه الفئات إقامة الدور الإيوائية المعروفة دولياً، وليست محصورة على الشأن الاجتماعي السعودي، سوى أن بعضها محدود النزلاء، مثل دور المسنين التي لا تزيد على اثنتي عشرة (١٢) داراً، ولا يزيد معدّل عدد نزلائها على ثلاث مئة وخمسين (٣٥٠) نزياً ونزيلة، ومثل ذلك مراكز الحماية الأسرية التي لا تزيد على ثماني (٨) دور فقط^(١).

ومن التحديات التي تواجه الرعاية الاجتماعية، وتعمل

(١) انظر: عبدالله السدحان. الرعاية الاجتماعية في المملكة العربية السعودية: النشأة والواقع. - الرياض: دار الملك عبدالعزيز، ١٤٢٥هـ. ص ٢٤٨.

الحكومة على ترسيخها في المجتمع السعودي وتطويرها هي الميل إلى التقليل من عدد دور الإيواء، واتباع أسلوب الرعاية المنزلية بديلاً للدور، فليست كثرة عدد دور الإيواء مؤشراً اجتماعياً حضارياً، بل إنَّ العكس هو الصحيح، فكلما قلت هذه الدور - من حيث العدد ومن حيث عدد المقيمين والنزلاء فيها - دلَّ ذلك على ترابط المجتمع، وقلة الأمراض الاجتماعية فيه، ولذا لا يزيد عدد الدور الإيوائية لمجالات الرعاية الاجتماعية بأنواعها على خمسٍ وتسعين (٩٥) داراً على مستوى البلاد. وتشمل هذه الدور جميع ذوي الاحتياجات الخاصة من الذكور والإناث.

القطاع الثالث «الخيرى» :

ومما يدخل في مفهوم الرعاية الاجتماعية قيام مؤسسات القطاع الثالث (الخيرى) بتكميل ما تقوم به الحكومة من خدمات اجتماعية، من خلال قيام الجمعيات والمؤسسات الخيرية العامة والمتخصصة، حيث تزداد الجمعيات والمؤسسات الخيرية الاجتماعية بصورة ملحوظة؛ يحسن التركيز فيها وزيادتها، بحكم ازدياد الحاجة إلى خدماتها، بشكل لافت، مما ينبئ عن زيادة التفات الحكومة لهذا القطاع،

ودعمها له بالترخيص والتنظيم، ووضع اللوائح والمتابعة والدعم المادّي، الذي يأخذ أنماطاً مختلفة كالإعانات السنوية والإنشائية والطائرة، وتشجيع الصدقات والتبرّعات والأوقاف لها من المواطنين والوافدين.

هذا إضافة إلى تشجيع الموسرين من رجال الأعمال وغيرهم على إنشاء مؤسّسات خيرية خاصة بهم، لها تنظيمها الواضح، تُعنى بدعم المشروعات الاجتماعية، من دون الدخول بالضرورة في تفاصيل تنفيذية ميدانية تقوم بها الجمعيات الخيرية.

ومن التحدّيات التي يواجهها المجتمع السعودي حكومتاً وشعباً، تلك الحملة التي أعقبت أحداث الحادي عشر من سبتمبر من سنة ٢٠٠١م، حيث أثار هذا الحادث في العمل الاجتماعي الخيري المحلي والعالمي، وذلك من خلال الضغط على الموارد المالية التي تتغذّى بها الجمعيات والهيئات الخيرية، فظهرت بعض العوائق أمام جمع التبرّعات؛ خوفاً من أن تذهب هذه التبرعات إلى غير ما يراد لها، فتكون موارد لتعزيز الإرهاب. وكأنّ هذا التخوّف قد بولغ فيه إلى درجة أدركت فيه الجهات المعنية أنه لا بدّ من عودة الحال إلى أفضل

مما كانت عليه في جوانب الموارد المالية، مع بقاء الضوابط التي تضمن عدم سوء استغلال التبرُّعات بما يعود بالضرر على المجتمع، وعلى الحكومة، وعلى المجتمع الدولي^(١).

التنمية الاجتماعية :

أما جوانب التنمية الاجتماعية فهي متنوعة ومتعددة المجالات. وكانت الجهة المعنية بالشأن الاجتماعي، وهي وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، تمارس وظائف تنموية تقوم بها الآن بعض الجهات الحكومية وربما الأهلية، قبل أن تستأثر تلك الجهات بمهامها في مجالات التدريب والوقاية والعلاج والتطعيمات والتوعية الأسرية والاجتماعية والنفسية، وتفعيل مفهوم الأسر المنتجة، ومعالجة الأمراض الاجتماعية، كالتدخين وتعاطي المخدرات والخمور، وشطحات بعض الشباب والشابَّات، وتجاوزات بعض العاملين الوافدين، ومن بينهم العاملون والعاملات في المنازل.

وحيث أنشئت لكثير من هذه المجالات هيئات حكومية

(١) انظر: محمد بن عبدالله السُّلومي. ضحايا بريئة للحرب على الإرهاب/ تقديم صالح بن عبدالرحمن الحصين. - لندن: المنتدى الإسلامي، ١٤٢٦هـ/٢٠٠٥م. ص ٣٠٤ - (سلسلة كتاب البيان؛ ٦٣).

مستقلة، كالتعليم والصحة والزراعة، بقيت مجالات من التنمية الاجتماعية لصيقة بالشأن الاجتماعي، تؤدّيها هيئات اجتماعية حكومية وأهلية «خاصة» وخيرية. ومن ذلك - على سبيل المثال - وجود مراكز الأحياء التي تمارس أصنافاً من التنمية الاجتماعية، بحسب ما تمليه لائحته التنفيذية. ويقوم عليها متطوعون من الرجال والنساء، وترعى أنشطة اجتماعية ممنهجة.

يقود هذا إلى عناية الحكومة بظاهرة التطوع، التي تعدُّ رافداً من روافد الموارد البشرية، مهماً وحيوياً مكملاً لجهود الحكومة في تحقيق الرفاه الاجتماعي^(١)، وذلك من خلال تشجيع الحكومة على إنشاء جمعيات وهيئات تطوعية متعددة الأغراض، ومن خلال إيجاد الآليات والنظم واللوائح التي تحكم مفهوم التطوع، مع التأكيد أنه - في المفهوم الإسلامي - عمل غير مجّاني في محصلته النهائية^(٢)، وإنما يكون المقابل له أجرٌ من الله تعالى، يتمتع به المتطوع في دنياه

(١) انظر: عبد الله الخطيب. دور العمل التطوعي في تحقيق السلام والأمن الاجتماعيين. - في: مؤتمر العمل التطوعي في الوطن العربي. - الرياض: أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، ١٤٢١هـ/٢٠٠٠م.

(٢) انظر: يوسف القرضاوي. أصول العمل الخيري في الإسلام في ضوء النصوص والمقاصد الشرعية. - ط ٢. - القاهرة: دار الشروق، ٢٠٠٨م. ص ١٧٢.

وآخرته، هذا إضافة إلى ما يلقاه المتطوع من تقدير اجتماعي، وتحقيق لذاته، ومن خلال شهادات التقدير والاعتراف بما قدّمه المتطوع من جهود^(١).

التطوير المستمر:

جميع هذه الوظائف - بطبيعتها - تتطلب المزيد من التطوير المستمر، بما في ذلك الحرص على جودة الخدمات التي يُستهدف بها الإنسان، وبحكم التغيرات الاجتماعية التي تتتالي على جميع المجتمعات الحديثة، بما فيها مجتمع المملكة العربية السعودية. وهذا يعني أنّ هذه البلاد تواجه تحدياً قوياً متجدداً؛ لتواكب هذه التطورات التي تزيد - مع الأسف - من الحاجة إلى المزيد من الخدمات الاجتماعية القائمة والمستحدثة. ولذا وجدت في هذه الهيئات المعنية بالشأن الاجتماعي أقساماً خاصةً رفيعة المستوى الوظيفي للتطوير والعناية بالجودة.

وفي الوقت نفسه تقوم هيئات وتنظيمات تعنى بتطوير المجتمع ذهنياً وثقافياً ومعرفياً، بحيث ينعكس هذا الأداء

(١) انظر: أحمد محمد عبدالعظيم الجمل. العمل التطوعي في ميزان الإسلام.- القاهرة: دار السلام، ١٤٣٠هـ/٢٠٠٩م، ص ٢٠٦.

على الاستمرار في تثبيت الأمن والاستقرار بجميع مفهوماتهما الخاصة والعامة، فتهيئ الحكومة والقطاع الأهلي (الخاص) تحقيق المسؤولية الاجتماعية، وتتشارك في ذلك مع القطاع الأهلي «الخاص» والخيري، وتنشئ الغرف التجارية وحدات إدارية خاصة بتحقيق المسؤولية الاجتماعية، وتعد الندوات واللقاءات؛ لترسيخ هذا المفهوم والتشديد على أنه - على ضرورته - لا يحل بديلاً للعمل الخيري الاجتماعي، بل هو يكمله^(١). وبهذا تضمن الدولة مساهمة جميع فئات المجتمع في تطوير المجتمع، والرقي به إلى تحقيق الأمان والاستقرار والوثام والوفاق المعبر عنه بالرفاه الاجتماعي.

الحوار:

ومن وسائل تنمية المجتمع ذهنياً وفكرياً عناية الدولة بمفهوم الحوار وضرورته ضرورةً اجتماعية ثقافية عصرية، فجاء التشجيع على الدخول في شتى مجالات الحوار من

(١) انظر: صالح العامري وظاهر الغالبي. المسؤولية الاجتماعية وأخلاقيات الأعمال: الأعمال والمجتمع - عمان: دار وائل، ٢٠٠٥م - ٤٦٧ ص. وانظر أيضاً: مجلة القصيم. القطاع الخاص والمسؤولية الاجتماعية: خدمة المجتمع وحسابات الربح والخسارة - القصيم - ع ١١٤ (٣/١٤٢٨هـ - ٣/٢٠٠٧م) - ص ٩ - ١٠.

الداخل؛ لتحرير بعض القضايا الاجتماعية والفكرية، وتشبثت ملاءمتها مع النهج العام الذي تقوم عليه الدولة. كما تهىء الحكومة مجالات الحوار مع الخارج، وتؤيد قيام هيئات تُعنى بهذا الجانب المهم في ركائز قيام المجتمع السعودي، بحيث يكون قادراً على سماع وجهات النظر الأخرى، التي لا تتعارض بالضرورة مع الوجهة التي يتبناها الشعب السعودي، ولا تكاد تختلف معه في الغايات وإن اختلفت الوسائل، ولا بد للوسائل من أن تختلف من بيئة إلى أخرى.

ولذا يكثر التشديد على المشتركات بين الثقافات، في الوقت الذي يكثر فيه توكيد قيام بعض الفروقات الثقافية التي لا تكاد تشغل ٥٪ من مجموع المفهومات الاجتماعية والدينية والثقافية^(١)، والتي تستدعي التنبه إلى مفهوم الاستثناء الثقافي الذي دعت إليه فرنسا منذ سنة ١٩٩٣م^(٢). على أن الفروقات الاجتماعية لا تحول دون تطبيق نماذج اجتماعية

(١) انظر: علي بن إبراهيم النملة. الشرق والغرب: منطلقات العلاقات ومحدداتها. - ط

٣- بيروت: مكتبة بيسان، ١٤٣١هـ/٢٠١٠م. ص ٣٥٢.

(٢) انظر: علي بن إبراهيم النملة. الاستثناء الثقافي في مواجهة الكونية: ثنائية الخصوصية والعولمة. - الرياض: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٤٣١هـ/٢٠١٠م. ص ٤٦.

وفكرية عالمية ناجحة وفاعلة، بعد تطويعها البيئة الثقافية والاجتماعية للمملكة العربية السعودية. وهذا ما هو حاصل. وتشجّع الحكومة المدارس في مختلف مراحلها والمراكز والمنتديات الاجتماعية والأدبية و«الصالونات» الثقافية على ترسيخ مفهوم الحوار بين الأفراد والمجموعات، وتعكس ذلك بصورة منهجية في الفصول والقاعات الدراسية، التي تحرص على التقليل من أساليب الإلقاء والتلقين، إلا ما تتطلبه بعض المواد التي تقوم على الإلقاء والتلقين وحفظ المتون «النصوص».

وأنشأت الحكومة مركزاً خاصاً معنياً بالحوار وآدابه ومقتضياته، وأجرت عدداً من الندوات واللقاءات داخل البلاد وخارجها، ولا تزال تقوم بذلك، لترسيخ السماع لوجهات النظر الأخرى، وتقديم وجهة النظر السعودية القائمة على منهج إسلامي مؤسّس على الاعتدال والمنهج الوسطي والسماحة - وليس فقط التسامح كما هو الشائع بين الناس - في النظر إلى القضايا^(١).

(١) انظر: علي بن إبراهيم النملة. إشكالية المصطلح في الفكر العربي: الاضطراب في النقل المعاصر للمفاهيمات. - بيروت: مكتبة بيسان، ١٤٣١هـ/٢٠٠٩م، ص ٢٤٨.

المرأة السعودية :

جرت عادة كثير من المهتمين بالشأن الإسلامي عمومًا، وبالشأن الحقوقي في الإسلام خصوصًا، وبشأن المرأة السعودية بصورة أخصّ، على المقارنة بين الإسلام والثقافات الأخرى، سواء منها ما قامت - في جزء منها - على كتاب منزل كاليهودية والنصرانية في الغرب خاصّة، أم ما قامت على قوانين وضعية في الشرق والغرب عامّة. وتأتي هذه المحاولات للمقارنة في موضوعات تاريخية، كما تأتي في موضوعات معاصرة.

ومن بين تلك القضايا التي تُخضع للمقارنة بين الإسلام والغرب ما له علاقة بمكانة المرأة بين الإسلام والغرب، فيعمد المقارنون في سبيل الرفع من شأن المرأة في الإسلام - بما فيها المرأة السعودية - إلى التهوين من مكانتها في الغرب، وبيان ما يعتري معاملتها من سوء.

يسعى هذا الطرح إلى توكيد عدم وجهة المقارنة بين الإسلام والغرب في كثير من القضايا، بما فيها قضايا المرأة، فالإسلام دينٌ قابلٌ للتطبيق والممارسة في الغرب، كما هو قابلٌ لذلك في الشرق، وبوادر التطبيق بادية في الغرب، بحيث يتوقَّع

أن يكون الإسلام هو الدين الأوّل مع حلول النصف الثاني من العقد الرابع من القرن الخامس عشر الهجري (١٠٢٥ م).

والغرب جهةٌ غلبت عليها الجغرافيا، ثم انبنت على الجغرافيا ثقافةٌ هي خليطٌ من ديانات وقوانين وضعية، تراعي الزمان والمكان الذي وضعت فيه، والناس الذين وضعت لهم، ولا تأخذ في حساباتها اختلاف المكان والزمان، وما انبنى على الديانات منها لم يسلم من تدخّل الإنسان في نصوصها الموحاة إلى الرسل، من موسى، وعيسى بن مريم، عليهم السلام.

هذا التدخّل البشري في نصوص الكتب المنزّلة السابقة للقرآن الكريم من التوراة والإنجيل أدّى إلى إبطال قابليتها للتطبيق في مجالات شتى، بما فيها مكانة المرأة في المجتمع، ما أدّى إلى الهروب من تلك النصوص، والهجوم عليها من أتباعها غير المنتفعين مباشرة من تحريفها، وظهور تيارات إحادية وتحرّرية «لبرالية» وعلمانية تنبذ الدين ولا تقيم له وزناً.

ولأن الإسلام ينتشر بصورة واضحة في الشرق والغرب، فإنه تنتفي المقارنة؛ لأن نسبةً من نساء الغرب أضحين مسلمات يسعين الآن من خلال تنظيمات قانونية مجتمعية إلى ترسيخ مفهوم حقوق المرأة من منظور شرعي إسلامي، يُدخلها في

التكريم الذي كرمَّ الله به بني آدم، ولا يتوقَّف عند النظر في نقاش طبيعة هذه المرأة، وهل تدخل في صنف أنصاف الآلهة (الرجل الأبيض)، أم أنها تدخل في صنف أنصاف البشر من النساء والملونين، كما هو مضمون مقولات إرنست رينان. وقد بطلت هذه المقولات بشأن المرأة والإنسان غير الأبيض في الغرب، وحلَّت محلَّها الآن صور جعلت من المرأة سلعةً في جسدها وفي روحها.

وقد يقال في الدعوة إلى الابتعاد عن المقارنة بين المرأة في الشرق والغرب، إن شأن المرأة شأنٌ غربي لا علاقة لنا - في هذه البيئة العربية السعودية - به، إلا أن واقع الحال أن وضع المرأة في العالم المتقدم في شرقه وغربه قد حولها إلى إنسان ثانوي، ما عدا فئة من النساء عرفت موقعها من المجتمع، ومارست دورها الذي أيقنت أنها إنما خلقت له.

ولم تسلم المرأة في المجتمع المسلم - ومنه المرأة السعودية - من هذه البلوى، فطفقت بعض نساتنا تنادي بحقوق المرأة من منطلقات غير شرعية، ومن مفهومات تحرُّرية «ليبرالية» تمارَس في الغرب والشرق، جاعلةً من النموذج الغربي وجهًا للمقارنة. وكأنَّ هذا النموذج قد وصل

إلى مرحلة تُحتذى، بينما هو اليوم يسير في خط نزع الحشمة عن المرأة تدريجياً، إلى درجة نفي أهمية تكوين الأسرة، ما يؤدي اليوم إلى «موت الغرب» كما يقول باترك بوكانن في كتابه «موت الغرب»^(١)، وذلك بنزول معدّل المواليد في الغرب اليوم عن ٢, ١، بينما الحد الأدنى لبقائه اقتصادياً وديموگرافياً لا بدّ أن يتعدّى ٢, ١ في معدّل المواليد.

هذان التوجّهان في المقارنة، أي: التوجّه الذي يرى أنّ المرأة الغربية قد أضحت سلعة تُباع وتشتري، والتوجّه الذي يرى أنها قد تمكّنت من الحصول على بعض حقوقها، كلاهما غير موضوعي، وينظر إلى هذه القضية بصورة عاطفية أكثر من نظره لها بصورة علمية تخلو من الهوى.

ولذا يسعى هذا الطرح إلى الدعوة إلى نبذ هذا الأسلوب في المقارنة، وتوكيد بسط ما جاء به الإسلام في حقّ الإنسان عموماً، والمرأة خصوصاً، احتراماً لذهنية المتلقّي، وسعيّاً في الوقت نفسه إلى إقناع أولئك الذين ابتلوا في فكرهم باستخدام المرأة سلعة في معظم مجالات حياتها، ما جعلها تبحث عن

(١) انظر: باتريك ج. بوكانن. موت الغرب: أثر شيخوخة السكّان وموتهم وغزوات المهاجرين على الغرب. - نقله إلى العربية: محمد محمود التوبة. - راجعه: محمد بن حامد الأحمري. - الرياض: مكتبة العبيكان، ١٤٢٥هـ/٢٠٠٥م. - ص ٥٢٩.

الخلاص، فتجده في الإسلام فتتبناه إيماناً وسلوكاً. والمرأة السعودية اليوم جزء من هذا العالم، تتأثر وتؤثر. ويجانب الصواب من يقول إنها تتأثر فقط، بل هي الآن - مع عدد من شقيقاتها المسلمات - تقود حملة صامتة في المجتمع النسوي الدولي، تعيد فيه المرأة إلى سابق عهدها في إيمانها بوظيفتها السامية التي خلقها الله تعالى لها، بما يتماشى مع أحكام الشرع التي لا تقتصر في تطبيقها على المرأة في المجتمع الذي يحكم بالإسلام، كما هو مجتمع المملكة العربية السعودية، بل إنه يسري اليوم في مجتمعات وتجمعات مسلمة في جهات شتى.

إنَّ الذي يسعى إلى مصادرة هذا الحقَّ المشروع بشأن المرأة هو الذي يسلب المرأة حقوقها ومكانتها في المجتمع وإسهامها في تنميته.

المراجع

١. بوكانن، باتريك ج. موت الغرب: أثر شيخوخة السكّان وموتهم وغزوات المهاجرين على الغرب. - نقله إلى العربية: محمد محمود التوبة. - راجعه: محمد بن حامد الأحمري. - الرياض: مكتبة العبيكان، ١٤٢٥هـ/٢٠٠٥م.
٢. الجمل، أحمد محمد عبدالعظيم. العمل التطوعي في ميزان الإسلام. - القاهرة: دار السلام، ١٤٣٠هـ/٢٠٠٩م.
٣. الخرشى، عبدالسلام. فقه الفقراء والمساكين في الكتاب والسنة. - بيروت: مؤسّسة الرسالة، ١٤٢٣هـ/٢٠٠٢م.
٤. الخطيب، عبدالله. دور العمل التطوعي في تحقيق السلام والأمن الاجتماعيين. - في: مؤتمر العمل التطوعي في الوطن العربي. - الرياض: أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، ١٤٢١هـ/٢٠٠٠م.
٥. السدحان، عبدالله. الأوقاف والمجتمع: الآفاق المستقبلية للأوقاف وأثرها في تماسك المجتمعات وترابطها. - الرياض: مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، ١٤٢٧هـ/٢٠٠٦م.
٦. السدحان، عبدالله. الرعاية الاجتماعية في المملكة العربية السعودية: النشأة والواقع. - الرياض: دار الملك عبدالعزيز، ١٤٢٥هـ. - ص ٢٤٨.

٧. السُّلُومي، محمد بن عبد الله. ضحايا بريئة للحرب على الإرهاب/
تقديم صالح بن عبدالرحمن الحصين. - لندن: المنتدى
الإسلامي، ١٤٢٦هـ/٢٠٠٥م، (سلسلة كتاب البيان؛ ٦٣).
٨. العامري، صالح وطاهر الغالبي. المسؤولية الاجتماعية
وأخلاقيات الأعمال: الأعمال والمجتمع. - عمان: دار وائل،
٢٠٠٥م.
٩. القرضاوي، يوسف. أصول العمل الخيري في الإسلام في ضوء
النصوص والمقاصد الشرعية. - ط ٢. - القاهرة: دار الشروق،
٢٠٠٨م.
١٠. القرضاوي، يوسف. مشكلة الفقر وكيف عالجها الإسلام. - ط
٥. - القاهرة: مكتبة وهبة، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م.
١١. مجلة القصيم. القطاع الخاص والمسؤولية الاجتماعية: خدمة
المجتمع وحسابات الربح والخسارة. - القصيم. - ع ١١٤
(٣/١٤٢٨هـ - ٣/٢٠٠٧م).
١٢. النملة، علي بن إبراهيم. الاستثناء الثقافي في مواجهة الكونية:
ثنائية الخصوصية والعولمة. - الرياض: جامعة الإمام محمد بن
سعود الإسلامية، ١٤٢١هـ/٢٠١٠م.
١٣. النملة، علي بن إبراهيم. إشكالية المصطلح في الفكر العربي:
الاضطراب في النقل المعاصر للمفاهيم. - بيروت: مكتبة
بيسان، ١٤٢١هـ/٢٠٠٩م.

١٤. النملة، علي بن إبراهيم. الشرق والغرب: منطلقات العلاقات ومحدداتها. - ط ٣. - بيروت: مكتبة بيسان، ١٤٣١هـ/٢٠١٠م.
١٥. النملة، علي بن إبراهيم. العمل الاجتماعي والخيري في منطقة الخليج العربية: التنظيم - التحديات - المواجهة. - الرياض: المؤلف، ١٤٣١هـ/٢٠١٠م.
١٦. النملة، علي بن إبراهيم. حقوق المرأة بين الشرق والغرب: البعد عن المقارنة. ندوة المرأة السعودية ما لها وما عليها ١٥ - ١٦ المحرم/١٤٣٣هـ الموافق ١٠ - ١١/١٢/٢٠٠١م. - الرياض: مركز باحثات، ١٤٣٣هـ/٢٠١١م.
١٧. النملة، علي بن إبراهيم. مواجهة الفقر: المشكلة وجوانب المعالجة. - الرياض: المجلة العربية، ١٤٢٥هـ/٢٠٠٤م. - (سلسلة كُتِبَ المجلة العربية: ٩٠). (بالاشتراك مع: أ. د. صالح بن محمد الصغير).